

# المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية

للعلامة  
لطف الله بن محمد بن الغياث

تحقيق  
دكتور عبد الرحمن محمد شاهين

## الجزء الأول

# المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية

للعلامة  
لطف الله بن محمد بن الغياث

تحقيق  
دكتور عبد الرحمن محمد شاهين

## الجزء الأول

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## تقديم

جهود علماء اليمن في علوم العربية :

لعلماء اليمن دور كبير في بناء صرح الحضارة العربية الإسلامية بما بذلوا من جهود علمية ، وما قدموا من إنتاج فكري شمل جوانب هذه الحضارة ، فكان منهم المؤرخون وعلماء التفسير والحديث والأدب واللغة والنحو والصرف وغير ذلك . . . وقد كانت عناية هؤلاء العلماء بالنحو والصرف فائقة ، فهم من عني بالتأليف فيهما ، ومنهم من عني بشرح مؤلفات مختصرة سبقت لغيرهم .

ومن الكتب المؤلفة : ( مختصر ابن عباد في النحو ) لآحسن بن إسحاق ابن عباد ، وكان إمام عصره في هذا الفن ، وعلى يده نبغ أكثر أهل اليمن فيه ، وكانت وفاته على رأس الخمسمائة ، ويعد كتابه من الكتب المعنى بها عند أهل اليمن ، واستعمل في التدريس مدة من الزمن ، قال أهل العلم : « وعليه يأخذ الطلبة في النحو فلا يستفتحون إلا به » .

وفي القرن السادس الهجري ظهر محمد بن يحيى الزبيدي الذي ولد في زيد سنة ٤٦٠ هـ واستقر في بغداد حتى توفي بها سنة ٥٥٥ هـ ، ومن كتبه : مقدمة في النحو ، ومنار الاقتضاب في النحو أيضاً .

وفي القرن السادس الهجري أيضاً وضع علي بن سليمان بن تميم الحارثي المعروف بابن حيدرة ( المتوفى سنة ٥٥٩ هـ ) كتابه المشهور : « كشف المشكل في النحو » فكان له منزلة وقبول عند أهل العلم ، وله تصانيف أخرى في مجال هذا الفن .

وقد حفل القرن السابع بعدد ليس بالقليل من هؤلاء العلماء ، نذكر منهم على سبيل المثال :

جمهور بن علي بن جمهور ، وله : المذاكرة العربية في النحو ، ومحمد بن علي بن يعيش<sup>(١)</sup> (المتوفى سنة ٦٨٠ هـ) الذي ألف في النحو عدة مصنفات منها :

التهذيب ، الياقوتة ، وشرح المفصل للزنجشري .

وقد كان كتاب (المفصل) للزنجشري ذا مكانة عند علماء النحو اليمانيين فشرحه عدد ، منهم :

ابن يعيش الذي سبق ذكره ، والعصيفري الفضل بن أبي السعد ، وأبو القاسم محمد بن أبي القاسم ، وعلي بن محمد بن هطيل ، والإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى .

كذلك كانت (الكافية) لابن الحاجب من كتب النحو التي اشتهرت بين علماء اليمن فكثرت شروحها ، وكان ممن شرحها :

العلامة العصيفري ، والعلامة محمد بن حمزة بن أبي النجم (المتوفى سنة ٦٥٦ هـ) في كتابه : (المسالك) ، والعلامة علي بن محمد أبي القاسم (المتوفى سنة ٨٢٧ هـ) في كتابه : (البرود الصافية والعقود الصافية) ، والعلامة أحمد بن داود الخالدي في (تحفة الراغب) ، والعلامة الحسن بن أحمد الجلال (المتوفى سنة ١٠٨٤ هـ) وعنوان شرحه : المواهب الوافية بمرادات طالب الكافية .

أما (شافية) ابن الحاجب في علم التصريف ، فقد كان لها أثر كبير ،

(١) ابن يعيش اليماني هذا غير سميته ابن يعيش ، المولود بجلب (سنة ٥٥٦ هـ) ودرس النحو ولخاديت بجلب ودمشق والموصل ، وتصدر للأقراء بجلب ، وتعلمه عليه ابن خثكان (سنة ٦٢٦، ٦٢٧ هـ) وقال إنه حجة في الأدب ، وتوفى بجلب (سنة ٦٤٣ هـ) .

ومنزلة رفيعة عند أهل العلم باليمن ، مما دعا للكثيرين منهم إلى شرحها والتعليق عليها . . . أجل لقد حظيت الشافية بجهود عدد غير قليل من علماء اليمن ، ما بين ناظم لها ، أو شارح معلق عليها . . .

فكان ممن نظمها : أحمد بن محمد القمان ( المتوفى سنة ١٠٣٩ هـ ) ، وحسين بن حسن الحوتى ( المتوفى سنة ١١٥٠ هـ ) ، وحسين بن يحيى الديلمى ( المتوفى سنة ١٢٤٩ هـ ) ، ومحمد بن أحمد بن قاسم حميد الدين ( المتوفى سنة ١٣٥٩ هـ ) .

وكان من شارحها : إسماعيل بن أحمد النجرانى ( المتوفى سنة ٧٩٤ هـ ) ويسمى شرحه : ( الأسرار الشافية فى كشف معانى الشافية ) ، وأحمد بن يحيى حابس ( المتوفى سنة ١٠٦١ هـ ) ، ومحمد بن صالح حريوة ( المتوفى سنة ١٢٤١ هـ ) ولطف الله بن محمد الغياث الظفيرى ( المتوفى سنة ١٠٣٥ هـ ) صاحب المناهل الصافية لذوى العقول الصادية إلى كشف معانى الشافية ) ، وهو ما نعى بتحقيقه والتعريف به .

#### العلامة لطف الله بن الغياث :

هو لطف الله بن محمد الغياث الحجاجى المعروف بالظفيرى ، من العلماء المحققين ، ولد فى ٢٨ من شهر ربيع الأول سنة ٩٧٨ هـ ورحل إلى مكة ، وأخذ عن علمائها ، وهو من العلماء المتبحرين فى علوم العربية ، وفى مقدمتها : النحو والصرف ، وكانت وفاته فى ظمير حجة ( محل ولادته ) فى شهر رجب سنة ١٠٣٥ هـ - ١٦٢٦ م .

وقد عاش العلامة لطف الله فى أواخر القرن العاشر الهجرى وأوائل القرن الحادى عشر ، وفى هذين القرنين كُتبت المؤلفات اليمنية فى مجالات العلم المتاحة ، ولم تختلف مناهج تلك المؤلفات وأساسياتها مما سبقها ، وإن امتازت

بالسعة والشمول ، وقد كانت لطف الله مصنفات عديده تناولت اهتمامات علماء اليمن في الفترة التي عاشها ، ومن ذلك في علم الكلام : شرح خطبة الأساس لعقائد الأكياس<sup>(١)</sup> للإمام القاسم بن محمد .

وفي علم الفقه : مختصر في الفقه<sup>(٢)</sup> لخصه من كتاب الأزهار مع زيادة ، وأرجوزة في الفرائض<sup>(٣)</sup> .

وفي علم التصوف : رياضة الصبيان ، وهو مخطوط<sup>(٤)</sup> .

وفي علوم البلاغة : الإيجاز في المعاني والبيان<sup>(٥)</sup> لخصه من التلخيص للقزويني ، ونفحات الأسفار<sup>(٦)</sup> مختصر السعد .

وفي علم النحو : شرح الكافية ( لم يستكمل )<sup>(٧)</sup> .

وفي علم التصريف : المناهل<sup>(٨)</sup> الصافية لقوى العقول الصادية إلى كهف معاني الشافية ، وهو ما نحن بصدد الحديث عنه .

---

(١) مخطوط بجامع المكتبة الغربية بصنعاء تحت رقم ٧٥ بجامع .

(٢) مخطوط بجامع المكتبة الغربية بصنعاء تحت رقم ٢٩٧ فقه .

(٣) الأعلام ٦ / ١٠٧ .

(٤) مخطوط بالأمبروزيانا ٢٠٢ .

(٥) مخطوط بجامع المكتبة الغربية بصنعاء تحت رقم ٣٩٧ فقه .

(٦) مخطوط سنة ١١٠٤ بالأصافية تحت رقم ٨٨ بلاغة .

(٧) مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن ص ٣٨٣ ، ٣٨٤ .

(٨) هناك علماء آخرون شرحوا ( شافية ابن الحاجب ) تحت عنوان مائل ، ومن ذلك :

( الماهل الصافية على المناهج الكافية في شرح الشافية ) وهي حاشية لعلامة أبي بكر بن

إسماعيل بن شهاب الدين الشنواني المنسوب لشنوان ، المعرف يوم الأحد الثالث من شهر ذي

الحجة سنة ١٠١٩ هـ - وهذه الحاشية لم يجمها تأليفا - دار الكتب المصرية - ثاني جزء ص ٧٠

كتاب المناهل الصافية :

ألف لطف الله هذا الشرح سنة ١٠٢٦ هـ وأول مخطوط له سنة ١٠٢٩ هـ  
بجامع المكتبة العربية بصنعاء ، وقد اشتغل به طلبة العلم منذ عصره إلى الآن ،  
كما نال إعجاب الكثيرين من أهل العلم واستحسانهم ، فأشادوا به ، وقالوا  
في تقريره ومدح صاحبه أشعارا . . . يقول الفقيه مطهر بن علي النعمان التهامي  
في مدح المناهل :

هدى المناهل ليت شعري ما هي جلت عن التغييبه بالأمواء  
وتزهت عن خمرة من كرمه وتزهت عن خمرة الأفواء  
تصنيف سيدنا النبيه العالم الـ علم التقى الزاهد الأواء  
شيخ المفاتيح قدوة العلماء بحمد العلم طود العلم لطف الله  
ويقول القاضي محمد بن إبراهيم السحولي في مدحها أيضا :

يا من إلى الصرف داعيه على عجل دفا فلباه قبل الركب والابل  
اقصد مناهل لطف الله سيدنا الـ علامة الجبل المشهور في الجبل  
ابن الغياث غياث الواردين إلى مناهل العلم في عل وفي نهل  
كم من طيل سقينا من مناهله بنهله من غدير الخمر والمفضل  
له همة لطف الله كم لطف لطاقف منه في علم وفي عمل

ويقارن العلامة عبد الله بن علي الوزير بين شرحي لطف الله وعصام الدين  
للحافية ، فيقول :

له هامة التصريف كم صبرت على الجفاء وقالت قول محتسب  
إذا جفاني عصام الدين قلت له هذا امتحان ولطف الله أشفق بي

ولاعك في أن شرح « المناهل » يعد من خير ما ألف في عصره في هذا العلم ، لما امتازت به بعض بحوثه وأبحاثه من ابتكار ، بالإضافة إلى اتساعه في التحليل ، وفزارته في الاستشهاد والتمثيل .

وقد قام شرح « المناهل الصافية » أساسا على « شافية » ابن الحاجب في علم الصرف ، لكنه يعقب كتابا كبيرا في هذا العلم ، لأنه شمل جوانب صرفية ونحوية ولغوية وأدبية ... كما أزم لطف الله نفسه في هذا الشرح بأبحاث واضحة ومعددة ، فشرح مشكل التصريف ، وأوضح مجمله ، وأتبع كل مسألة بما ورد فيها من أقوال علماء التصريف وعللهم دون إسراف ، كما أتبع شرحه في كثير من المسائل بشرح لغويات التصريف وشواهده ، واستعان في ذلك كله بما ألفه الأئمة السابقون في هذا العلم ، من أعمال : الخليل وسيبويه والكسائي والمبرد وابن جنى والزمخشري وابن يعيش والرضي<sup>(١)</sup> وغيرهم .

المباحث التي تضمنتها « المناهل الصافية » :

اشتملت « شافية ابن الحاجب » على معظم أبواب علم التصريف ، وجاء شرحها « المناهل الصافية » متمميا مع منهجها ، ومتمما لكثير من القضايا التي تناولتها ، وقد جاءت أبواب التصريف الرئيسة في شرح « المناهل الصافية » على النحو الآتي :

---

(١) يلاحظ أن صاحب ( المناهل الصافية ) قد استعان في كثير من المسائل بما تضمنه شرح العلامة الرضي على الشافية ، ولذا يمكن اعتبار ( المناهل ) امتدادا لشرح العلامة المحقق الشيخ رضى الدين محمد بن الحسن الأستراباذي المتوفى (سنة ٦٨٨ هـ) على (شافية ابن الحاجب) أو يقال إن صاحب المناهل قد جمع في شرحه بين ( شافية ابن الحاجب ) و ( شرح الرضي ) =



- مقدمة في تعريف التصريف .
- الميزان الصرفي للكلمة العربية .
- للقلب المكاني وما يعرف به في كل من الأسماء والأفعال .
- تقسيم الاسم والفعل إلى صحيح ومعتل ، وأنواع كل منها .
- أبنية مجرد الأسماء الثلاثية والرباعية .
- الإلحاق : معناه - تطبيقاته في الأسماء والأفعال .
- معاني الأفعال الأصلية والمزيد فيها - تصريف المضارع من الماضي .
- المصدر - اسما الزمان والمكان - لعم الآلة .
- مبحث التصغير .
- مبحث النسب .
- مبحث جمع التكسير .
- مبحث التقاء الساكنين - الابتداء - الوقف .
- مبحث المقصور والمدود .
- مبحث الزيادة .
- مبحث الإمالة .
- مبحث تخفيف الهنزة .

== عليها، وإله ليصرح بذلك في مواطن كثيرة ، ويطلق عليه (نجم الأئمة) يقول من ٧ من المخطوطة : قال نجم الأئمة الرضى . . . وهذا يتكرر في أثناء الشرح كثيرا ، وفي بعض المواطن ينقل ما قاله الرضى بغير إحارة إلى ذلك ، وذلك ما سوف نلفت النظر إليه وأما كنه من الصرح

- مبحث الإعلال .
- » الإبدال .
- » الإدغام .
- » الحذف .
- مسائل التمرين .
- مقدمة الخط .

تلك موضوعات التصريف الرئيسية التي تناولتها « المناهل الصافية » ، أما كيفية هذا تناول والمنهاج الذي سارت عليه ، فذلك ما نوجه إليه عنايتنا فيما يلي من هذه الدراسة .

#### منهج المناهل الصافية :

قبل أن تناقش موقف « لطف الله » في شرحه من قضايا القياس والتعليل ، ونظرته إلى تعدد الآراء في مسائل التصريف . . . نبدأ بالحديث عن لغة هذا المشرح ، وطريقة تأليفه ، ثم تنتقل إلى بيان موقفه من قضايا القياس والتعليل وغير ذلك . . .

#### أولا - لغة الشرح :

تفاوتت كتب التصريف في سلامة لغتها ، ووضوح مرادها ، واستقامة خطتها، ونصيب « المناهل » من هذه المزايا وفير . . .

فأما من ناحية لغة الشرح فقد سلك المؤلف مملكة التيسير واعتمد في كثير من الأحيان على الأمثلة يذكرها لتوضيح مسائل التصريف وقضاياها . . . فعندما تذكر « الصافية » أمثلة « القلب المسكن » موجزة ، فإن ( المناهل ) تتبع

كل مثال بالتحليل والبيان والإيضاح ، مع الاستطاعة بالأمثلة المتعددة ،  
وفي عبارة تنهي عن حذق ودراية بمادة العلم ، والاستفادة بآراء من سبقه في  
هذا المهار .

يقول صاحب العافية إن من دلائل ( القلب المكاني ) وعلاماته في الكلمة  
العربية ( أمثلة اشتقاقه ) ، ويكتفي بمثل هذه الإشارة العابرة للموضوع مع النص  
على بعض الأمثلة ، يقول : ( وبأمثلة اشتقاقه كالجاء والحادي والقسى )

ويعقب صاحب المناهل على كل لفظة من هذه العبارة ببيان يزيل كل إبهام ،  
وبأسلوب يتسم ببساطة العرض ووضوحه ، فيقول <sup>(١)</sup> : « وبأمثلة اشتقاقه »  
أى يعرف القلب أيضا بالكلمات المشتقة مما اشتق منه المقلوب ( كالجاء ) ،  
فان : توجهه وأوجهته والوجاهة ووجهه ووجهه مشتقة من الوجه ، فيكون  
الجاء أيضا مشتقا منه ، وأصله : وجه فقدمت الجيم على الواو ، ثم قلبت الواو ألفا ،  
قيل : لأنه لما غير بالتقديم غير بالقلب ، ولا يبعد أن يقال : إنها لما قدمت  
الجيم على الواو حركت الجيم بالفتح لتعذر الابتداء بها ساكنة ، والفتح  
أخف ، وبعثت الواو مفتوحة كما كانت ، فقلبت ألفا لتحركها وانفتاح  
ما قبلها ، فصار : جاء ، ليسكون على وزن : فعل ، و ( الحادي ) في مغل قولهم :  
الحادي عشر أيضا مقلوب عن الواحد ، أخرت الواو التي هي ( فاء ) الكلمة  
إلى موضع ( اللام ) ، ثم أخرت الألف التي بعدها عن الحاء التي هي عين الكلمة  
لعدم إمكان الابتداء بها ، فصار : الحادو كالضارب ، ثم قلبت الواو ياء  
لانكسار ما قبلها ، فصار ( الحادي ) بزنة ( العالف ) ، ويورد في مسائل  
المعاينة : أى كلمة إعرابها على فأنها ؟ ويجاب بالمقلوب كالحادي ، والقلب  
فيه عرف بأمثلة اشتقاقه ، فان للتوحد والتوحيد والواحد مشتقة من الوحدة  
اشتقاق الحادي منها ،

أما اللفظة الأخيرة من الأمثلة التي ساقها صاحب الشافية كثال من أمثلة هذا النوع من القلب المسكاني ، وهي (القسى) جمع قوس فإن صاحب (المناهل) يتناولها على النحو التالي<sup>(١)</sup> : « (والقسى) أيضاً مما يعرف فيه القلب بأمثلة الاشتقاق ، فإن الأفواس وقوس ، واستقوس ، والتقويس مشتقة من القوس اشتقاق القسى منه ، فهو جمع قوس ، مقلوب من قووس ، كفلس وفلوس : جعلت اللام موضع العين ، والعين موضع اللام ، فصارت : قُسُوًا ، ثم قلبت كل من الواو ين ياء ، وأدغمت الأولى في الثانية ، كما هو القاعدة في مثله — كما سيجيء — وكسرت السين لتناسب الياء ، وأما الغاف فيجوز كسرها للإتباع وضمها على الأصل ، فصار : قسى بزنة : فلوع . »

وهكذا تعرض (المناهل) قضايا التصريف المهمة بهذه الصورة الميسرة القاعة على إيضاح ما أجمله صاحب (الشافية) بعبارة غير موجزة تعتمد على سرد الأمثلة ، وتهم بالمقارنة التي تدعم التحليل ، وتفهم بالشرح إلى تحقيق أهدافه ، حيث يتضح ما يراد بالقلب المسكاني في الكلمة العربية ، كما تتضح الأمثلة التي ساقها صاحب متن الشافية . . . ولا ينسى الشارح في أثناء عرضه وتحليله أن يلفت النظر إلى أن لفظة (الحادى) مما يأتي في مسائل الألتاز والأحاجى النحوية ، وذلك حيث يقول : ويورد في مسائل المعاينة : أى كلمة إعرابها على أنها ؟ ويجاب بالمقلوب كالحادى صحيح إنها مسألة هامشية ، ولكنها في الوقت نفسه من الطرائف التي جاء تناولها في الوقت المناسب ، للتخفيف من حدة التحليل العلمى ، كما تدعم الفكرة التي يدير حديثه حولها ، ويحرص على إيضاح مضمونها .

ثانياً — طريقة المناهل في عرض قضايا التصريف :

تمتاز طريقة ( المناهل ) في عرض قضايا التصريف وسائله بأسلوبها الجيد، والأمثلة تكثر كلما عرضنا نماذج من هذا الشرح الشيق ، ذلك أنه يلجأ - أحيانا - إلى أسلوب الحوار في عرض تلك المسائل ، وهو أسلوب مثالي يساعد على التقليل من جفاف المادة وغموضها ، وصعوبة ما تتناوله ، يقول صاحب المناهل بعد عبارة الشافية : « وشذ رحبتك الدار » فيما جاء من الأفعال على ( فَعَلَ ) مضموم العين متعديا : <sup>(١)</sup> هذا جواب عن سؤال تقديره : أنه قد جاء متعديا في قولهم : رحبتك الدار ، فلا يصح قولك : كان لازما فأجاب بأنه شاذ مخالف للقياس ووجهه مع الشذوذ : أنه نزع منه الخافض ، وأوصل الفعل ، فلا يكون في الحقيقة من المتعدى . . . . .

وفي مسحت ( التصغير ) يذكر ابن الحاجب بعض الأمثلة لما وضع في الأصل مصغراً ، فيقول <sup>(٢)</sup> :

« ونحو : جُهِّل وكُعيت لطائرين ، وكُميت للفرس موضوع على التصغير » ويعقب لطف الله على هذه الأمثلة بقوله : كأن هذا جواب عن سؤال مقدر ، وتقديره أن يقال : إن هذه مصغرات لا يظهر للتقابل فيها معنى ، وقد ذكرت أن التصغير يدل على التقليل ، وأجاب : بأن التصغير المفيد للتقابل هو التصغير الطارىء على المكبر ، وأما ما ذكر فهو موضوع على التصغير ولا مكبر له ، فليس مما نحن فيه ، وإنما انطقوا بأسماء الطير المذكورة مصغرة ،

(١) المناهل - مخطوط من ٥٣ ، ٥٤

(٢) المناهل - مخطوط من ١٠٩

لأنها عديم مستصغرة ، والصغر من لوازمها ، فوضعوا الألفاظ على الصغير ، ولم تستعمل مكبراتها . . . . .

ولستطيع من خلال عرض هذه الأمثلة والنماذج أن نقرر في اطمئنان أن الطريقة التي سار عليها لطف الله في هذا الشرح تكشف عن أسلوبه المبتكر في عرض قضايا التصريف ومناقشتها ، مما يدل على تمكن في المادة ، واستقامة في المنهج ، وحرص على تذليل الأساليب التي تعرض بها مسائل التصريف ومباحثه .

ثالثا - التفصيل بعد الإجمال :

غنى عن البيان الإلهادة بدور لطف الله في تفصيل ما أجمله ابن الحاجب ، والأمثلة على هذا أكثر من أن تذكر ، وهذا نموذج من شرح ( المناهل ) وتفصيلها لحركة كل من ( الفاء ) ( والعين ) في ماضي الفعل الأجوف عند إسفاده :

يقول ابن الحاجب في ذلك مجملا<sup>(١)</sup> : « وأما باب سدته فالصحيح أن الضم فيه لبيان بنات الواو ، لا للنقل ، وكذا باب بعته ، وراعا في باب خفت بيان البنية »

ويقول لطف الله بعد شرح العبارة السابقة وتحليل أمثلتها<sup>(٢)</sup> : « وتوضيح الكلام في المقام على مقتضى ما ذكره المصنف أن ( الأجوف ) إما : واوى أو يائى ، وعلى كل تقدير إما أن يكون : مفتوح العين أو مكسورها أو مضمومها ، صارت ستة أقسام ، لكن لم يأت من الأجوف اليائى على فعل إلا هيؤ ، لكن ياءه لم تعل ، بل بقيت على حالها ، فيسند إلى ظاهر

(١) المناهل - محطوط ص ٥٥

(٢) المناهل مخطوط ص ٥٦ ، ٥٧

أو مضمر ، كما يستد شرف من غير تغيير ، فبقيت خمسة أقسام : **فعل (الواوى)** ، **كسود** ، و **(اليائى) كبيع** ، و **فعل (الواوى) كخوف** ، و **(اليائى) كبيب** ، و **فعل (الواوى) كطول** ، فوجب قلب حرف العلة فيها ألفا لتحركه وانفتاح ما قبله ، فإذا أسند شيء منها إلى غير الضمير المذكور نحو : **ساد** أو **باع** أو **خاف** أو **هاب** أو **طال** **زيد** ، لم يمكن حينئذ التنبيه على بنية ، ولا على واو ولا على ياء ، لأن الألف موجودة ، وما قبل الألف لا يكون إلا مفتوحا ، وإن أسند إلى الضمير المذكور وجب حذف الألف لالتقاء الساكنين ، فيمكن فيها تحريك الفاء بغير الفتحة ، وحينئذ أمكن فيما عينه (مكسورة) أو (مضمومة) التنبيه على البنية لتخالف حركتى العين والفاء بتحريك الفاء بحركة العين ، فيجب التنبيه عليها ، فالكسرة فى : **خفت** و **هبت** ، والضممة فى : **طلت** ، ليياها من غير نظر إلى واو ولا ياء ، وأما ما عينه (مفتوحة) فلا يمكن التنبيه على البنية ، إذ التنبيه إنما يحصل بحركة العين ، وهى هنا مجانسة لحركة الفاء ، فلا يحصل بها تنبيه على البنية ، لكنه يمكن التنبيه على أنه واوى أو يائى باجتلاب الضم فى نحو : **سُدت** ، و **الكسرى** فى : **رَبعت** ، فوجب المصير إليه مراعاة لما تقتضيه الحكمة بقدر الإمكان .

وهكذا ندرك من خلال عرضنا لعبارة ابن الخياط الموجزة الفاضلة ، وما عقب به صاحب المناهل فى إسهاب ، ما سبقت الإشارة إليه من أن لطف الله قام بالشرح والإيضاح ، أى بالتفصيل بعد الإجمال الكثير من قضايا التصريف فى عبارة ميسرة ، تقوم على نظام فكرى مرتب مدغم بالأمثلة ، ومقدر فية موضع كل مثال واستخدامه .

رابعا - الدقة فى عرض مسائل التصريف :

أما جانب الدقة فى عرض مسائل التصريف ، فقد كان سمة بارزة فى شرح

« المناهل » وإن دل ذلك على شيء ، فإنما يدل على سعة اطلاع من يظلم  
بمثل هذه المهمة العلمية ، وقدرته على عقد الموازنات ، واستنباط ماتدعو  
الحاجة إلى إضافته من مسائل وأبحاث ، وفي مبحث ( المصادر ) عند الكلام  
على مصدر الفعل ( الرباعي المضعف ) يقول صاحب الشافية<sup>(١)</sup> : ( ونحو ززل  
على ززال بالفتح والكسر ) وفي هذه العبارة على إطلاقها قصور يحتاج إلى  
إضافة تحدد مصادر هذا النوع من الأفعال ، وذلك ما حدا بصاحب المناهل إلى  
أن يقول في تعقيبه على العبارة السابقة : « ولو قال : ونحو ززل مثل : دحرج ،  
ويختص بجواز فتح فاء مصدره المكسور الأول أو نحو ذلك لكان أولى ،  
لإيهام عبارته أن مصدر نحو ززل لا تجيء فيه : فعلة وإنما يكون على  
فعلال مكسور الفاء أو متوجها وفي بعض النسخ : ونحو ززل على زلزلة  
وززال بالفتح والكسر فلا إشكال عليه حينئذ . »

وفي مبحث « التصغير » وبعد تفصيل القول في أغراضه وأوزانه يحرص  
لطف الله على أن يذكر الفرق بين الوزن ( التصغيري ) والوزن ( العرفي )  
فيقول بعد أن أورد وزن المصغر الرباعي على ( فعيل ) والمصغر الخماسي  
على ( فعيعيل )<sup>(٢)</sup> :

وقد خرف في الوزن هنا ما سبق من اعتبار ( الحروف الزائدة والأصلية )  
إذ يدخل في فعيعيل : جعيفروأ كيب وحمير ومسيجد ونحوها ، وفي فعيعيل :  
مفيعيح وتمثيل ونحو ذلك ، ومن ( ترتيبها ) إذ يقال وزن : أويدر تصغير  
أدر : فعيل لأعيفل قصدا للاختصار بحصر أوزان التصغير فيما تشترك الألفاظ

(١) المناهل - مخطوط ص ٨٥-٨٦

(٢) المناهل - مخطوط ص ٩٥



فيه بحسب الجرعات الحسنة، والسكنات لا بحسب زينة الطروف وأصلايتها  
ومنتجها . . . . .»

إل أن يقول فإن لم يقصدوا هذا الحصر المذكور ووزن كل نداء بما  
يليق به فيقال: دريهم: فعيل، وجمير: فعيل، ومقيل: مفعيل، ونحو ذلك.

فروق دقيقة تبين من خلال المقارنة بين وزني الصرف والتعريف وهو  
أمر ينتبه إليه صاحب المناهل، ويحرص على ذكره وإيضاحه، وهذا - كما سبق  
القول - يدل على دراسة وإحبة، واستيعاب جيد لمباحث هذا العلم.

#### خامسا - المناهل وقضية القياس :

يطلق (القياس) في اللغة ويراد به: الاعتماد في صوغ أصولها وفروعها  
وضوابطها . . . على محاكاة الكلام العربي الأصيل، والقياس بهذا المفهوم  
واضح الفلحة عظيم الفائدة، محدود العاقبة في الدراسة اللغوية، لأن اللغة في  
ضوءه تقوى وتنهض وتستطيع مسابقة الحياة في تجديدها وتطورها.

وقد كان العلامة لطف الله بمن عنوا (بالقياس) في أثناء شرحه، وبذلك  
عن طويق سرد الأمثلة المطردة، والاستعماد بالنصوص القرآنية وأشعار من  
يحتج بهم، ومثل هذا الاتجاه يتيح للدارسين فرصة التزود بأفصح الأساليب،  
والإلمام بموضوعات العلم من خلال المحاكاة العملية لما ورد من العرب في  
طرائقهم اللغوية فيما يتصل بصوغ أصول المادة وفروعها، وضبط بنيتها، وما يتبع  
ذلك من إعلال وإبدال وإدغام وحذف وزيادة، وغير ذلك من المباحث التي هي  
التصرف بدراستها وتفصيل القول فيها.

ويتضح منهج لطف الله في استخدام (القياس) من حرصه على تتبع  
مفردات اللغة وجمع ما تفرقت منها على ألسنة العلماء وفقى، ولما تقدمت به عند ما حدد

ابن الحاجب أمثلة الاسم الثلاثي المكسور الفاء والعين في كلمتي (إبل وبئر) ويقول: (ولا ثالث لهما) ، فإنه يعقب على ذلك بذكر ماورد عن العلماء من أمثلة هذا البناء ، فيقول: (١).

قال سيويه: ما يعرف إلا إبل ، وزاد الأخص بلزا ، وكأنه لم يثبت عند المصنف ما روى من الحير (أصفر الأسنان) ، والإِطْل (للخاصرة) والإِيط (لغة في الأبط) والإِيط (لغة في الإقط) ، وأتان إِبِد أي ولود . . . . .

وقد يستطرد أحيانا إلى ذكر ماورد عن العرب من لغات ، وذلك حين يتفرع من ضبط بنية الكلمة الواحدة أكثر من حالة ، فيرد كل لغة إلى أصحابها ، يقول معقبا على ماورد من كلمات ثلاثية لها أكثر من وزن بسبب تغير حركة العين أو الفاء (٢).

واعلم أن هذا التفرع وردّ بعض إلى بعض هو لغة تميم كما تقدم ، وأما الحجازيون فلا يفرعون ، وما جاء مما يوم ذلك حمل على أنه لفتان في الكلمة ، وأنه يجوز عند التميميين في فِعِل الفعل مما ليس عينه حرف حاق كعَلِم : إسكان العين ، كما جاز في الاسم نحو : عَضِد ، وأنه قد يخفف فِعِل المبني للمفعول : بتسكين العين كقوْطِم : لم يحرم من فُضِد له ، أي : فُصِد ، وأنه لا يجوز ردّ قَرَس إلى قَلَس ، وقوله (٣) :

وما كلُّ مُبتاعٍ ولو سلفَ صَفقهُ  
يراجع ما قد فاتهُ بِرَدَادٍ  
هاذ أو للضرورة .

ولا يقتصر صاحب (المناهل) في هذا المجال على تتبع لغات العرب وما

(١) المناهل - مخطوط ص ٣٤

(٢) المناهل - ص ٣٥ ، ٣٦

(٣) البيت للأخطل ، وسلف (يسكون اللام) اضرورة الوزن ، والأصل فتحها ، والسلف : بيع معلوم يجعل فيه الثمن ، ورداد : مصدر بوزن سحاب ، بمعنى : نسخ البيع.

ورد من ذلك ، بل ينقل ما روى عن العلماء من مذاهب وآراء حول قضايا التصريف ، يقول في تعليقه على عبارة ابن الخليل في مبحث (التكسير) : « وأما فوارس فشاذ » (١) : وهذا يوم أن جمع (فاعل) في الصفة على (قواعل) شاذ مطلقا ، وليس كذلك ، بل إذا كان فاعل وصفا لمن يعقل ، وأما غير الفاعل فيجمع على فواعل إلتحافا له بالموث نحو : جمال بوازل ، وأيام مواض ، وما ذكر من شذوذ فواعل في جمع فاعل لفقلاء هو مذهب سيويه ، وظاهر كلامه أنه لم يجيء إلا فوارس : وقال غيره : قد جاء هوالك أيضا ، يقال : فلان هالك في الهوالك ، وقال السيرافي : وجاء في الشعر أيضا (٢) :

أحامي عن ديار بن سليم ومثلي في غوائبكم قليلو  
وقال المبرد : إن جمع فاعل الصفة إذا غلبت عليه الاسمية كفارس حيث اختص براكب الفرس على فواعل - أصل وإنه في الشعر مذائع حسن ، قال (٣) :  
وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم خضع الرقاب نواكس الأبصار  
قال الرضى : ولا دليل في جميع ما ذكرنا ، إذ يجوز أن يكون الهوالك جمع هالمكة ، أي طائفة هالمكة ، وكذا غيره كقولهم : الخوارج أي الفرق الخوارج .

ويذهب صاحب المناهل قضايا التصريف التي يتناولها بالاستشهاد بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية ، وأهمل من يحتج بأشعارهم .

ففي مبحث « الأفعال المزيدة » وأثر الزيادة في معانيها يقول صاحب

(١) المناهل - مخطوط ص ١٥٦ ، ١٥٧ .

(٢) البيت لعنتية بن الحر ، وغوائب : جمع غائب ، ويرى : عوائبكم (بالعين المهملة) والمعاني : الأسير الذي يطلب ولا يطلب .

(٣) البيت للرزدي ، وبرد نواكس ، أي خاضع ، وربما رويت الصلابة جمع مذكر سالم لجمع التكسير : نواكسي ، ثم حذف النون للإضافة .

العلوية عن صيغة ( لفتعل ) إنها تأتي (١) « للتصرف نحو : اكتسب الخير » ويعقب صاحب المناهل على هذه العبارة بقوله : اكتسب الخير : أي اجتهد في تحصيله وحاو له أسبابه ، بخلافه : كتبت ، فإنه بمعنى : حصلت أي سواء اجتهدت في تحصيله أولا ، فلهذا قال الله تعالى (٢) : ( لما ما كتبت ) أي اجتهدت في الخير أولا فإنه لا يضيع ( وعليها ما اكتسبت ) أي لا تؤاخذ إلا بما اجتهدت في تحصيله ، وبالفتح فيه من المعاصي ، قاله الرضي :

وفي الكفافي : لما كان الشر مما نهته النفس وهي منجذبة إليه وأمارته به كانت في تحصيله أهمل وأجد ، فجعلت لذلك مكتسبة فيه ، ولما لم تكن في باب الخير كذلك لقصورها في تحصيله وصفت بما لا دلالة له على الاعمال والتصرف .

وفي مسند ( همزة الوصل ) يشير إلى الحاجب إليه ( لام التعريف وميمه ) ويعقب لطف الله بذكر آراء العلماء حول حرف التعريف ( ال ) مستشهدا بالحديث الشريف ، يقول (٣) :

« هذا مبنى على مذهب شيبويه أن حرف التعريف هي اللام وحدها وضعت ساكنة ليستحكم امتزاجها بما دخلت عليه » وفي نسخة هرويه من طيحه إبدال الميم من لام التعريف ، كما روى الضر بن تواب عنه <sup>(٤)</sup> : « ليس من أمير امصيام في المسفر » ، وأما على مذهب الخليل فإنه آلة التعريف همزة واللام ، فلا يكون للأول ، وإنما حفت همزة عند في الدرج - وإن كانت همزة قطع - لكثرة الاستعمال .

(١) المناهل - مخطوط س ٦٦ .

(٢) جزء الآية ٢٥٦ من سورة البقرة .

(٣) المناهل - مخطوطين ١٤٥ .

أما الاستعانة بالمعجم في هذا العرج - فقد الزم فيه الشيخ لطف الله  
بمنهج من سبقه من أهل هذا العلم ، يقول (١) في تعقيبه على ضم هون (المضارع  
المثالي) مع نحو :

وجد يجد ، والفصيح يجيد بكسر الجيم ، والضم لغة بني عامر : قال  
ليبيد العامري (٢) :

لو شئت قد نغم الفؤاد بشربة تدع الفؤادني لا يغسذن تحبلا

ولا ينسى الشيخ لطف الله في مثل هذا الموضوع أن يعلق على بعض اقويان  
ما يشهد به ؛ يقال : نغمت بالماء ، أي رويت ، والتليل : حرارة العطش .

وعلى هذا النحو يسير صاحب ( المناهل ) في شرحه مستشهداً ببعض  
النصوص القرآنية ، ومتمثلاً بأشعار من يحتج بهم ، ومعتمداً على ذلك  
الأستاذ الميسر الذي تخلفت بوضوحه حدة الأسلوب العلي الذي تعرض به  
قضايا التصريف .

سادساً - التعليل وتعدد الآراء :

عن العلامة في مجال الدراسات النحوية والصرفية بأثر (التعليل) ، نلاحظ أن  
نجد قضية نحوية أو صرفية إلا ولها تعليل يطول أو يقصر ، يعتدل أو يلبس  
على حسب مقدرة النحوي أو الصرفي ، ويمكنه من زمام اللغة والجدل ،  
والتعليل الذي عني به العله في هذا العلم نوعان :

أحدهما : قائم على الصفاة والتأويل والتسكين ، والمطلق الكلام المرهق ،

(١) المناهل - مخطوط من ٧٢ .

(٢) تبع صاحب المناهل الشيخ الرضي في نسبة هذا البيت إلى ليبيد ، ونسبه البعض إلى  
جرير ، والصوادي : جمع صادية وهي العطش .

وقد نسلل هذا النوع إلى الكثير من قضايا التصريف ومسائله ، ومن ثم نشأت الآراء ، وتشعبت المذاهب ، واختلفت المدارس ، ويعنى بهذا النوع من التعليل المتخصصون في مجالات العلم للتعرف على مدارسه ما بين بصرية وكوفية وبغدادية ...

والنوع الثاني من التعليل : هو ذلك النوع الذي يطلقون عليه ( عال التنظير ) كما إذا سئل باحث : لم كانت هذه الكلمة على وزن فعل أو فاعل أو غيرها ؟ وتكون إجابته إننا نحاكمي ماجاء عن العرب الفصحاء ونجارهم ، ونأخذ بمنهاجهم ..

وهذا النوع من التعليل هو الذي يجب أن يسود دراسة الظواهر اللغوية سواء أكانت نحوية أم صرفية أم غير ذلك ..

ولقد ساد عصر العلامة لطف الله اهتمام بالتعليل القائم على الصناعة والتأويل والتكاف ، وكان ممن تأثروا به فظهرت آثاره في بعض قضايا شرحه ، كما في مسائل الإعلال والاببدال وغيرها ، ولكنه مع ذلك كان ممن استخدم النوع الثاني من التعليل ، ففي عدد غير قليل من المسائل عني بما كانت العلة فيه التنظير ( أي قياس الشيء على نظيره ) وقد اعتمد في ذلك على ماورد عن أئمة هذا العلم .

ففي مبحث ( التصغير ) إذا كان الاسم الذي يراد تصغيره : ثلاثيا مؤنثا خاليا من ( تاء التأنيث ) فإنه عند التصغير تلحقه ( التاء ) مثل كلمة ( عين ) يقال في تصغيرها : عينة ، ويطلق لطف الله لذلك بقوله<sup>(١)</sup> :

« لأن التصغير يورد في الجامد معنى الوصف ، فقولاك : أذينة ، بمنزلة

فذلك : أذن صغيرة ، فكما أنك لو أتيت بالوصف الصريح أتيت بالتاء فيه ، كذلك تأتي بها فيما يفيد معناه وهو التصغير ، وما حذف منه حرف في التصغير حتى صار ثلاثياً فله حكمه في إلحاق ( التاء ) كسواء ، تقول في تصغيرها : سمية .

وفي مبحث ( أسماء الزمان والمكان ) يعطى المحيى هذين المعتبرين من الثلاثى على ( مفعِل ) بكسر العين أو ( مفعَل ) بفتح العين ، فيقول (١) :

« والحاصل أن أسماء الزمان والمكان من الثلاثى على ( مفعَل ) بكسر العين إن كان صحيح اللام مع كسر عين مضارعه ، أو كونه مثلاً واوياً ، وإلا فعلى ( مفعَل ) بفتح العين ، كأنهم بنوا الزمان والمكان على المضارع ، فكسروا العين فيما مضارعه مكسور العين ، وفتحوا فيما مضارعه مفتوحها ، وإنما لم يضموها فيما مضارعه مضمومها نحو يقتل ، لأنه لم يأت مفعَل في الكلام في غير هذا الباب إلا نادراً ، كما تقدم في مكرم ومعون ، فلم يحملوا ما أدى إليه قياس كلامهم على بناء نادر في غير هذا الباب ، وعدل إلى أحد اللفظين في مفعَل ومفعِل . . . »

وفي مبحث ( الإبدال ) يقول لطف الله عن إبدال ( تاء ) افتعل ( طاء ) في مثل : اصطبر (٢) :

« تبدل هذه التاء طاء مما كان ( تاء ) افتعل فيه أحد الحروف المستعملية المطبقة ، وهي :

العباد والضاد والطاء والظاء ، وذلك لأن التاء مستفلة لا إطباق فيها ، وهذه

(١) المناهل - مخطوط س ٨٩٠٨٨

(٢) المناهل - مخطوط س ٣٣٠

الحروف مستعملة مطبقة ، فاختاروا حرفاً مستعملاً مطبقاً من مخرج التاء وهو الطاء ، فجعلوه مكان التاء ، لأنه يناسب التاء في المخرج .

أما فيما يتصل بتمدد الآراء في المسألة الواحدة ، فإن صاحب المناهل لم يتجه إلى ما أنجه إليه بعض المؤلفين في هذا العلم حين بذلوا قصارى جهدهم في الاهتمام بقضايا الخلاف ، وكان في كثير من المسائل التي عرض لها بالشرح يقتصر على ما اشهر من الآراء .

ففي مبحث ( همزة الوصل ) يرد لفظ ( اسم ) مما بدى بهمزة وصل ، ويعقب عليه الشيخ بذكر آراء البصريين والسكرانيين في بيان أصله ، يقول : أصله سيم أو سمو كجبر أو قمل عند البصريين من سماء لأنه يسمو به سماء ويشهره ، ولولا الاسم لكان خاملاً .

وعند السكونيين : رسم ، لكونه كالعلامة على سماء ، فحذف على الأول ( اللام ) وأسكنت الفاء ، وعلى الثاني حذف ( الفاء ) وأبقيت السين على سكونها .

وعلى هذا النحو كان اهتمام العلامة لطف الله بقضايا التعليل ومسائل الخلاف ، فلا يورد من هذا أو ذاك إلا ما كان قريب المأخذ ، بعيداً عن التكلف والتأويل المرهق ، مع استيعاب وتمثل لما يمرض من قضاياها ، وما يناقض من آراء .

مخطوطات الكتاب :

لهذا المؤلف عدد غير قليل من النسخ المخطوطة في كل من مصر واليمن .

ففي دار الكتب المصرية ( قسم المخطوطات ) ورد هذا المؤلف تحت رقم

١٠ بعنوان :



« المناهل الصافية في كشف معاني الشافية » تأليف الشيخ العلامة آصف الله  
ابن محمد بن الفياث الظفيري الحجاجي ، وأوله :

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله الأطهار ، وصفايته  
الأخيار ، اعلم أنها قد جرت عادة كثير من العلماء إذا ألفوا كتاباً . . . .

وآخره . . . وتلك الأربعة هي : بلى لإمالتها ، وإلى وعلى لقولهم : إليك  
وعليك ، وحتى للحمل على إلى لاشتراكهما في كونهما حرفي جر وفي معنى  
الانتهاء ، والله أعلم بالصواب والحمد لله رب العالمين محمد أكبر طيباً مباركاً  
فيه ، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

وأورد فهرس مخطوطات ( المكتبة القرية ) بالجامع الكبير بمصنعهدهد  
النسخ المخطوطة لمصنف ( المناهل الصافية ) على النحو الآتي :

لطف الله بن محمد بن الفياث الظفيري ( ١٠٣٨هـ )

ألف المناهل الصافية في شرح معاني الشافية .

أوله : بعد البسطة والحمدلة . . اعلم أنها قد جرت عادة كثير من العلماء  
إذا ألفوا . . . .

وآخره : وتلك الأربعة هي بلى لإمالتها وإلى وعلى لقولهم : إليك  
وعليك . . .

نسخة على بن يحيى بن أحمد البرطلي في يوم السبت ٢٤ ربيع الأول ١٠٧٤هـ

قال في النسخة الأم فرغ من جمعه ناسع رجب سنة ١٠٢٦هـ .

عليه قراءة ومقابلة وقصاصة بتاريخ الاثنين ٢٦ ربيع الأول ١٠٧٤هـ

وفي نسخة ثانية تحت العنوان السابق :

نسخة الحسين بن يحيى بن المفضل في يوم الخميس ٨ رمضان ١٠٧٢ هـ

وفي نسخة ثالثة تحت العنوان السابق :

في يوم الخميس ٤ ربيع الآخر ١٢٠٠ هـ

وفي نسخة رابعة تحت العنوان السابق :

في يوم السبت في شهر ربيع الأول / ١٠٦٦ هـ

وفي نسخة خامسة بعنوان :

المناهل الصافية لذوى العقول الصادية إلى كهف معاني الصافية .

تأليف الشيخ الإمام العلامة نجر الدين المجتهد في كل فن لطف الله بن محمد  
ابن الفياث رحمه الله ، وجزاه عن المسلمين خيراً آمين .

وآخره : قال المؤلف رحمه الله : فرغت من جمعه تاسع شهر رجب سنة  
١٠٢٦ ست وعشرين وألف سنة من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة  
وأزكى التسليم ، وكان الفراغ من رقه بعد عصر يوم الأحد صلح شوال سنة  
١٣٤٤ أربع وأربعين وقلانائة وألف والحمد لله رب العالمين .

وقد اعتمدت في التحقيق على نسختين مخطوطتين :

الأولى : نسخة دار الكتب المصرية التي كتب في آخرها : وكان الفراغ  
من زبر هضم النسخة المباركة نهار الاثنين تالي عشر من شهر جمادى الأولى سنة  
إحدى وخمسين وألف ، وعدد صفحات هذا المخطوط ٤٦٠ صفحة ، ولا تتجاوز  
الصفحة الواحدة عشرين سطراً .

الثانية : نسخة ( المكتبة القرية ) بالجامع الكبير بصنعاء ، وقد سبق  
الإشارة إليها ، وهي النسخة الخامسة مما أورده فهرس مخطوطات ( المكتبة

الغريبة) ، وعدد صفحات هذا المخطوط ٣٦٧ صفحة ، ولا تتجاوز الصفحة ثلاثين سطراً .

وإنما اعتمدت على هاتين النسختين لوضوحهما ، وندرة الأخطاء الواردة بهما ، كما زهت على مواطن الاختلاف بين المخطوطتين ، وراجعت متن شافية ابن الحاجب فيهما ، وأشارت إلى ما بينهما من تغيير ، وكان الرمز (ق) للمخطوطة القاهرة ، والرمز (س) للمخطوطة صنعاء .



## تسمية العلم

وصلى الله على سيدنا محمد وآله الأطهار ، وصحباؤه الأخيار .  
اعلم أنها قد جرت عادة كثير من العلماء إذا ألفوا في فن من فنوننا  
العلم أن يقدموا قبل<sup>(١)</sup> الشروع فيه مقدمة تعين الطالب ، ويكون بها على  
بصيرة في الشروع فيه كما قرر في مظانه ، والأكثر يذكر فيها تعريف العلم  
وموضوعه وغايته ، وبعضهم يزيد على ذلك ، وبعضهم يقتصر على البعض ،  
كما اقتصر المصنف على تعريف العلم هنا فقال :

### — تعريف التصريف —

( التصريف ) ، وهو لغة : التغيير ، سمي به هذا العلم لكثرة بحثه عن  
التغييرات التي تطرأ على الكلمة ، كما ستعرفه إن شاء الله تعالى .

واصطلاحاً قوله : ( علمٌ بأصول يعرف<sup>(٢)</sup> بها أحوالُ أُبْنِيَةِ الكَلِمِ التي  
ليست بأحرابٍ ) ، الأصول : جمع أصل ، والمراد به هنا ما يرادف القانون  
والقاعدة والضابطة ، وهو حكم على كلِّ بحكم يعرف منه أحكام جزئياته  
كقولنا<sup>(٣)</sup> : كل واو تحركت وانفتح ما قبلها قلب ألفاً ، فقد حكمنا بقولنا  
' قلب ألفاً ' على كلِّ وهو الواو المتحركة المنفتح ما قبلها ، وهذه الواو لها

(١) في مخطوطة (ق) على بدل كلمة : قبل .

(٢) في متن الثانية ١/١ تعرف ( بالثناء ) .

(٣) وردت هذه العبارة في شرح الرضى ٢/١ كالاتي : كل واو أو ياء إذا تحركت

وانفتح ما قبلها قلب ألفاً .

جزئيات ، وهي واو : عصا ودعا وغزا<sup>(١)</sup> وغيرها ، وقد علم من الحسك على الكلى أنها تقلب ألفا .

والكلم : اسم جنس للكلمة ، والأبنية : جمع بناء ، والمراد<sup>(٢)</sup> من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها : هيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها ، وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها ، كل في موضعه ، مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كذلك ، فرجل مثلا على هيئة وصفة يمكن أن يشاركها فيها مضد ، وهو كونه على ثلاثة : أولها : مفتوح ، وثانيها : مضموم ، ولأما الحرف الأخير فلا يعتبر حركته وسكونه في البناء ، فرجل ورجلا ورجل على بناء واحد ، وكذلك<sup>(٣)</sup> جمل على بناء : ضرب ، فبقيد الإمكان يدخل فيه مثل الحبك<sup>(٤)</sup> ، فإنه على هيئة يمكن أن يشاركها فيها غيره وإن لم يوجد ، وبقيد الترتيب لا يكون أبس على وزن يش كما سيجى . إن شاء الله تعالى ، بل الأول : غفل ، والثاني : فعل ، وبقيد اعتبار الحروف الزائدة والأصلية ، لا يقال : كرم على وزن فاعل أو فاعل ، بل فعل<sup>(٥)</sup> وقد يخالف ذلك في أوزان التصغير كما سيجى . إن شاء الله تعالى ، وبقيد كون كلى في موضعه في الموضعين لا يكون دم بوزن : قطر<sup>(٦)</sup> ،

(١) في مخطوطة (س) لم يذكر القطر : غزا .

(٢) وردت هذه الفقرة ( ٢/١ ) من شرح الرضى مع تعديل في سياقتها بتقديم بعض الكلمات ، أو زيادة كلمات أخرى .

(٣) في مخطوطة (س) وكذا .

(٤) الحبك : بكسر الهمزة وضم الباء ، أما بضم اللتين فهو جمع الحباك ، وهو الطريق في الرمل ونحوه .

(٥) سقط قوله : بل فعل من مخطوطة (ق) ، والمبارة مع تعديل فيها وردت في شرح الرضى ٣/١ .

(٦) قطر : من ساقه : الجمل القوم السريح ، ومما خص به الكعب .

ولا يبطر<sup>(١)</sup> بوزن : شريف<sup>(٢)</sup> .

وأحوال الأبنية : الأمور التي تعرض لها كالإدغام في : مدّ ، إذ أصله ، مدد كضرب ، والإعلال في : قال ، إذ أصله : قول ، إذا عرفت هذا فقوله : علم شامل لجميع العلوم ، وقوله : بأصول يخرج العلم بالجزئيات كعلم متن اللغة ، وقوله : يعرف بها أحوال أبنية الكلام يخرج سائر العلوم ، وأما قوله : التي ليست بإعراب ، فقد قصد به المصنف إخراج علم النحو بناء على أنه لم يخرج بقوله : أحوال ، وأن الإعراب والبناء من جهتها ، وأورد عليه أنه لو احتيج إليه لوجب ذكر البناء ، فالصواب أنه قد خرج بقوله أحوال ، إذ لا يعتبر حركة الآخر وسكونه في البناء ، وفيه نظر ، لأن من الإعراب ما هو حال للبنية قطعاً ، كحذف ألف نحو يخشى ، وواو يدعو للحزم ، وكذا من البناء كحذفهما في صيغة الأمر ، فلا بد من قيد يخرج علم النحو .

واعلم أن أصول التصريف ثلاثة أقسام :

قسم منها يعرف به نفس البناء ، كقولنا : كل مصدر لأفعال فهو على (إفعال) وقسم يعرف به حال البناء ، كقولنا : كل واو تحركت وانفتح ما قبلها تقاب ألفاً ، وقسم منها يعرف به ما يعرض للآخر مما ليس بحال للبنية كالوقف بالسكون مثلاً ، وستتضح هذه الأقسام إن شاء الله تعالى عند شرح قوله فيما سيأتي : وأحوال الأبنية . . . فالأخير غير داخل في الأحوال ،

(١) يبطر : عالج الدواب .

(٢) شريف الزرع : قطع شريفه ولسقه ، وهذه العبارة بأمثلتها جاءت في شرح

الرضى ٣/١ على النحو التالي :

وقولنا : كل في موضعه ، لأن نحو درهم ليس على وزن قطر لتخالف مواضع الفتحين

والكسرتين ، وكذا نحو يبطر بخلاف لشريف

كما أن العلم الأول أيضاً غير داخل في الأحوال ، فتعريف المصنف غير جامع أيضاً ، والأحسن أن يقال : علم بأصول يعرف بها بنية الكلمة ، وما يعرض لحروفها ولأواخرها مما ليس بأعراب ولا بناء .

هذا وأما موضوع التصريف ، فهو الكلمة ، إذ التصريف يبحث عن أحوالها والأمور العارضة لها مما ذكر ، وأما غايته : فغاية علم النحو ، لأن التصريف كالجزم منه بلا خلاف بين أهل الصناعة .

### — أنواع الأبنية —

ثم أراد تعيين الأبنية التي يبحث في هذا العلم عن أحوالها على ما ذكر غير متعرض لأبنية الحروف والأسماء العريقة البناء لندور نصرها فقال :

(وأبنية الاسم الأصول) لا المزيدة ، فقد تكون سداسية أيضاً كستخرج ، وسباعية كاستخراج (ثلاثية) كفلس (ورباعية) كجعفر (وخماسية) كسفرجل ، ولم ينقص المتمكن عن ثلاثة ليكون الأول مبتدأ به ، والثالث موقوفاً عليه ، والثاني واسطة بينهما ، فيكون بين الابتداء فيه (١) والخروج منه مهلة ، ولم يزد الأصلي على الخماسي الاستفقال ، إذ يصير كأنه كلمتان ، فاستكره ذلك في الأصول للزومها ، بخلاف الزوائد ، إذ لا يبالي بمخذفها في التصريف كالتصغير والتكسير بخلاف الأصول (وأبنية الفعل) أي الأصول إذ قد تكون المزيدة سداسية كاستخراج (ثلاثية) كضرب (ورباعية) كدحرج ، ولم ينقص عن الثلاثة لما تقدم ، ولم يزد على الأربعة لأنه مع ثقل معناه لدلالته على الحدث والزمان والنسبة إلى فاعل ما يثقل لفظه بما يلحقه

(١) في غطلوة (س) : به .

مطرودا من حروف المضارعة ، والضمائر المتصلة للرفوعة التي هي كجوزته  
(ويجوزها) أي عن الحروف الأصول<sup>(١)</sup> (بالفاء والعين واللام) أي إذا أردت  
وزن الكلمة جعلت مكان أول الأصول « الفاء » ، ومكان ثانيها « العين »  
ومكان ثالثها « اللام » ، كما نقول ضرب على وزن : فَعَلَ .

قال نعيم الأعمى الرضى : أعلم أنه وضع<sup>(٢)</sup> لبيان الوزن المشترك فيه - كما  
ذكرنا - لفظ متصرف بالصفة التي يقال لها الوزن ، واستعمل ذلك اللفظ في  
معرفة أوزان جميع الكلمات ، فقبل : ضَرَبَ على وزن : فَعَلَ ، وكذلك تَصَرَّرَ  
وخرَجَ ، أي هو على صفة يتصرف بها فَعَلَ ، وليس قولك فَعَلَ هي الهيئة  
المعتركة بين هذه الكلمات ، لأننا نعرف ضرورة أن نفس الفاء والعين واللام  
غير موجودة في شيء من الكلمات المذكورة ، فكيف تكون الكلمات  
معتركة في فعل ؟ .

بل هذا اللفظ مصوغ<sup>(٣)</sup> ليكون محلا للهيئة المشتركة فقط ، وأما<sup>(٤)</sup>  
تلك الكلمات فليست موضوعة لتلك الهيئة بل هي موضوعة لمعانيها المعلومة ،  
فلا حرم للما كان المراد من صوغ فعل الموزون به ، مجرد الوزن ، سمي وزنا وزنه ،  
لأنه في الحقيقة وزنه وزنه .

(١) قوله (أي عن الحروف الأصول) لم يرد في مخطوطة (ب) .

(٢) في المخطوطتين : أعلم أنه وضع . وفي شرح الرضى (١٢/١) :

أعلم أنه صيغ ، ولعله تصحيف من الناقل .

(٣) ورد في المخطوطتين (موضوع) بدلا من (مصوغ) كما في شرح الرضى (١٢/١)

ولعله تصحيف من الناقل .

(٤) هنا تغيير في صياغة نص الرضى حيث ورد في (١٢/١) على النحو التالي : « بخلاف

تلك الكلمات فإنها لم تصغ لتلك الهيئة ، بل صيغت لمعانيها المعلومة ، فلما كان المراد من

صوغ فعل . . . . . »



ولما اختير اعظم فعل لهذا الغرض ، أى الوزن المشترك<sup>(١)</sup> من بين سائر الألفاظ ، لأهم<sup>(٢)</sup> قصدوا أن يكون ما تشترك الأفعال التي هي الأصل في التغيير في هيئته اللفظية مما تشترك أيضا في معناه ، بيان ذلك - أى كون الأفعال أصلا في التغيير ، وأنها تشترك في معنى ف ع ل - أن الغرض الأهم من وزن الكلمة معرفة حروفها الأصول ، وما زيد فيها من الحروف ، وما طرأ عليها من تغييرات حروفها بالحركة والسكون ونحو ذلك ، والطرء في هذا المعنى الفعل والأسماء المتصلة بالأفعال كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والآلة والموضع ، إذ لا نجد فعلا أو اسما متصلا به إلا وهو في الأصل قد غير غالبا إما بالحركات كضرب وضرب ، أو بالحروف كضارب ويضرب ومضروب ، وأما الاسم الصريح الذي لا اتصال له بالفعل فكثير منه خال عن هذا المعنى ، كرجل وفرس وجعفر وسفرجل ، لا تغيير في شيء منها عن أصل .

وسمى تركيب « ف ع ل » مشترك بين جميع الأفعال والأسماء المتصلة بها ، إذ الضرب فعل ، وكذا القتل والنوم والحرم<sup>(٣)</sup> ، فعملوا<sup>(٤)</sup> ما تشترك الأفعال في هيئته اللفظية مما تشترك أيضا في معناه ، ثم جعلوا الماء والعين واللام في مقابلة الحروف الأصلية ، إذ الماء والعين واللام أصول (وملزاد) رهن ثلاثة من الأصول غير عنه (بلامه ثانية وثالثة) ، فيقال : جعفر في الاسم «ودخرج « في الفعل » : فَعَلَّل ، وسفرجل : فَعَلَّل ، لأنه لما لم يكن

(١) قوله (أى الوزن المشترك) زيادة وجدت في المخطوطة (س)، ولم توجد في المخطوطة (ق) ولا في شرح الرضى (١٢/١) .

(٢) الصياغة من : (لأهم قصدوا . . .) لمد (وأنها تشترك في معنى : ف ع ل) زيادة لم توجد في شرح الرضى (١٢/١) .

(٣) كلمة (الحرم) زائدة في المخطوطين ، وليست في شرح الرضى .

(٤) الصياغة من : فعملوا ما تشترك . . . (لام) . . . في معناه ، لم ترد في مخطوطة

(ق) وفي شرح الرضى (١٣/١) وقد دخلها ضمير بال حذف .

بُدُّ من تكرير أحد الحروف التي في مقابلة الأصول بعد اللام، وكانت اللام أقرب كرت اللام دون البعيد ، ( ويعبر عن الزائد بلفظه ) أى الذى ثبتت زيادته بدليل من الأدلة التى ستأتى فى تى الزيادة ، فيوردُ بلفظه فى الزنة فى مثل موضعه فى الموزون ، فيقال : ضارب فاعل مثلاً ، ( إلا المبدل من تاء الافتعال ) كالدال فى ازدجر ، والطاء فى اصطر ، فاهما بدلان عن التاء الزائدة ، إذ أصلهما : لزجر واصتبر ( فانه ) يعبر عنهما ( بالتاء ) لا بلفظهما ، فيقال فى : ازدجر واصطر : افتعل لا افدهل ولا فطعل ، قال المصنف<sup>(١)</sup> : إما للاستثقال أو للتنبيه على الأصل ، قال نجم الأئمة الرضى<sup>(٢)</sup> : هذان حاملان فى نحو : فخصط وفزد ، يعنى فى : فخصت وفزت ، فان الطاء والدال بدلان عن التاء ، ولا يوزنان إلا بلفظ البدل ، فيقال فى : فُزِدُ : فُلِدُ ، وَفَصَطُ : فَصَلْتُ ، فلا يسلم له أن وزن : ازدجر واصطر : افتعل ، بل : افدهل وافطعل ، ( وإلا ) الزائد ( المكرر ) أى الذى وقع زائداً مع وجود أصلى فى الكلمة مماثل له ، فصارت صورته صورة المكرر ، سواء أكان مكرراً حقيقة أم لا ( للالحاق ) كقردد ، وسبأنى إن شاء الله تعالى بيان حقيقة الإلحاق ( أو لغيره ) كقطع ( فانه ) يعبر عنه ( بما تقدمه ) أى بما يعبر به عما تقدمه ، فيقال : قطع فعّل لافطعل ، وقردد : فصلل لافعلد ، ولو قال : يعقيل ما هو تكرير له من عين أو لام<sup>(٣)</sup> لكان أولى ليفيد ذلك ظاهراً ، ولأن ظاهره يوم أنه يعبر عن التاء الثانية فى حلتيت بالياء

(١) قال المصنف : يقصد ما أورده ابن الحاجب نفسه فى شرحه على شافيته .  
 (٢) ورد فى شرح الرضى (١٩/١) مع بعض التغيير ، وما أورده يحتاج إلى تمقيب ، لأن التاء فى : فخصت كلمة مستقلة ، بخلاف ( تاء ) ازدجر ونحوه ، فالتاء الأولى ضمير ، وهو اسم غير متمسك ولا حظ له فى الزنة كما هو معلوم ، وكذلك فى : فزت (مع الأبدال ولفظه ) جملة ، والجملة لا توزن من حيث هى جملة ، ولأننا يوزن الفعل : فز . على : فل بعد حذف عينه .  
 (٣) قوله ( من عين أو لام ) غير موجود فى مخطوطة (ق) .

مؤلاً، ولأن ظاهره لا يصبح إلا على القول بأن الزائد في نحو كرم الثاني على ما اختاره المصنف كما سيحى. في ذى الزيادة، ويمكن توجيه كلامه بأن المراد ما تقدمه من فاء أو عين أو لام وجوداً حقيقياً أو حكماً، ولا شك أن الأصل يحكم بتقدمه على الزائد، وإنما وُزِنَ المكرر بذلك تنبيهاً في الوزن على أن الزائد حصل من تكرير حرف أصلي.

واعلم أنه إذا وقع حرف<sup>(١)</sup> زائد مع وجود مثله، فإن لم يكن من حروف الزيادة العشرة التي ستأتى فهو تكرير قطعاً، لأنه لا تكون الزيادة لغير التكرير إلا منها كما سيأتى إن شاء الله تعالى، فيوزن بما تقدم كالتاء في قطع، والذال في قردد، (وإن كان من حروف الزيادة) فكذلك أيضاً يوزن بما تقدم، إذ الظاهر فيه التكرير، ويحتمل عدم التكرير، لكن لا يحكم به (إلا بثبت) أى بدليل يدل على عدم التكرير كما سيأتى، فقوله: إلا بثبت: استثناء مفرغ، أى يعبرهما صورته صورة المكرر بما تقدمه مع كل تقدير إلا مع تقدير وجود ثبت، (ومن ثم)<sup>(٢)</sup> أى ومن أجل أنه يعبر عن المكرر صورة إذا كان من حروف الزيادة بما تقدم إذا لم يقم دليل على عدم قصد التكرار (كان وزن حلتيت) وهو صنف الأحمذان<sup>(٣)</sup>، وتأوه الثانية مزيدة لما سيحى. من أن التكرار في الرباعى والخامسى إذا لم يفصل بين المتماثلين حرف أصلي لا يكون إلا زائداً، وهنا لم يفصل إلا الياء، ويحكم<sup>(٤)</sup> بزيادتها وزيادة الواو والألف مع ثلاثة أصول في مثله كما سيأتى

(١) قوله (حرف) غير موجود في مخطوطة (ق).

(٢) جاء في شرح الرضى ١٠/١ ومن ثم (بغير تاء) ومثله في نسخة المخطوطة (ق)،

أما نسخة المخطوطة (س) فقد جاء بها (ومن ثمة) بالتاء.

(٣) الأحمذان (بضم الجيم) نبات يقاوم السموم جيد لوجع المفاصل - القاموس المحيط

(٤) في مخطوطة (س) فيحكم.

إن شاء الله تعالى (فصليلاً) بالحلل على ما هو الظاهر من قصد التكرير، فيكون ملحقاً برطيل<sup>(١)</sup> (لا فصليلتا) بالحلل على عدم قصد التكرير لعدم الثبت على ذلك، وإن كان فعليت موجوداً كعقوبت (وسحنون) وهو اسم رجل<sup>(٢)</sup> (لوعشنون) وهو رأس اللحية<sup>(٣)</sup> عطف على حلتيت، أي وكان مسحوناً وعشنون ونونهما الثانية زائدة لما ذكرنا في حلتيت (فصلولاً) بالحلل على ما هو الظاهر من قصد التكرير، فيكون ملحقاً بعصفور (لا فصلولناً) بالحلل على عدم قصد التكرير<sup>(٤)</sup>، (لذلك) أي لوجوب الحلل على الظاهر من قصد التكرير عند عدم الدليل على عدم قصده، إذ لم يرق عليه فيها دليل (ولمده) أي ولأن لنا دليلاً على قصد التكرير فيها؛ وهو أنه لو سُحِلت زبادتهما على عدم قصد التكرير فيها لكان وزهما فصلولناً ولم يثبت، بخلاف فعلول كعصفور فهو موجود، والحلل على الموجود هو الواجب كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

تم ذكر أمثلة قام الدليل فيها على عدم قصد التكرير، فيعبر فيها عن الزائد بلفظه، فقال (وسحنون إن صح بالفتح<sup>(٥)</sup>) أي في سينه، إذ للمشهور

(١) برطيل من معاقها . الرعدة ، يقال . برطل فلاناً رشله فتبرطل فارتجىه .

القاموس المحيط ٣/٣٣٤

(٢) في هامش (١٠/١) من شرح الشافية وفي شرح الجاردي أنه أول الريح والمطر .

(٣) قال في القاموس المحيط (٢٤٦/٤) العشون . اللحية ، أو ما فضل منها بعد العارضين

أو ما ثبت على الذقن وتحت سفلا ، أو هو طولها ، وشعيرات طوال تحت حنك البعير ، ومن الريح والمطر أو لها . . .

(٤) هذه العبارة « فيكون ملحقاً بعصفور لافصلولنا بالحلل على عدم قصد التكرير »

غير واردة في مخطوطة «س»

(٥) في مخطوطة «ق» وسحنون بالفتح إن صح ، وفي شرح الرضى «١١/١» وسحنون

إن صح الفتح .

الضم (فعلولون<sup>(١)</sup>) بالحل على عدم قصد التكرير ، بل أريد زيادة النون ،  
فالتحق أن وجد قبلها نون أصلية (كـهـدُون) اسم رجل فانه فصلون قطعا  
لعدم التكرير فيه للاحقية ولا بدورة (وهو) أي هذا الوزن (مختص  
بالعلم) وذلك (للتدوير فعلول) أي لدليل دل على عدم قصد التكرير ،  
وهو أن فعلولا نادر (وهو) أي فعلوله النادر (مصنفوق) لم يوجد  
في التصحيح غيره، فلو حمل نون مستثنون على قصد التكرير لكان وزنه فعلولا ،  
فيطحق بالوزن النادر ولا يجوز الحمل عليه مع إمكان غيره، وصنفوق: علم رجل  
وبنو صفوق<sup>(٢)</sup> : خول<sup>(٣)</sup> باليامة .

فلج قيل : لانسلم أنه لا يوجد ما هو على وزن فعلوله غير صفوق ، إذ  
الترنوب وهو نبت : فعلوله أفتنا : المشهور فيه ضم الخاء (وخرنوب)  
بالفتح ضعيف أي رواية ضعيفة، فلا يلحق به مع إمكان غيره (وسمنان) اسم  
موضع<sup>(٤)</sup>، ونونه الثانية زائدة لما ذكرنا في حلتيت (فصلان) بالحل على  
عدم قصد التكرير لقيام الدليل عليه وهو أنه لو حكم بالتكرير لكان  
وزنه فعلا لا فيكون ملحقا بخزمال (و) هو أي (خزمال) وزن (نادر)  
لم يأت على فعلا لا غيره على ما ذكره المصنف ، فلا يلحق بالنادر مع إمكان  
غيره ، يقال : ناقة بها خزمال أي ضالع ، (و بطنان) وهو اسم لباطن

(١) في متن الثانية «١١/١» فعلولون لا فعلول .

(٢) صفوق مكان في المكان وقال الأزهري كل ما جاء على فاعول فهو مصنفوق فاعول  
مثل : زبور وبلول وعمروس، وما أشبه ذلك إلا حرفا جاء نادرا وهو بنو صفوق بحول  
باليامة ، وبعضهم يقول صفوق بالضم .

(٣) في مختار الصحاح : دخول الرجل : حشمه ، الواحد : خائل ، وقد يكون الخول  
واحدا : وهو اسم يحم على اليد والأمة ، قال الخزاز : مع جمع خائل وهو اللواحي ، وقال  
غيره : هو مأخوذ من الخول وهو التملك .

(٤) قيل : هو من قرظ نجد ، سليل : مدينة الري وبنو الجور .

الريش<sup>(١)</sup> ، ونونه الثانيه زائده (فُعلان) بالحمل على عدم قصد التكرير لقيام الدليل عليه ، وهو أنه لو حكم بقصد التكرير لكان وزنه فعلاً لا ، وفعلاً وزن غير ثابت على ما ذكره المصنف ، فلا يجوز الحكم به مع إمكان غيره ، (و) أما (قُرطاس) بضم القاف فهو (ضعيف) والنصيح كسر القاف (مع) أن في بطنان مؤيد لعدم قصد التكرير بزيادة نونه الأخيرة ، وهو (أنه نقيضُ ظهران) الذي هو اسم لظاهر الريش ، وزيادة نونه ليست لتكرير قطعاً ، فليكن في نقيضه أيضاً كذلك ، لأن النقيض يحمل على النقيض في كثير من المواضع .

قيل<sup>(٢)</sup> : الحق في الدليل على عدم قصد التكرير في بطنان أنه جمع بطن ، وفعلاً ليس من أبنية الجموع ، وفعلاً منها كقفزان في قفيز .

تنبيه : ظهر لك مما تقدم أن ماصورته صورة المكرر إن لم يكن من حروف الزيادة فهو تكرير قطعاً ، وإن كان منها فان دل دليل على قصد التكرير فهو تكرير قطعاً ، كما ذكرناه في مسحون وعثون ، وإن دل دليل على عدم قصد التكرير فليس بتكرير قطعاً ، كما في مسحون بفتح السين ، وبتنان وكذا سمنان على ما ذكره المصنف ، وإن احتمل الأمرين كحلتيت بأن لم يقم دليل على أحدهما حمل على الآخر ، وهو قصد التكرير ، وقال نجم الأئمة : ما احتمل الأمرين بقى على الاحتمال فيحتمل أن يكون حلتيت : فعليلاً أو فعلياً ، ولما كان الفرض من وضع الزنة بيان الموزون — كما عرفت — كان تغيير الموزون إذا اقتضى اختلاف الزنة موجبا لتغير الزنة ، فأشار المصنف إلى بعض ذلك فقال :

(١) بطنان : اسم لباطن ريش الطائر ، وظهران : اسم لظاهره .  
(٢) القائل الرضى ، تقول عبارته (د/١٦، ١٧) وأما بطنان فليس بمكرر اللام ، لأنه جمع بطن ، وليس فعلاً من أبنية الجموع ، وفعلاً منها كقفزان .

- القلب المكاني وحالاته -

( ثم ) أى بعد أن عرفت كيفية التغيير بالزنة عن الموزون ( إن كان قلب فى الموزون : ) . معنى به هنا تقديم بعض حروف الكلمة على بعض ، وهو واقع فى كلام العرب ، كما سيأتى من الأمثلة ، وليس بقياسى <sup>(١)</sup> إلا ما ادعى الخليل فى نحو جاء كما سيأتى ، وأكثره فى المعتل والمهموز ، ويقع فى غيرهما قليلا كما مضى فى الضمحل ، واكرفه فى الكفر ، فإذا حصل فى كلمة الموزون ( قلبت الزنة ) قلبا ( مثله ) أى مثل قلبه ، ( كقولك فى أدُر ) <sup>(٢)</sup> وهو جمع دار ( أفضل ) ، بتقديم العين على الفاء ، أصله : أدور ، كزمن وأزمن ، إذ أصله دور : قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار : دارا ، ثم جمع على أفعل ، فرجعت الواو لوال موجب قلبها ألفا لسكون ما قبلها ، فصار أدورا ، ثم قلبت الواو لسكونها مضمومة همزة - لما سيأتى من جواز ذلك فى مثله - فصار أدورا بالهمز ، ثم قدمت الهمزة على الدال فصار : أدُر ، ثم قلبت الهمزة الثانية ألفا لاجتماع همزتين مع سكون الثانية ووجوب قلبها حينئذ - على ما سيأتى - فصار : أدُر على وزن : أفضل .

ولما كان القلب خلاف الظاهر لم يكن له بد من علامة يعرف بها ، إذ الأصل عدمه ، فأشار المصنف إلى ست علامات له :

أشار إلى الأولى منها بقوله : ( ويعرف القلب بأصله ) ، أى بما اشتق منه الكلمة التى فيها القلب ( كناء بناء ) ، وأصله : نأى بنأى ، كئال يسأل : قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم قدمت

(١) قوله وليس بقياسى . . . . فى نحو جاء لم يرد فى مخطوطة (س)

(٢) جاء فى معنى الشافية ( ١ / ٢١ ) كقولهم فى أدور . . . .

الألف التي هي لام الكلمة على المعوية التي هي عين الكلمة ، فصار : بناء  
 بناء كشاء يشاء ، فوزنه حينئذ : قَلَمْعٌ يَفْلَعُ ، وإنما حكم بذلك بدلالة  
 أصله ، لأنه مشتق ( من <sup>(١)</sup> النَّأْيِ ) بمعنى البعد ، وعينه همزة  
 ولامه ياء .

والى الثانية بقوله : ( وبأمثلة اشتقاقه ) أى يعرف القلب أيضا  
 بالكلمات المشتقة مما اشتق منه المقلوب ( كالجاء ) ، فإن توجهه وأوجهته والوجهة  
 ووجهه مشتقة من الوجه ، فيكون الجاء أيضا مشتقا منه ، فأصله <sup>(٢)</sup> :  
 وَجْهٌ ، فقدمت الجيم على الواو ، ثم قلبت الواو ألفا ، قيل : لأنه لما تغير  
 بالتقديم غير القلب ، ولا يبعد أن يقلل : إنها لما قدمت الجيم على الواو  
 حركت الجيم بالفتح لتصدر الابتداء بها ساكنة ، والفتح أخف ، وبقيت  
 الواو مفتوحة كما كانت ، فقلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصار :  
 جاء ، ليكون على زنة : عفل ، ( والحادى ) فى مثل قولهم : الحادى عشر أيضا  
 مقلوب عن الواحد ، أخرت الواو التي هي فاء الكلمة إلى موضع اللام ، ثم  
 أخرت الألف التي بعدها عن الجاء التي هي عين الكلمة لعدم إمكان الابتداء  
 بها ، فصار الحادى كالضارب ، ثم قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها ، فصار  
 الحادى بزنة : العالف ، ويورد فى مسائل المعايه : أى كلمة إعرابها على فأنها؟  
 ويجاب بالمقلوب كالحادى ، والقلب فيه عرف بأمثلة اشتقاقه ، فان التوحيد  
 والتوحيد والواحد مشتقة من الواحد اشتقاق الحادى منها ، ( والقسى )  
 أيضا مما يعرف فيه القلب بأمثلة الاشتقاق ، فان الأقواس وقوس ولستقوس  
 والتقويس مشتقة من القوسين اشتقاق القسى منه ، فهو جمع قوس مقلوب من  
 قؤوس كقلس وقؤوس ، جعلت اللام موضع العين ، والعين موضع اللام ،

(١) فى متن الهامية ( ١٠٤٦ ) كلمة ( مع ) بدل ( من )

(٢) فى مخطوطة ( س ) : وأصله .



فصار : قُسُوَانُم قلبت كل من الواوین ياء وأدغمت الأولى في الثانية — كما هو القاعدة في مثله كما سيجيء — وكسرت السين لتناسب الياء ، وأما القلف فيجوز كسرهما وضمها فصار : قسى بزنة : فلوغ .

وإلى الثالثة بقوله : ( وبصحته ) ، أى يعرف القلب بصحة الكلمة وعدم إجرائها على مقتضى ما يجب من إعلالها لو لم تكن مقلوبة بشرط وجود كلمة أخرى بمعناها ، ولا تخالفها لفظا إلا بتقديم بعض الحروف في إحداها دون الأخرى ، وعدم وجود مقتضى الإعلال فيها ، فيعلم أن هذه مقلوبة منها ، وإلا وجب إعلالها ( كأيس ) ، فان مقتضى قلب يائه ألفا موجود ، وهو تحريكها وانفتاح ما قبلها ، ولم تعمل ، فلما كان يشق الذى لا يقتضى الإعلال فيه موجودا ، وهو معناه ، ولا فرق بينهما لفظا إلا بالتقديم والتأخر حكم بأن أيس مقلوب منه ، فوزنه حينئذ : عَمِيل .

وإلى الرابعة بقوله : ( وبقله استعمال الكلمة بشرط وجود كلمة أخرى كثيرة الاستعمال بمعناها ، ولا فرق بينها لفظا إلا بالتقديم والتأخر ، وبشرط أن يرجعا إلى أصل واحد ، فيحكم بأن الثقلي مقلوبة من الكشري ( كآرام ) جمع رَم ، وهو ولد الطيب الأبيض ، وأصله : أرَام كحبل وأحمله ، فقدمت الهززة التي هي عين الله موضع الراء التي هي فاء ، فصار : آرام ، ثم قلبت الهززة ألفا ، فصار : آرام ، وهو أقل استعمالا من أرَام ، فحكم بأنه مقلوب منه ، فوزنه : أعفان ، ( و ) مثله ( آدر ) ، وقد مضى شرحه ، والمصنف لم يصرح بما اشتراطنا في هذه والتي قبلها ، ولا بد منه لأن الصحة قد لا تكون للقلب كعبور وحروفها سبأ فيغلا يعرف للقلب بها مطلقا وكذا فلة الاستعمال قد لا تكون مع كلمة أخرى يظهر القلب في هذه منها كالكمات الغربية كافر نفعوا ، وقد تكون مع كلمة أخرى كذلك ، لكن لكل منها أصل كجذب وجبذ ، فان إحداها أقل استعمالا من الأخرى ، وهي جيد لوجود الجذب والجبذ ، فلا

يحكم بأن إحداهما مقلوبة من الأخرى كما صرح به نجم الأئمة ، قال (١) : ويصح أن يقال إن جميع ما ذكر من المقلوبات يُعرف بأصله ، فالجاء والحادي والقسي عرف قلبها بأصولها ، وهي : الوجه والوحدة والقوس ، وكذا آيس بأيس باليأس ، وآرام وآدر برثم ودار .

وإلى الخامسة بقوله : ( وبأداء تركه إلى اجتماع همزتين عند الخليل ) ، أي أن الخليل يعرف القلب ويحكم به إذا أدى تركه إلى اجتماع همزتين ، وذلك في ثلاثة مواضع كما في اسم الفاعل من الأجوف المهموز اللام ، وفي جمعه على فواعل ، وفي كل جمع أقصى لمفرد لامة همزة قبلها حرف مد :

فالأول ( نحو جاء ) ، فإن أصله جايء من جيا كبايع من بيع ، فلم تؤخر الياء عن الهمزة لوجب قلبها همزة كما هو قياس مثله من نحو بايع كإسيأتي لمن شاء الله تعالى - فيجتمع همزتان وهو مستكره ، فقدمت الهمزة على الياء ، وأعل إعلال قاض ، فصار : جاء بزنة : قال ، ومن ثم وجب حذف الياء لكونها غير منقلبة عن الهمزة ، بخلاف المنقلبة عنها كداري من درأ ، فلا يجب فيه حذف الياء .

والثاني نحو : جواء وهواه جمى : جائية وشائية .

والثالث نحو : خطايا جمع خطيئة ، وسيأتي بيان ذلك في مواضعه إن شاء الله تعالى .

وأما سيبويه فلا يعرف القلب بهذا ولا يحكم به ، ويقول : اجتماع الهمزتين إنما يستكره إذا خيف بقاؤه وثباته ، أما إذا كان هناك سبب

يزيله - كما نحن فيه - فلا يستكره<sup>(١)</sup> ، فانه هنا<sup>(٢)</sup> يجب قلب الهزمة الثانية ياء ، كما يجيىء ، وأما مفارقتة لداريء في وجوب الحذف ؛ فلأن حرف العلة المنقلبة عن الهزمة إذا كان الانقلاب لازما - كما نحن فيه - أو جازيا لفرض الإدغام كما في خطية - حكم حرف العلة الأصلي ، وأما تصحيح أئمة فلكون الياء المنقلبة عن الهزمة فيه فاه .

ولمى السادسة بقوله : (أو إلى منع الصرف بغير علة) ، أى يعرف القلب بأن يؤدي تركه مع الحمل على الظاهر من عدم حذف شيء من الكلمة إلى منع الصرف بغير علة وهو محذور ، ومعرفة القلب بالأداء إلى هذا هو (على الأصح) من المذهبين ، وهما مذهب الخليل وسيبويه ومذهب الكسائي ، وذلك (كأشياء<sup>(٣)</sup>) ، فان المسموع فيها منع الصرف ، فلو حلت على عدم القلب ، وحكم على أنها أفعال جمع شيء كبيت وأبيات - كما زعم الكسائي - لكان منع الصرف بغير علة ، وهو غير موجود في لسان العرب ، فوجب الحكم بالقلب ، ودعوى أن أصله : شيئاء على وزن فعلاء<sup>(٤)</sup> ، كعمراء اسم جمع كالطَّرْفَاء والقَصَبَاء<sup>(٥)</sup> يؤيده جمعه على أشياء ، كصحراء وصحاري ، فسكره اجتماع هزتين بينهما حاجز غير حصين ، وهى الألف ، فقد تمت الهزمة التى هى لام الكلمة على الفاء ، فصار : أهياء على وزن : لفعاء ؛ لأن ارتكاب القلب الموجود فى لسانهم أهون من ارتكاب منع الصرف بغير علة ؛ ولذلك قال : (فإنها لفعاء، وقال الكسائي أفعال) ، وزعم أن منع صرفها توها أنها كعمراء ، (وقال الفراء) : إن أهياء لا تحمل على

(١) فى مخطوطة (ق) لم تذكر كلمة « يستكره » .

(٢) فى مخطوطة (ق) : فانه يجب هنا .

(٣) فى متن الثانية ٢١/١ (نحو أشياء) .

(٤) قوله : (على وزن فعلاء كعمراء) غير موجود فى مخطوطة «س» .

(٥) الطرفاء : شجر الواحدة : طرفة ، وبها سمي طرفة بن البدر ، والقصباء كالخمراء

مثله ، والواحدة قصبة ، قال سيبويه : القصباء والحلفاء والطرفاء واحد وجمع (مختار

الظاهر من عدم الحذف ، بل تحمل على أنها ( أفعاء<sup>(١)</sup> ) وأصلها أقعلاء )  
حذفت منها اللام ، وهي جمع شيء مخفف شمسي ، كسبن وبين ، فاته يجمع  
على أئيناء ، وحذفت الهمزة التي هي لام الكلمة كراهة اجتماع همزتين بينهما حيز  
غير حصين ، وهو ضعيف من وجوه :

حذف الهمزة على غير قياس ، وعدم استعمال شمسي مع شيء كسين وسيد  
وميت مع مخففاتهما ، مع أن الواجب قياسا عليها أن تكون أكثر استعمالا  
من شيء المخفف ، وتصغيره على أقيسا ، وجمعه على أشياء كما تقدم .

( وكذلك ) أي وكالقلب ( الحذف ) ، أي إن كان في الموزون حذف  
حذفت في الزنة مثله ، ( كقولك ) في زنة ( قاض : قاع ) ، إذ أصله قاضي  
كفاعل<sup>(٢)</sup> : حذفت منه اللام ، فتحذف من الزنة ، ولا يظهر وجه لتخصيص  
الحذف بالقياس على القلب ، بل الظاهر أن جميع ما تختلف به الزنة من  
التغييرات في الموزون تتبعها تغييرات الزنة ، فلم قال<sup>(٣)</sup> : ثم إن كان تغيير  
في الموزون يقتضئ تغيير الزنة غيرت الزنة مثله لكان أعم كما لا يخفى ،  
( لما أن يُبين الأصل فيهما ) ، أي : لئذا أردت بيان الأصل في اللقوب  
والحذوف لم تقلب في الوزن ولم تحذف منه ، بل تقول ( آدر ) أفعال وظاهر ،  
فاعل ، وهو كما قال الرضي وم ، لأنك لا تقول أشياء تعد سبويه فعلاء ،  
بل لفعاء<sup>(٤)</sup> ، ولا تقول قاض : فاهل ، بل فاع<sup>(٥)</sup> إذا قصدت بيان أصلهما ،

(١) في مخطوطة (س) أفعال بدل : أفعاء ، وهو تصحيف .

(٢) قوله ( كفاعل ) غير موجود في مخطوطة (ق) .

(٣) البارة ( فلوقال ... تغيير الزنة ) غير موجودة في مخطوطة (ق) .

(٤) قوله ( بل لفعاء ) غير موجود في مخطوطة (ق) .

(٥) قوله ( بل فاع ) غير موجود في مخطوطة (س) .

بل تقبول: أصل أشياء فعلاء ، وأصل قاض : فاعل ، ولا يكون أبدا وزن نفس المقلوب والمخنوف إلا مقلوبا ومخدوظا ، فلا معنى للاستثناء بقوله : إلا أن يبين فيهما .

— الصحيح والمعتل —

(وتنقسم) الألفية الأصول وغيرها ( إلى صحيح ومعتل ، فالمعتل ما فيه )  
أى فى جوهره ، يعنى حروفه الأصول التى هى : الفاء والميم واللام ، فيخرج نحو : حوقل وبيطر ( حرف علة ) وهى : الواو الألف والياء ، سُمى كل منها به ، لأنها لا تصح ، بل تتغير عن حالها فى كثير من المواضع بالقلب نحو : قال ، والإسكان : يقول ، والحذف : قل<sup>(١)</sup> ، والهمزة وإن شاركتها فى هذا المعنى ، لكن لم يجر الاصطلاح بتسميتها حرف علة ، ( والصحيح بخلافه ) ،  
أى : ما ليس فيه حرف علة .

وينقسم المعتل من الثلاثى<sup>(٢)</sup> إلى سبعة أقسام ، لأن حرف العلة إن كان أحد الثلاثة الأصول فقط فيه ثلاثة أقسام ، وإن كان اثنين منها فكذلك ، وإن كان جميعها كلفظة ( الواو ) فهو السابع ، ولم يتعرض له المصنف لقلته ، ولها أسماء أهدأ المصنف إليها بقوله :

( فالمعتل بالفاء ) يقال له ( مثال ) ، أى يسمى بالمثال لماثلته الصحيح فى خلو ماضيه الذى هو أصل أمثلة الأفعال من الإعلال غالباً نحو : وعد ويؤس ، وقتلنا غالباً لثلاثا يرد نحو أنتمت ، أصله : وقتت<sup>(٣)</sup> أبدات الواو همزة ، ( و ) المعتل ( بالعين ) ، يقال له ( أجوف ) ، لأن اعتلاله فى جوفه ، أى فى

(١) تمثيلة بالأفعال : قال ، يقول ، قل : غير موجود بخطوطه ( ق )

(٢) قوله ( من الثلاثى ) غير موحد بخطوطه ( س )

(٣) عبارة ( أصله : وقتت ) غير موجودة فى خطوطه ( ق ) .

وسطه (و) يقال أيضا ( ذو الثلاثة ) اعتبارا بأول ألفاظ الماضي ، لأن الغاب في اصطلاحهم أنهم إذا صرفوا الماضي أو المضارع ابتداء بالحكاية النفس نحو: ضربت ، لأن نفس المتكلم أقرب الأشياء إليه ، والحكاية عن النفس من الأجوف على ثلاثة أحرف غالبا (و) المعتل ( باللام ) يقال ( منقوص ) ، لنقصان حرفه الأخير للحزم والوقف ، مثل : لانفز وانفز ، (و) يقال له أيضا ( ذو الأربعة ) ، لأنه بصير في أول ألفاظ الماضي ، أعنى الحكاية عن النفس على أربعة كغزوت ، مع أن فيه حرف العلة في محل التغيير ، أعنى الأخير ، فلما لم يصر على ثلاثة مع ذلك كما صار الأجوف استغرب بقاؤه على أربعة ، فسمى ذا الأربعة لذلك ، بخلاف : ضربت ووعدت فلا استغراب في كونها على أربعة .

(و) المعتل (بالفاء والعين) كيوم<sup>(١)</sup> وويح (أو بالعين واللام) كقوى وحى يقال له : ( لنيف ) ، لالتفاف حرفي العلة ، أى اجتماعهما في الكلمة (مقرون) لاقترانها ، أى اجتماعها على التوالى (و) المعتل (بالفاء واللام) كقوى يقال ( لنيف ) لما تقدم ( مفروق ) لوجود للفارق بين حرفي العلة .

والقسم السابع ينبغي أن يقال له : لنيف مقرون<sup>(٢)</sup> ، وهو ظاهر .  
واعلم أن الأبنية تنقسم أيضا باعتبار آخر إلى : مهوز ، وهو ما أحد أصوله همزة ، كأمر وسأل وقرأ ، وغير مهوز كوعد وضرب ، وباعتبار آخر أيضا إلى : مضاعف وهو : ما عينه ولامه من جنس واحد كردد ، وهو كثير ، وقاؤه وعينه من جنس واحد كددن وهو اللهو ، وهو في غاية العلة ، أو ما ذكر فيه حرفان أصليان بعد مثليهما كزلزل ، وإلى غير مضاعف كضرب ووعد .

(١) قوله : كيوم وويح : تمثيل لمعتل الفاء والعين ، وإيسا من الأفعال ، لأن هذا النوع من المعتل لم يجرى في الأفعال المأخوذة من المصادر .

(٢) يقصد ما كانت جميع حروفه من حروف العلة مثل كلمة : واو

ثم إن المصنف لما ذكر سابقاً أن أبنية الاسم الأصول ثلاثية ورباعية وخماسية ، وأبنية الفعل الأصول ثلاثية ورباعية أراد أن يذكر جعلها في كل واحد منها ، فقدم الاسم الثلاثي لكثرة وختته، ومن ثم كانت أوزانه أكثر من غيره فقال :

— أبنية الاسم الثلاثي —

(وللام الثلاثي المجرده عشرة أبنية ، والقسمة تقتضى اثني عشر) ، لأن اللام للإعراب والبناء<sup>(١)</sup> فلا يتعلق به الوزن كما تقدم ، وللفاء ثلاثة أحوال . ضم وفتح وكسر ، ولا يمكن سكونها لتعذر الابتداء بالساكن وللعين أربعة أحوال : ثلاث حركات مع السكون ، والثلاثة في الأربعة اثنا عشر ، (سقط فُعِل) <sup>(٢)</sup> بضم الفاء وكسر العين، (وَفِعِل) بكسر الفاء وضم العين (استثقالاً) للخروج من ثقيل إلى ثقيل يخالفه ، وأما نحو : حنق ورابل فهائل الثقيلين خفف شيئاً ، والخروج من الكسر إلى الضم أثقل من العكس ، لأنه خروج من ثقيل إلى أثقل منه، فلذلك لم يأت فِعِل في فِعِل ولا في اسم إلا في الحبيك إن ثبت، ويجوز ذلك إذا كانت إحدى الحركتين غير لازمة نحو: يَضْرِبُ <sup>(٣)</sup> وأما: فُعِل، فلما كان ثقله أهون بقليل جاء في الفعل المبني المفعول ، وجوز ذلك لعروضه لكونه فرعاً على المبني للفاعل ؛ فان قيل : لا نسلم سقوط فُعِل في الأسماء ، إذ قد جاء الدُّعِل <sup>(٤)</sup> علماً لأبي قبيلة ، وجنسا لدويبة ، شبيهة بابن عرس اقلنا : أجاز عنه المصنف بقوله : (وجعل الدُّعِل منقولاً) ، أى أنه ليس ببناء أصلي في الأسماء ، بل هو منقول

(١) كلمة ( والبناء ) ساقطة من مخطوطة ( س ) .

(٢) في متن الشافعي ١ / ٣٥ ( سقط منها فعل ) بدلاً من ( سقط فعل ) .

(٣) قوله : نحو يَضْرِبُ : أى بكسر الراء وضم الباء ، وهذه الضمة غير لازمة ، لأن

المضارع قد ينصب أو يجرم .

(٤) هي القبيلة التي ينسب إليها أبو الأسود الدؤلي .

من الفعل إلى الاسم<sup>(١)</sup> ، وأصله : دأل من الدالان ، وهو مشى  
تَقَارَبُ فيه الخطأ ، أما إذا كان علماً فلا إشكال في جواز الاستعمال<sup>(٢)</sup> ،  
لكثرة نقل الأعلام من الأفعال ، كدَسْرٍ ويزيد ، وأما إذا كان جنساً فهو  
وإن كان قليلاً فقد جاء منه شطر صالح ، كقوله **كَلْبٌ**<sup>(٣)</sup> : إن الله بهاكم  
عن قيلٍ وقالٍ<sup>(٤)</sup> ، فان قيل : قد جاء الوَعْلُ لفة في الوعل ، والرَّمْمُ بمعنى  
الاست | والجواب : الحمل على الشذوذ ، فلن قيله : لا نسلم سقوط فعل ،  
إذ قد جاء الحَبْكُ بكسر الحاء وضم الباء على ما نقل بعضهم | قلنا : أجاز  
المصنف عنه بقوله : (والحَبْكُ إن ثبت) أي لا يقطع بثبوته وفتح قرضه (فعل)  
تداخل اللغتين في حرفي الكلمة) يحمل ، وذلك أن فيه لغتين : الحَبْكُ بضم  
الحاء والباء ، والحَبْكُ بكسرها ، فأراد المتكلم أن يقول الحَبْكُ بكسرتين ،  
ثم بعد كسر الحاء ذهل عنه<sup>(٥)</sup> ، وذهب إلى اللغة الأخرى ، وهي الحَبْكُ  
بضمين ، فلم يرجع إلى ضم الحاء ، بل خلاها مكسورة ، فتداخلت اللغتان  
لغة كسرها ولغة ضمهما في حرفي الكلمة الحاء والباء ، وفي تركيب الحَبْكُ  
من اللغتين — إن ثبت<sup>(٦)</sup> نظر ، لأن الحَبْكُ بضمين جمع الحَبَاكُ ، وهي  
الطريقة في الرمل ونحوه ، وبكسرتين — إن ثبت — فهو مفرد مع بعده ،  
لأن فِعْلاً قليل حتى أن سيويوه قال لم يجيء منه إلا إبل ، ويبعد تركيب  
اسم من مفرد وجمع ، فالأولى الحكم بالشذوذ إن ثبت .

(١) قوله ( إلى الاسم ) غير موجود في مخطوطة ( ق ) .

(٢) قوله ( في جواز الاستعمال ) غير موجود في مخطوطة ( ق ) .

(٣) في مخطوطة ( ق ) كقوله : عليه السلام .

(٤) جاء في شرح شافية ابن الحاجب ٣٧/٩ ويروى : عن قيلٍ وقالٍ — على إلقاء

صورة الفعل ، قال ابن الأثير : معنى الحديث أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن فضول  
ما يتحدث به المتجالسون من قولهم : قيل كذا وقال كذا . هـ

(٥) ذهل عن الشيء : نسيه وغفل عنه ، وبابه قطع ، وذهل أيضاً بالكسر ذهولاً

مختار الصحاح ٢٢٤ .

(٦) قوله ( إن ثبت ) ساقط من مخطوطة ( م ) .



(وهي) أي الأبنية العشرة: مضموح الفاء مع أربع حالات العين (فَلَسٌ، فَرَسٌ، كَسْتَفٌ، عَضُدٌ) هو مكسورهما مع ثلاث حالات العين: (حَبِيرٌ، عَنَسِبٌ، إِبِلٌ) ومضمومها مع ثلاث حالات العين أيضاً: (قُفْلٌ، صُرَدٌ) اسم لطارء، (عُنُقٌ، وَقَدْ يُرَدُّ بَعْضٌ) من الأوزان المذكورة (إلى بعض) منها، وهي أربعة أوزان، والخامس على رأى كما سيتضح ذلك، أعني ردَّ بعض إلى بعض لغة بني تميم، وأما أهل الحجاز فلا يغيرون البناء.

(فَقَمِيلٌ) مما ثانيه حرف حلق كَسْتَفِيحُذٌ يجوز فيه) ثلاث تفرجات مطردة الظواهر لا ينكسر، (فَمَعْنُذٌ) بالرد إلى فانس بحذف الكسرة للتخفيف كراهة للانتقال من الفتح الخفيف إلى الكسر الذي هو أثقل منه في بناء الثلاثى المبني على الخفة، فسكنوه لأن السكون أخف من الفتح، فيكون الانتقال إلى الأخرى، (وَفِيحُذٌ) بالرد إلى حَبِيرٌ ينقل الكسرة إلى الفاء بعد حذف حر كها كراهة للانتقال من الفتح الخفيف إلى أثقل منه وهو الكسر، ولحذف أقوى الحركتين المتقاربتين، إذ الفتحة قريبة من الكسرة، وهي الكسرة، فنقلت إلى ما قبلها (وَفِيحُذٌ) بالرد إلى إِبِلٌ بإتباع حركة الفاء حركة العين لقوة حرف الحلق، (وكذلك) <sup>(١)</sup> أي وكَمِيلٌ الاسمى الحلقى العين (الفاعل) أي فَمِيلٌ للفعل الحلقى العين (كشبهت) تطرد فيه الثلاث التفرجات المذكورة، (ونحو كَسْتَفٌ) أي فَمِيلٌ الذي ليس ثانيه حرف حلق (يجوز فيه كَسْتَفٌ) بالرد إلى فَلَسٌ (وَيَكْتَفٌ) بالرد إلى حَبِيرٌ لما تقدم، ولم يجوز فيه الإنباع لعدم القوة لغير حرف الحلق، (ونحو عَضُدٌ يجوز فيه عَضُدٌ) بالرد إلى فَلَسٌ لما تقدم في رد فخذ إليه، ولم يجوز فيه الرد إلى قُفْلٌ بالنقل، لبعث الضمة عن الفتحة، فلم يبال بحذفها، (ونحو عُنُقٌ يجوز فيه عُنُقٌ) بالرد إلى قُفْلٌ، لاستثقال توالي الضمتين، (ونحو إِبِلٌ وبلز <sup>(٢)</sup>) وهي الثاقفة والمرأة الضخمة (يجوز فيها إِبِلٌ وريساؤ) بالرد

(١) في شرح الشافية ٣٩/١، وكذا.

(٢) في شرح الشافية ٣٩/٢، ونحو إِبِلٌ وبلز.

إلى خبر استمقالاتو إلى الكسرتين ( ولا ثالث لهما ) ، قال سيبويه : ما يعرف إلا إِبِلٌ ، وزاد الأَخفش بِلْزاً ، وكأنه لم يثبت عند المصنف ما رُوِيَ من الحَبِيرِ لِيَصْفِرَةَ الأَسنان ، وإِلْطِلَ للخاصرة ، وإِلْطِلَ لِقِطَّة في الإِبِط ، وإِلْطِلَ لِقِطَّة في الأِقِط ، وأتَانٌ إِبْدَأَى ولود ، وفي بعض النسخ ونحو إِبِلٌ وبِلْز ، ولا ينافيه قوله : ولا ثالث لهما ، إذ المراد بنحوهما ما يمكن وجوده مما هو على وزنها وإن لم يكن موجوداً عند المصنف ، ( ونحو قُفِّلَ يجوز فيه قُفِّلَ على رأى ) بالرد إلى عُنُق ، وعن الأَخفش إن كل فُصِّلَ في الكلام فتثقله جاز إلا ما كان صفة كحُمُرٌ ، أو معتل العين كسُوقٌ ، وكذا قال عيسى بن عمر ، لكنه لم يستثن الصفة ومعتل العين ( لِحَى ، عُسْرٌ وَيُسْرٌ ) في عُسْرٍ وَيُسْرٍ ، فإن الضم فرع السكون فيهما لقلة الاستعمال بالضم ، وكثرته بالسكون ، والأكثر لا يجوزون ذلك لما في الضم من كثرة الثقل ، وإن جاز تثقيل فليس حلي العين برده إلى قَرَسٍ كالشَّعْرِ والشَّعْرِ ، والنَّحْرِ والنَّحْرِ لِقِطَّة الفتحه بالنسبة إلى الضمة ، والجواب عن عُسْرٍ وَيُسْرٍ إما ادعاء أصلان ، وإما ادعاء العكس ، أعنى أن الساكن لكونه أخف فرع المضموم ، فإن قيل : جميع التفاريع المذكورة كانت أقل استعمالاً من أصولها ، وبهذا عرف الفرعية ، وعُسْرٌ وَيُسْرٌ بالسكون أشهر منها بالضم ، أوجب بأن ثقل الضميتين أكثر من الثقل الحاصل في سائر الأصول المذكورة ، فيجوز أن يحمل تضاعف الثقل على قلة الاستعمال في بعض الكلمات وإن كانت أصلاً .

وأعلم أن هذا التفريع ورد بعض إلى بعض هو لغة تميم ، وأما الحجازيون فلا يفرعون ، وما جاء مما يوهم ذلك حمل على أنه لفتان في الكلمة ، وأنه يجوز عند التميميين في فَعِلَ الفعل مما ليس عينه حرف حلق كعَلِمَ : إسكان العين ، كما جاز في الاسم نحو : كَتَفٌ ، وفي فَعَلَ مضموم العين ككرم أيضاً إسكانها

كما جاز في الاسم نحو : عضد ، وأنه قد يخفف فِعْلُ المَبْنِي للمفعول بتسكين العين كقولهم :

لم يحرم من فِصْدِ له <sup>(١)</sup> ، أى من فِصْدِله ، وأنه لا يجوز رد قَرَسِ الى قَلَسِ ، وقوله <sup>(٢)</sup> :

وما كل مبتاع ولو سلف صفقة — يراجع ماقداته برداد

شاذ .

### — أبنية الرباعي —

ولما فرغ من أبنية الثلاثى ذكر الرباعي ، وقدمه على الخامس ، لأنه أخف فقال :

( وللرباعي خمسة ) ، والقسمة تفتعى ثمانية وأربعين حاصلة من ضرب ثلاث حالات الفاء في أربع حالات العين ، تصير اثني عشر ، تضربها في أربع حالات اللام الأولى تصير ثمانية وأربعين ، اقتصر منها على ما ذكر ، وسقط الباقي للتعذر في بعض ، وهو ما التقى فيه ساكنان ، وللإستئصال في الباقي ، وهي : ( جَعْفَر ) وهو النهر الصغير ، ( وَزْبَرَج ) الزينة من وشى أو جوهر ، وقيل الذهب ، وقيل المحاب الرقيق ، ( وَبُرْن ) وهو للسمع والطير بمنزلة

(١) في القاموس ٣٤٧/١ : وبات رجلان عند أعرابي ، فالتقيا صباحا ، فسأل أحدهما صاحبه عن القرى ، فقال : ما قرئت وإنما فصدلى ، فقال : لم يحرم من فصدله ، أى لم يحرم القرى من فصدت له الراحة ، فخطى يدها .

(٢) البيت للأخطل التغلبي ويروى صدره : وما كل مغبون ولو ساف صفقه ، والمغبون الذى يخدع وينقص منه في الثمن أو غيره ، وساف « يسكون اللام » أصله : سلف « بفتحها » فسكنت لضرورة الوزن ، ومعناه : مضى ووجب ، وصفقه : مصدر مضاف إلى ضمير المتباع أو المغبون ، والصفق : لم يجاب البيع ، والرداد « بكسر الراء وفتحها » فسح البيع شرح الشافية ٤٤/١ .

الأصابع للإنسان ، والمخاطب ظفر البرثن (ودرهم وقطر) <sup>(١)</sup> هو ما تصان فيه  
 السكتب ، (وزاد الأخص) بناء سادسا وهو فَعْلَل بضم الفاء وفتح اللام الأولى  
 ومسكون العين وروى (جخدباً) <sup>(٢)</sup> كذلك ، وهو الجراد الأخرض الطويل  
 الرجلين ، وسيبويه يرويه بضم الدال كبرثن ، والحق ثبوته كما حكى الفراء من  
 طهَلَب وُزِقِع <sup>(٣)</sup> ، وإن كان المشهور فيهما الضم ، لكن النقل لا يرد ، وإن  
 كان المنقول <sup>(٤)</sup> غير مشهور ، مع ثقة الناقل ، فإت قيل : لانسلم انحصار  
 أبنية الرباعي في الخمسة أو الستة ، لأنه قد ثبت جنسدل : لموضع فيه الحجارة :  
 بفتح الفاء والعين وكسر اللام الأولى ، وعَلِبَط : للخليط من اللبن وغيره :  
 بضم الفاء وفتح العين وكسر اللام الأولى اقلنا : أجاب المصنف عنه بقوله :  
 (وأما جنسدل وعَلِبَط <sup>(٥)</sup> فتوالى الحركات) الأربع في كلمة واحدة المستكره  
 عندهم ، ومن ثم <sup>(٦)</sup> سكنوا لام ضربت (حملهما) يعني أوجب حملهما (على)  
 أنهما ليسا بيناهين للرباعي ، بل هما في الأصل من المزيد فيه ، أعنى (باب  
 جنسدل وعَلِبَط) ، فقصرنا بمخذف الألف ، وكذلك هُدَّ يدُّ اللبن الحامض  
 مقصور من هدايد ، ودودم من دوادم .

### — أبنية الخماسي والمزيد فيه —

(وللخماسي أربعة) ، والقسمه العقلية تقتضى مائة واثنين وتمعيز حاصله

(١) وردت الكلمات : وزبرج وبرثن ودرهم وقطر « بغير حرف العطف » في متن  
 الشافية ٤٧/١ ، ومعنى جعفر : النهر ، زبرج : من معانيه الزينة ، قطر : ما يصان فيه  
 السكتب .

(٢) في شرح الشافية « ٤٧/١ » نحو جخدب .

(٣) الطلطب : خضرة تملو الماء إذا طال مكثه ، البرقم : نقاب المرأة ، وما يستر به

وجه المرأة .

(٤) في مخطوط «س» ، وإن كان النقل .

(٥) جندل : موضع فيه الحجارة ، وعلبط : الخليط من اللبن وغيره

(٦) لى مخطوطة (س) ومن ثمة .

من ضرب ثلاث حالات الفاء في أربع حالات العين تصير اثني عشر ، تضرب  
في أربع حالات اللام الأولى تصير ثمانية وأربعين تضربها في أربع حالات  
اللام الثانية ، تصير مائة واثنين وتسعين ، اقتصر منها على أربعة ، وسقط  
الباقي للاستثقال في بعض والتعذر في بعض - كما تقدم - وهي (سَفَرَ جَل<sup>(١)</sup>)  
وَقَرَطَعِب (وهو السحاب) (وَجَحْمَشِرَش) وهي العجوز المسنة (وَقَدْ عَمِيل)  
الابل الضخم<sup>(٢)</sup> .

ولما فرغ من أبنية الاسم الأصول ذكر المزيد فيها إجمالاً في غير الخماسي  
وتفصيلاً فيه ، فقال : (وللمزيد فيه) يعني في الثلاثي والرباعي (أبنية كثيرة)  
يطول شرحها ، إذ رتقى على قول سيديويه إلى ثلاثمائة بناء وثمانية أبنية ، وزيد  
عليها بعد سيديويه نيف على الثمانين ، منها صحيح وسقيم ، فالأولى الاقتصار  
على قانون يعرف به الزائد من الاصل - كما يجيء - في ذى الزيادة إن شاء الله ،  
وأما الخماسي فلما كان مزيده قليلاً عدده المصنف فقال :

(ولم يجيء في الخماسي إلا عَضْرَ فُوط) لدويبة (وُخَزَ عَمِيل<sup>(٣)</sup>) الباطل  
من كلام ومزاح ، (وَقَرَطَبُوسُ) اللداهية والناقصة العظيمة الشديدة ، وفيه لغة  
أخرى بفتح القاف على مثال عَضْرَ فُوط ، (وَقَسْبَعَشْرِي) للجمل الضخم الشديد  
الكثير الوبر ، (وَحَنْدَرِيْس) وهي الخمر ، وإنما قال (على الأكثر) ، لأنه  
قد قيل إن حندريساً فنعليل ، فيكون من مزيد الرباعي ، والأولى الحكم  
بأصالة النون ، إذ قد جاء بِرَقَعِيد لبلد ، ودرديس للداهية ، وسلسبيل

(١) وردت الكلمات : سفرجل وقرطب وجمرش وقد عمل في متن الشافية ٤٧/١

بغير حرف العطف .

(٢) جاء في شرح الشافية ١١/١ ٥١١ يقال : ما أعطاني قد عملاً : أى شيئاً ، والقذ عملة :

الناقصة الهديدة .

(٣) وردت الكلمات : عضر فوط وخرعيل وقرطبوس . . في متن الشافية ١٧/١

بغير واو العطف .

وجعقلني ، وعلطيس<sup>(١)</sup> ، ولا ترجح الزيادة على الأصالة إلا على تقدير ندرته  
الوزنين وكثرة أبنية المزيد فيه على أبنية الأصول بكثير ، كزيد الثلاثي  
والرباعي ، وكون الوزن بتقدير الأصالة من الأصول ، وجميعها منتف فيما  
نحن فيه لوجود السكيات المذكورة ، ومقاربة مزيد الخماسي لأصوله ، وكونه  
مزيداً على تقدير أصالة النون لزيادة البناء قطعاً ، كذا قيل ، وفي انتفاء الثاني  
نظر ، إذ يصير على تقدير زيادة النون من مزيد الرباعي ، لا من مزيد الخماسي ،  
ومزيد الرباعي أكثر من أصوله بكثير ، نعم انتفاء بعض الثلاثة كاف في  
المقصود ، ولو قال بدل خندريس برقعيد لا استراح من قوله : على الأكثر .

ولما ذكر المصنف أن التصريف علم يعرف به أحوال الأبنية ذكر تلك  
الأحوال إجمالاً ، وبين فائدة كل منها ، والحامل عليه ، فقال :

( وأحوال الأبنية قد تكون للمحاجة ) الضرورية أو الملحقه بها ، أي  
يحتاج إلى هذه الأشياء المذكورة إما لتحصيل المعنى باعتبارها ( كالماضي  
والمضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعال التفضيل  
والمصدر واسم الزمان المكان والآلة والمصغرو المنسوب والجمع ) وإما للاضطرار  
إلى بعضها لفظاً ، إما بعد الإعلال ( و ) ذلك كما في ( التقاء الساكنين ) في نحو : لم  
يقل ، أو عند وصل بعض الكلام ببعض كالتقاءهما في نحو : اذْهَبِ اذْهَبِ ، أو  
عند الشروع في الكلام وهو ( الابتداء ) و لوجه استحسان كوجوه ( الوقف ) ،  
على ما يأتي إن شاء الله تعالى ، وهذا وإن لم يكن ضرورياً لا يمكن الوقف على

(١) السلسيل : العين الذي لا خشونة فيه ، وربما وصف به الماء ، واسم عين في الجنة ،  
قال الله تعالى « عينا فيها تسمى سلسيلا » سورة الإنسان الآية ١٨ ، والجعقلني : العظيمة من  
النساء ، والماطيس : الأمانس البراق .

المتحرك ، لكنه في حكم الضرورى ، لأن الوقف محل الاستراحة (وقد تكون للتوسع<sup>(١)</sup>) في اللفة حتى لو احتجج إلى مثل هذا البناء في وزن أو سجع كان موجودا ( كالمقصور والمدود وذى الزيادة ) ، كأنه أراد ما لم يدخل منه فيا سبق ، فلا يرد مؤنث أفعل التفضيل ، ومؤنث أفعل الصفة ، وزيادات اسم الفاعل واسم المفعول ، إذ تلك الزيادات للحاجة ، ولا فياسيأتى مقل المقصور والمدود اللذين اقتضاها الإعلال كعُطى والإعطاء ، فلا يرد دخول ذلك في قوله للاستئصال لا في قوله للتوسع ، وزيادة الإلحاق داخلة في التوسع ، وإن أفادت مع ذلك غرض إلحاق كلمة بأخرى ، (وقد تكون للمجانسة كالإمالة ، وقد تكون<sup>(٢)</sup> للاستئصال كتخفيف الهزلة والإعلال والإبدال والإدغام والحذف ) ، وأعلم أن المصنف جعل جميع ما ذكر أحوال الأبنية ، وقد سبق لك إشارة إلى خلاف ذلك ، والحق أنها ثلاثة أقسام :

بعضها أحوال أبنية ، وهى بعض التقاء الساكنين ، وهو التقاؤهما في كلمة نحو : لم يقل ، والابتداء والإمالة ، وتخفيف الهزلة والإعلال والإبدال وبعض الإدغام ، وهو الإدغام في كلمة نحو : رد ، والحذف ، وكذا بعض الوقف كالوقف بالنقل والتضعيف ، وحذف الياء في نحو القاضي ، وإنبائها في نحو قاض كما سيأتى .

وبعضها ليس ببنية ولا حال بنية ، وهى ثلاثة : أكثر الوقف ، وبعض التقاء الساكنين ، وهو التقاؤهما في كلمتين نحو : اذهب اذهب ، وبعض الإدغام في كلمتين نحو : اضرب<sup>(٣)</sup> بكرا ، لما عرفت أنه لا اعتبار بحركة الآخر وسكونه في البناء ، وسائر ما ذكر أبنية ، على أن تسميتها أبنية أيضا على

(١) في مخطوطة (ق) : وقد تكون للتوسع ، وتكرر ذلك .

(٢) في مخطوطة (س) وللاستئصال .

(٣) في مخطوطة (ق) نحو : ضرب بكر وما أوردته المخطوطة (س) يظهر فيه الإدغام .

صبيح المجاز لما عرفت من حقيقة البناء ، وإنما هي أشياء ذوات أبنية ، لكنه مجاز مشهور ، يقال : ضرب مثلا بناء حاله كذا ، ثم إنه قدم الفعل لأنه الأصل في التصريف لثقله ، وقدم الماضي لأنه أصل أمثلة الأفعال ؛ إذ المضارع هو الماضي بزيادة حرف المضارعة ، والأمر مأخوذ من المضارع ، فقال :

### — أبنية الماضي المجرد الثلاثي —

( الماضي للثلاثي ) ؛ وقدمه على الرباعي لخفته ( المجرد ) عن الزوائد ( ثلاثة أبنية ) لم يرد غيرها لثقل الفعل وهي : ( فَمَلَّ ، فَجَلَّ <sup>(١)</sup> ، قَمَلَّ ) ، ولم يبن منه ما كن العين ، لأنه <sup>(٢)</sup> لما كان يتصل به الضمير المرفوع المتحرك مطردا قصدوا أن يكون على وتيرة واحدة في سكون آخره ، فلو بنوا منه ما كن العين لزم إما مخالفة أخواته إن بقيت حركته ، وإما التقاء الساكنين على غير حده إن لم يحرك ، وإما كثرة التغيير إن سكن وحرك الأول ، ( نحو : ضربه وقتله وقعد <sup>(٣)</sup> وجلس ) ، مثل لفعل المفتوح العين بأربعة ، لأنه يكون متعديا ولازما ، وعلى كل تقدير فمضارعه إما بكسر العين أو بضمها ، وأما الفتح لأجل الخلق فهو فرع ، فلم يمثل له ، ( وشربه وومقه وفيرح وورثق ) ، مثل أيضا لفعل المكسور العين بأربعة ، لأنه أيضا يكون متعديا ولازما ، وعلى كل تقدير فمضارعه إما مفتوح العين كشرِبَ وفِرِحَ ، أو مكسورها كورِمَقَ وورِثَقَ ، ( وكرُمَ ) مثل لفعل المضموم العين بواحد ، لأنه لا يكون إلا لازما ، ومضارعه مضموم العين فقط .

(١) وردت الكلمات ( فَمَلَّ ، فَجَلَّ ، قَمَلَّ ) بالمطوف في متن الهامية ( ٦٧/١ ) .

(٢) في مخطوطة (ب) وكأنه .

(٣) في متن الثانية ٦٧/١ ( وجلس وقعد ) .



— الماضي الثلاثي المزيد فيه —

(وللمزيد فيه) أي في الثلاثي (خمسة وعشرون) بناء هي المنصوبة ، وقد جاء غيرها قليلا بعضها ملحق وبعضها غير ملحق ، ومعنى الإلحاق في الاسم والفعل : زيادة حرف فصاعدا على تركيب زيادة غير مطردة في إعادة معنى ، صائرا بها المزيد فيه بزنة كلمة أخرى مصرفا تصرفها ، إلا الختف في الملحق بالخماسي ، فقولنا : زيادة حرف كملحق الرباعي نحو : قردد وجلب ، إذا كان المزيد فيه ثلاثيا ، أو الخماسي : إذا كان المزيد فيه رباعيا ، وقولنا : فصاعدا كملحق الخماسي إذا كان المزيد فيه ثلاثيا كألندد الملحق بسفرجل ، وقولنا : على تركيب يشمل ما كان ذلك التركيب قبل الإلحاق كلمة نحو : شتمل ، فإن شتمل موجود ، وما لم يكن ذلك التركيب كلمة بأن لم يوضع نحو : كوكب ، إذ لم يوضع ككب لمعنى ، وقولنا : غير مطردة في إعادة معنى : يخرج زيادة نحو : أخرج وككرم ، وسائر ما تطرد ، أي تطلب زيادته في إعادة معنى غير التأكيد ، كزيادة اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر والزمان والمكان ، فلا يقال : إن أكرم مثلا ملحق بد حرج ، ولا مقتل بجعفر لما اطرقت الزيادات في إعادة معنى ، ومن ثم <sup>(١)</sup> بدغم نحو : امدّ ومردّ ، مع جواز الإدغام في الملحق كما سيأتي إن شاء الله تعالى ، وفي قولنا : غير مطردة في إعادة معنى : إشارة إلى أنه لا يضر تغير المعنى بزيادة الإلحاق ، فإن معنى حوقل مخالف لمعنى حقل ، وإنما الشرط عدم الاطراد ، وقولنا : صائرا بها المزيد فيه <sup>(٢)</sup> بزنة كلمة أخرى : لأنه لو خالفها في شيء من الزنة ، لم يسم المزيد فيه ملحقا بها ، فلا يقال : لن قرددا مثلا ملحق بقمطر ، وقولنا : مصرفا تصرفها : احراز من أن يخالفها في شيء من التصريف ، ونعني به الماضي ، والمضارع ،

(١) في مخطوطة (س) ومنه ثمة .

(٢) كلمة (فيه) ساقطة من مخطوطة (س)

والمصدر ، واسم الفاعل ، واسم المفعول إن كان الملتحق به فعلا ، والتصغير والتكسير إن كان الملتحق به <sup>(١)</sup> اسما ، فلا يقال إن كتابا ملحق بقمطر لما خالفه في الجمع ، إذ يقال قاطر ، ولا يقال كتاب ، بل كتب ، وقولنا : إلا الحذف في الملتحق بالخاسي يعني فإنه لا يشترط موافقته للخاسي فيه ، إذ في الخاسي يحذف في التصغير والتكسير الحرف الأخير ، أو ما أهمله الزائد على ما سيأتي إن شاء الله تعالى ، ويحذف في الملتحق الحرف الزائد ، إذا عرفت هذا فالملحق من مزيد الأفعال بعضه ( ملحق بدحرج نحو شملل ) ، أي : أسرع ، ( وحوقل ) ، أي كبر وعجز عن الجماع ، ( وييطر ) أي حمل البيطرة ، وهي شق الحافر ( وجهور ) رفع صوته ، ( وقلنس وقلنسي ) زيد حمرا : ألبسه القلنسوة ، فإن اللام الثانية في شملل ، والواو في حوقل ، والياء في ييطر ، والواو في جهور ، والتون في قلنس ، والألف في قلنسي : زوائد للإلحاق بدحرج (و) بعضه ( ملحق بتدحرج نحو تجلبب ) أي لبس الجلباب ، ( وتجهورب ) أي لبس الجورب ، ( واتشيطن ) صار كالشيطان في تمرده ، ( وترهوك ) أي تبغثر في مشيته ، ( وتمسكن ) تشبه بالماكين ، ( وتساقل ) أظهر من نفسه ما ليس فيه من الغفلة ( وتكلم ) ، وفي كلامه نظر من وجهين :

الأول : أن ظاهره يقضى بأن زيادة التاء في هذه الأوزان لإلحاق بالمزيد فيه ، أعنى تدحرج ، وهم لا يجوزون أن يقع حرف الإلحاق إلا في مقابلة أصلي ، وأيضاً لا تكون زيادة الإلحاق عندهم في الأول ، كذا قيل ، والمفهوم من كلام الرضي أنهم إما يمتنعون ذلك إذا كان بغير مساعد كما بسلم <sup>(٢)</sup> وإيعد ،

(١) كلمة ( به ) ساقطة من مخطوطة (س) .

(٢) الأهم (بضمتين) بينهما سكون ، أو (كسرتين) بينهما سكون هو خوين النخل ،

والإيعد : حبر يكتعل به .

فأما إذا كان ثم مساعد كالندد<sup>(١)</sup> ، وكما نحن فيه ، فإن فيها مساعداً ، وهو التون في الندد ، والباء مثلاً في تجليب<sup>(٢)</sup> ، على أن نجم الأئمة بنازهم في الموضوعين ، وأيضاً الظاهر أن التاء في تجليب إنما زيدت بعد إلحاق ما دخلته لغرض المطاوعة ، كما زاد في الملحق به كذلك .

الثاني : أن نحو : تفاعل وتكلم مما زيادته مطردة في إفاده معنى — كما سيأتي — وما هذا حاله قد عرفت أنه لا تكون زيادته للإلحاق .

قال نجم الأئمة ، وفي عدد نحو : تمسكن من الملحق نظر أيضاً ، لأن زيادته الميم فيه ليست المقصد الإلحاق ، بل هي من قبيل التوهم ، ظنوا أنها في نحو مسكين فاء الكلمة كقفان فتبدل ودال درهم ، والقياس تسكن ونحوه كما يجي . إن شاء الله تعالى في ذى الزيادة .

( و ) بعضه ( ملحق باحر نجم ) أى بمزيد الرباعي ، يقال احر نجمت الابل :<sup>(٣)</sup> ازدهمت ( نحو اقمسس ) أى رجع وتأخر ، ( واسلنقى ) ، يقال : سلقيته أى صرعه فاسلنقى ، فالسين الثانية في الأول ، والألف في الثانية للإلحاق دون الهزمة والنون لكونهما في مقابلة الهزمة والنون الزائدتين ، ولا يكون عندهم حرف الإلحاق إلا في مقابلة أصلى ، وفي عدد اسلنقى من الملحق باحر نجم تجوز ، إذ الزيادة فيه جاءت بعد إلحاق سلقى بدحرج كما قلنا في تجليب .

وأما اقمسس فليس مثله ، إذ لم يستعمل قمس ، واعلم أن نجم الأئمة

(١) الأندد والبندد مثل الألد : وهو الحديد المحصومة .

(٢) الجواب مفهوم من سياق الكلام ، أى : فالهم لا يمتنعون ذلك .

(٣) في مخطوطة ( ق ) : أى ازدهمت .

يُجيز وقوع حرف الإلحاق لا في مقابلة أصلي كما سبقت الإشارة إليه ، لكنه قال : <sup>(١)</sup> لا تلحق كلمة بكلمة مزيد فيها إلا بأن يجيء في الملحق ذلك الزائد بعينه في مثل مكانه في الملحق به ، فلا يقال إن اعشوشب <sup>(٢)</sup> واجلود ملحقان باحرنجم ، لأن الواو فيهما في موضع نونه (و) بعضه (غير ملحق) ، لعدم حصول معنى الإلحاق فيه ، (نحو أخرج وجرب وقائل وانطلق واستخرج) ، لا طراد كل من زوائده في إفادة معنى كما سيجيء ، وإن كان كل من : أخرج وجرب وقائل موازنا لدرج ، مع أنه ليس مثله واقتدر في جميع التصرفات ، إذ المخالفة في بعض التصاريف تمنع الإلحاق ، وقد خالفه في أشهر مصدرى درج ، أعنى : فعلة ، (واعشاب واشهب) أى أبيض ، لعدم أصلي بزنته حتى يلحق به ، (واغدودن) ، يقال : اغدودن النبات والشعر أى طال ، (واعلوط) البعير : تعلق بعنقه ، لأنها وإن كانا بزنة احرنجم ، لكن ليس فيهما الشرط الذى ذكرناه ، أعنى وقوع الزائد بعينه في مثل مكانه في الملحق به .

ومن هنا يعلم أن في استخراج مانعا آخر عن الإلحاق باحرنجم غير اطراد زيادته في معنى ، (واستكان) أى ذل وخضع (قيل) أصله : (افتعل) مثل : اقتدر ، مأخوذ (من السكون) ؛ لأن الدليل يسكن ، (فالمد) أى الألف شاذ ، إذ القياس استكن ، فأشبهت الفتححة كما في قوله <sup>(٣)</sup> :

(١) عبارة الرضى تختلف في بعض ألفاظها عما ذكره الفارح يقول ١/٥٥٠ .

ولا تلحق كلمة بكلمة مزيد فيها إلا بأن يجيء في الملحق ذلك الزائد بعينه في مثل مكانه فلا يقال : إن اعشوشب واجلود ملحقان باحرنجم ، لأن الواو فيهما في موضع نونه .

(٢) فى عطلوة (من) أجلود واعشوشب .

(٣) هذا البيت من معلقة عترة العيسى وهو من (الكامل) والشاهد في قوله : بنباح ، =

يَبَاعُ مِنْ ذِفْرَى غَضُوبِ جَسْرَةٍ زِيَاةٍ مِثْلِ الْفَنِيْقِ الْمَكْدَمِ .

إلا أن الإشباع في استكان لازم<sup>(١)</sup>، (وقيل) هو (استفعل) ، وهو الذي رجحه المصنف كما سيأتي في الإعلال إن شاء الله تعالى ، (أخوذ (من) مصدر (كان) أي الكون ، لكن المصنف حذف المضاف للعلم به ، أو لكون القائل كوفيا ، (غالمد قباسي) ، إذ أصله : استكون ، أي تحول من كون وهو العز إلى كون آخر وهو الذل ، فالسين للتحول ، كاستحجر الطين على ماسيجي ، ثم أعل إعلال استقوم بقلب الواو ألفا ، وقيل : مأخوذ من السكين ، والسين أيضا للتحول<sup>(٢)</sup> ، أي صار كالسكين ، وهو لحم داخل الفرج أي في اللين والذلة .

### — معاني الأفعال الثلاثية —

ثم شرع في بيان معاني الأفعال الأصول والمزيدة التي زيادتها مطردة لمعان ، فقال :

(فَفَعَلَ لِمَعَانٍ كَثِيرَةٍ) لاتنضب كثرة وسعة ، لكونه أخف الأبنية ، فتوسموا فيه ، فقل أن تجد فعلا من أبنيتهم غيره له معنى إلا وقد استعمل فعلا فيه ، بخلافه ، فكثيرا ما يختص بمعان ولا يستعمل غيره فيها ، ومن مشهور معاني فعلا المختصة به .

---

— وأصله : يبيع كيقطع ، فأشبهت نتجة الباء فصارت ألفا ، وذفرى (بهكسر نسكون) مقصورا الموضع الذي يرق من الإبل خلف الأذن ، والغضوب : الناقة الصعبة الشديدة . والحسرة : الضخمة القوية ، والزيافة : المتبخرة في مشيها ، والفنيق : الفعل المكرم من الإبل ، والسكد : العضوض .

(١) أي : وليس يلزم في يباع .

(٢) في مخطوطة (س) للتحويل .

المغالبة ، أى إذا قصد الفاعل الدلالة على غلبته للمفعول فى مصدر الفعل ،  
بنى ذلك الفعل من فَعَلَ بفتح العين يفْعَل بضمها ، كما إذا قصدت أن تأتى بلفظ  
دال على أنك غلبت مقابلك فى ضربك له أو فى ضربك للغير ، فأبناك تقول :  
ضاربى فلان فضرِبْتَهُ أضرِبُهُ ، أى غالبى فى الضرب فغلبته فيه ، فباب المغالبة  
مختص بفعل يفْعَل ، فأشار المصنف إلى ذلك فقال : ( و باب المغالبة يبنى )  
كثيرا ، وإن لم يكن قياسا ( على فَعَلْتَهُ أَفْعَلُهُ بالضم ) ، فان لم يكن من باب فعل  
يفعل نقلته إليه ( نحو كار مِنى ) زبَد ( فكر مِنتَهُ ) أى غلبته فى الكرم  
( أ كَرُمَهُ ) أى أغلبه ، فإنه من باب فَعَل ، فنقلته إلى فَعَل ، وكذا إن كان  
من باب فعل الذى ليس مضارعه يفْعَل نحو :

غالبى فغلبته أغلبيه ، وإن كان من باب فعل يفْعَل نحو : قَتَلَ يقتُل ، كان  
المميز بين المعنيين هو القرائن ، ولا يستغنى من القاعدة المذكورة ، أعنى ضم عين  
المضارع ( إلا ) مضارع ( باب وَعَدْتُ ) أى المثال واو يا كعدت ، أو ياءيا  
كيسرت ( و ) باب ( بعث ) أى الأجوف بالياء ، ( و ) باب ( رميت ) أى المنقوص  
بالياء ، ( فإنه ) أى مضارع باب كل من المذكور ( أَفْعَلُهُ بالكسر ) كما  
كان عليه فى غير المغالبة ، نحو : واعدنى فوعدته أعدده ، وياسرنى فيسرنه  
أييسره ، وياهنى فبعته أبيعته ، ورمانى فرميته أرميه ، لأن هذه الأنواع  
مضارعها من فعل مكسور العين قياسا لا ينكسر ، فكروها مخالفة قاعدتها  
المطرده ، والمميز بين معنئى المغالبة وغيرها فيها القرائن ، وعلى المغالبة حمل  
الجوهري قول جرير (١) :

(١) وردنى البيت فى مخطوطة (ق) الشمس ( بنير الواو ) وهو من ( البسيط ) ،  
وفى مختار الصحاح ص ٥٧١ : وكسفت الشمس من باب : جلس ، وكسفتها الله :  
يتمدى وبلم ، قال الشاعر

الشمس طاهرة ليست بكاسفة  
تبكى عليك نجوم الليل والقمرا  
أى ليست تكسف ضوء النجوم مع طلوعها لقلعة ضوءها ، وبكأها عليك و

والشمس طالعة ليست بكاسفة تبكي عليك نجوم الليل والقمر

أى أن الشمس تغلب نجوم الليل والقمر في البكاء ، (وعن الكسائي) أنه استثنى ما عينه أو لأمه حرف حلق ، فيقول إن مضارعه يلزم أن يكون في باب المغالبة مفتوح العين لما سيأتى من مناسبة الفتح لحرف الحلق ، فيقول (في نحو شاعرني<sup>(١)</sup> فشعرته أشعره) ، وما نعى ثننته أمنعه (بالفتح) في عين المضارع ، وهو ضعيف قياسا واستعمالا ، أما القياس فلأن حرف الحلق لا يلزم طريقة واحدة حتى يحافظ عليها كما حوفظ عليها في تلك الأنواع ، إذ تضم عين المضارع معه نحو : دخل يدخل ، وأما الاستعمال فلما حكى أبو زيد عن العرب :

شاعرتة فشعرته أشعره ، وفاخرته ففخرته أفخره باضم ، وهذا نص في عدم لزوم الفتح في مثله .

(وقيل تكثر فيه العلل والأحزان وأضدادها) أى السلامة والفرح (كسقم<sup>(٢)</sup> ومرض) فى العلل ، وسلم فى ضدها ، (وحزن) فى الحزن ، (وفرح) فى ضده ، (وتحجى الألوان والعيوب والحلى) وهى الخلق الظاهرة كالزيب<sup>(٣)</sup> والغم لكثرة الشعر فيعم الألوان والعيوب ، وتحجى (كلها عليه) أى على فحلى ، والأغلب فى الألوان :

افعل وأفعال نحو : ابيض واحمر واصفر وازرق واخضر ، نعم وقد شاركه فعّل مضموم العين فى الألوان والعيوب والحلى ، وإلى هذا أشار المصنف بقوله : (وقد جاء أدم وسمر<sup>(٤)</sup> فى الألوان) (وعجف<sup>(٥)</sup> ومحق وخرق) أى حمق

(١) فى متن الشاىبة ٧٠/١ من الشرح : فى نحو شاعرتة ...

(٢) فى متن الشاىبة ٧١/١ من الشرح : نحو سقم ...

(٣) الزيب : كثرة شعر الذراعين والمجاين . والغم : كثرة الشعر فى الوجه والفتا .

(٤) عجف كفرح وكرم فهو أعجف : إذا ذهب سمنه ، وهو العجف بفتحين .

(وعِجِبْ) أي عي بالكلام لآفة في لسانه (ورِعِن) من الرعونة وهي الحق في العيوب (بالكسر والضم) ، واعلم أن كلام المصنف لا يدل على اختصاص فعيل بشيء من المعاني المذكورة ، ولأنه فيها أكثر منه في غيرها، ولأنها فيه أكبر منها في غيره . نعم يفهم من كلام نجم الأئمة هنا وفي الصفة المشبهة أن الغالب في وضع فعيل المعاني المذكورة وما ناسبها بموانها غالبية فيه أيضا.

(وَفَعِلْ لأفعال الطبايع) أي الفراز، يعني الأوصاف المخلوقة (ونحوها) وهو ما كان له لبت نحو: طهر ومكث<sup>(١)</sup>، ثم مثل لأفعال الطبايع فقال: (كحَسُنْ وقُبِحْ) فإبهم ما من الصفات المخلوقة، إذ المزاد بالحسن تناسب الشكل واللون ، والقبح ضده ، (وكبرُ وصغرُ) فإن كون الشيء صغيرا بالنسبة إلى ما هو أكبر منه خلقي، وظرفُ أي صار ظريفا لطيفا في شكله فهو خلقي مولو قصد الظرافة المكتسبة في أدب أو صناعة كان مما هو نحو أفعال الطبايع ، ولعل الحمل عليه أنسب ليحصل له التمثيل؛ (فمن ثمة<sup>(٢)</sup>) أي ومن جهة كونه موضوعا لما ذكر (كان لازما) أي فقط ولو قال : ومن ثمة لم يكن إلا لازما لكان أظهر ، وإنما لم يكن إلا لازما<sup>(٣)</sup> لأن الغريزة لازمة لصاحبها لا تمتدى إلى الغير ، (وشذَرَ حُبَّتَكَ الدار) ، هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره: أنه قد جاء متعديا في قولهم : رحبتك الدار ، فلا يصح قولك كان لازما فأجاب بأنه شاذ مخالف للقياس ووجهه مع الشذوذ أنه نزع منه الخافض وأوصل الفعل ، فلا يكون في الحقيقة من المتعدى وإليه أشار بقوله :

(أي رَحَبَّتْ بك) فكأنه قال : إنه لا يرد إشكالا لأنه من غير هذا الباب أعنى من غير باب المتعدى بنفسه مع أنه شاذ ، إذ نزع الخافض والنصب

(١) مكث وبابه نصر ، ومكث أيضا بالضم مكثا (بفتح الميم) غنار الصحاح ص ٦٢٩ .

(٢) في مخطوطة (ق) . فمن ثم .

(٣) مهارة (ولأنما لم يكن إلا لازما) غير واردة في مخطوطة (ق) .



به ليس بقياسي ، قال نعيم الأعمى (١) : قال الأزهرى : هو من كلام نصر بن سيار ،  
وليس بحجة ، فالأولى أن يقال : إنما عداه لتضمنه معنى وسع ، أى وسعتك ،  
فإنه قيل : قد قال الجمهور إذا أسند الأوجف الواوى نحو : ساد (٢) ، أو  
اليانى نحو : باع (٣) من فعل مفتوح العين إلى الضمير المرفوع المتحرك ، ونقل  
الأولى إلى فعل يضم العين ، والثانى إلى فعل بكسر العين ، لتنقل حركة العين  
إلى الفاء بمجرد (٤) ، فيحصل بذلك الفرق بين الواوى واليانى ، فإذا كان  
فعل الأوجف الواوى متعدياً نحو سوت ونقل إلى سوت ، فقد جاء من فعل  
ما هو متعدي ، وإن كان منقولاً ، فكيف يصح قول المصنف إن فعل على الإطلاق  
لازم ؟ قلنا : أجاب المصنف بأن ما ذكره الجمهور من أن الضم إنما حصل فى :  
سوت زهداً بواسطة النقل إلى فعل غير صحيح ، فقال : ( وأما باب سدته  
والصحيح أن الضم فيه اجتناب ابتداء (ليبان بنات الواو) أى بيان الكلمات  
التي قبلها والعمد (لا) لأنه حصل الضم (للتنقل) ، أى بواسطة نقل فعل ، إلى فعل  
ثم نقل الضمة إلى الفاء وحذف الواو ، فهو ياق على أنه فعل مفتوح العين ،  
والمتعدي هو فعل لافعل ، إذ لا نقل إليه أصلاً ، (وكذا باب بعته) أى الكسوفية  
اجتناب ابتداء ليبان بنات الياء لا للنقل إلى فعل ، ثم نقل الكسرة إلى الفاء ،  
فليس ما ذكره الجمهور صحيحاً فيها معاً ، لحصول المقصود وهو التنبيه  
على الواو والياء باجتلاب الضمة والكسرة ابتداء من غير ارتكاب توسيط  
النقل من باب إلى باب يخالفه من غير ضرورة ، فنقول إنه أسند ساد وباع  
بعيد قلب حرف العلة فيهما ألفاً لتحركه وانفتاح ما قبله — إلى المضمر

(١) عبارة الرضى تختلف فى بعض ألفاظها عما نقله الخارج ، يقول (١ / ٧٥ ، ٧٦) :  
قال الأزهرى : هو من كلام نصر بن سيار ، وليس بحجة ، والأولى أن يقال : إنما عداه  
لتضمنه معنى وسع ، أى : وسعتكم الدار .

(٢) قوله : نحو ساد : غير مذكور فى مخطوطة (ق) .

(٣) قوله : نحو باع : غير مذكور فى مخطوطة (ق) .

(٤) ويحذف (أى حرف العلة) .

المذكور كما يسندان إلى غيره، نحو: ساد وباع زيد، بعد القلب، فوجب حذف الألف لالتقاء الساكنين، بسبب سكون آخر الفعل لأجل الضمير، فبقي: سَدت وبعَت، فغيف التباس الواوى باليائي، وأمكن الفرق بينهما باجتلاب ضمة على فاء الأول، وكسرة على فاء الثاني، فاجتلبنا من غير توسط تحويل إلى فعل وفعل، ولو قال لبيان بنات الواو بغير نقل لكان أظهر لإيهام عبارته أن غيره لا يقول بأن الضم لبيان بنات الواو، بل للنقل، وليس كذلك إذ لا خلاف بينه وبينهم على مقتضى التقرير السابق إلا في توسط النقل عندهم وعدم توسطه عنده، فان قيل: لو كان الضم في نحو: سَدت، لبيان بنات الواو لوجب ضم فاء الأجوف الواوى من فعل مكسور العين نحو: خَوف، إذا أسند إلى المضمر المذكور مع أنه ليس إلا مكسوراً قلنا: أجاب المصنف بقوله: (وراعوا في باب خفت بيان البنية)، أي بنية فعل: إذ يحصل ذلك بتحريك الفاء بمثل حركة العين لتخالفهما بخلاف: فَعَل مفتوح العين، فإنهما لتجانسهما لا يمكن التنبية فيه على البنية، والواجب هو البنية على البنية إذا أمكن، وإنما عدل عنه في فعل لعدم إمكانه، فراعوها في خفت، ولم يبالوا بلبس الواوى باليائي في نحو هبت، وتوضيح الكلام في المقام على مقتضى ما ذكره المصنف: أن الأجوف إما واوى أو يائي، وعلى كل تقدير إما أن يكون مفتوح العين أو مكسورها أو مضمومها، صارت ستة أقسام، لكن لم يأت من الأجوف اليائي على فعل إلا هيؤ، لكن ياءه لم تعمل، بل بقيت على حالها، فيسند إلى ظاهر أو مضمر، كما يسند: شرف من غير تغيير فبقيت خمسة أقسام:

«فعل الواوى» كسودو «اليائي» كبيع، وفعل «الواوى» كخوف  
و«اليائي» كهيب، وفعل «الواوى» كطول، فوجب قلب حرف الهلة فيها ألفاً لتحركة وانفتاح ما قبله، فإذا أسند شيء منها إلى غير الضمير المذكور نحو: ساد أو باع أو خاف أو هاب أو طال زيد، لم يكن حاجة إلى التلبيه

على بنية ، ولا على واو ، ولا على ياء ، لأن الألف موجودة ، وما قبل الألف لا يكون إلا مفتوحا ، وإن أسند إلى الضمير المذكور وجب حذف الألف لا لتقاء الساكنين ، فيمكن تحريك الفاء بغير الفتحة ، وحينئذ أمكن فيما عينه مكسورة <sup>(١)</sup> ، أو مضمومة <sup>(٢)</sup> التنبيه على البنية لتخالف حركة العين والفاء بتحريك الفاء بحركة العين ، فيجب التنبيه عليهما ، فالكسرة في : رِخت و رِخت ، والضممة في : طلت لبيانها من غير نظر إلى واو ولا ياء .

وأما ما عينه مفتوحة فلا يمكن التنبيه فيه على البنية ، إذا التنبيه إنما يحصل بحركة العين ، وهي هنا مجانسة لحركة الفاء ، فلا يحصل بها تنبيه على البنية ، لكن يمكن التنبيه على أنه واوى أو يائى باجتلاب الضم في نحو: سدت والكسر في نحو : رِخت ، فوجب التصير إليه مراعاة لما تقتضيه الحكمة بقدر الإمكان .

### — أثر الزيادة في الأفعال —

ولما فرغ من أبنية الثلاث الأصول شرح في بيان بعض المزيد ، وهو ما زيادته مطردة في إفادة معنى ، لأن ما عداها إما ملحق ، والغرض المهم فيه لفظي ، كما عرفت ، وإما غير ملحق لكن زيادته غير مطردة في إفادة معنى ، فلم ير العناية به ، فقال :

### — معاني أفعال —

(وأفعال للتعدي غالباً) ، أى يأتي لمعان ، والغالب فيها هو التمدية ، وهي

(١) في مخطوطة (م) : مكسورة مثل خوف .

(٢) في مخطوطة (م) : مضمومة طول .

أن تجعل ما كان فاعلا : مفعولا لمعنى الجعل ، فاعلا لأصل الحدث على ما كان ( نحو أجلسته ) ، فعنى أجلست زيدا : جعلت زيدا جالسا ، فصار زيد مفعولا لمعنى الجعل الذى استغنى عن الهززة ، وبقي فاعلا للجلوس ، كما كان فى : جلس زيد ، فإن كان الفعل الثلاثى غير متعد صار بالهززة متعديا إلى واحد ، وإن كان متعديا إلى واحد ، صار بالهززة متعديا إلى اثنين : أولهما مفعول الجعل والثانى لأصل الفعل نحو : أحفرت زيدا النهر ، أى جعلته حافرا له ، فالأول ، مجعول ، والثانى : محفور ، ومرتبة المفعول مقدمة على مرتبة مفعول أصل الفعل ، لأن فيه معنى الفاعلية ، وإن كان الثلاثى متعديا إلى اثنين صار بالهززة متعديا <sup>(١)</sup> إلى ثلاثة : أولها للجعل ، والثانى والثالث لأصل الفعل ، وهو فعلاان فقط : أعلم ورأى ، وأما : أنبأ وأخبر : فليس لهما فعل ثلاثى <sup>(٢)</sup> .

( وللتعريض ) ، أى تفيد الهززة أنك جعلت ما كان مفعولا للثلاثى معرضا لأن يكون مفعولا لأصل الحدث ، سواء كان مفعولا له أولا ، ( نحو ) : الفرس ( أبعثه ) ، أى مرضته للبيع ، سواء كان مبيعا أولا ، ( ولصيرورته ) أى لصيرورة ما هو فاعل أفعل ، فيرجع الضمير إلى ما يدل عليه سياق الكلام ، إذ أفعل : فعل لا بد له من فاعل ( ذا كذا ) : لفظ كذا : كناية عن شئ ، أى صاحب شئ ، وذلك الشئ إما ما اشتق منه أفعل ( نحو : أعيد البعير ) ، أى صار ذاغدة ، وهى داء يصيب <sup>(٣)</sup> الإبل ، وإما ما اشتق منه : نحو : أجرب فلان ، أى صار ذا إبل حرب ، ( ومنه ) أى ومن معنى الصيرورة : الحينونة ، وهى بلوغ الفاعل حدا يستحق معه أن يوقع عليه الفعل ، نحو :

(١) كلمة ( متعديا ) غير مذكورة فى مخطوطة (ص)

(٢) يقصد أنها أصل رباعية .

(٣) قوله ( وهى داء يصيب الإبل ) غير وارد فى مخطوطة (س)

(أحصد الزرع) ، أى بلغ حدا استحق معه أن يوقع عليه الحصاد ،  
 فهى بمعنى : صار ذا حصاد ، وذلك بحينونة الحصاد ، وإعقال : ومنه ،  
 لأن أهل التصريف جعلوه قسما مستقلا ، ولما كان معناه ما ذكر كان إدراجه فى  
 الصيرورة أولى تقريبا للأقسام ، (ولو جوده) أى المفعول الذى دل عليه سياق  
 الكلام أيضا كأننا (على صفة) تلك الصفة كونه فاعلا لأصل الفعل ، أو مفعولا  
 له ، (نحو أحمده) ، أى وجدته محمودا ، (وأبخلته) أى وجدته بخيلا ، (ولسلب)  
 أى لازالة الفاعل عن المفعول أصل الفعل (نحو أشكيت) ، أى أزات شكواه ،  
 ومنه : أعجمت الكتاب ، أى أزات عجمته بالنقط بالسواد ، (وبمعنى فعل) ،  
 أى يحى ، موافقا للثلاثى فى المعنى (نحو قتلته) للبيع (وأقلتته) ، والظاهر  
 أن معنى قولهم هذا الفعل المزيد بمعنى فعل تسامحا ، وأهم أربطوا بقولهم  
 بمعنى أفعال : أنهم يتفقان فى المعنى - كما أشرنا إليه - إذ ليس لفعل بمعنى  
 مضبوط حتى يحال عليه غيره ، وأيضلا لا بد للزيادة إذا لم تكن الإلحاق من  
 معنى وإن لم يسكن إلا للتأكيد ، واعلم أنه ليس شىء من هذه الأبنية  
 المزيد بقياسى ، ولا شىء من المعانى المذكورة لما بنى منها أيضا بقياسى ، فليس  
 ذلك أن أبهى أفضلا مثلا من أى ثلثى ، ولا أن يجعل كل ما هو أفعال  
 بالتعدية مثلا ، بل لا بد من سماع استعمال اللفظ المعين فى المعنى المعين ،  
 نظرا أنه قد يعنى بعضها لفظين مضبوطة على (٢) ما ذكر المصنف ، وأنه قد  
 يعنى كل منها لفظان ليس لهما ضوابط ، كضوابط المعانى المذكورة .

مما لا يسد باب هذا الباب - معانى فعل -

(١) وفعل (تتكبر) ، أى لتكثير فاعلية أصل الفعل (غالبا) ، أى فى غالب  
 الأثر ، (بمعنى أنه الغالب من معانيه) (نحو غلقت) الأبواب أو الباب (٢) إذا غلقت  
 (١) قوله (فهى) بمعنى صار إذ الحصاد ، وذلك بحينونة الحصاد (غرواردى مخطوطة (س)  
 (٢) فى مخطوطة (ق) غير بدل كلمة : على ، وهو ما لا يفتق مع المعنى الزاد .  
 (٣) فى العبارة : غلقت الأبواب : أفاد وزن فاعل (بتشديد العين) : التكثير ، أما فى  
 عبارة : غلقت الباب ، فإن المناسب أن يذكر : أغلق .

مرة بعد أخرى، (وقطعت) الثياب أو الثوب إذا قطعت مرة بعد أخرى في المتعدى،  
(وجوت وطوت) أي أكثرت الجولان والطوفان، وإذا كثر منك فعل شيء  
فقد كثرت فاعليتك له، (وموت المال) أي كثر المواتن في الإبل في اللازم،  
(وللتعدية) : معنى التعدية في هذا الباب كما تقدم في أفعال، (نحو فرحته)، أي  
أي جعلته فرحا (ومنه) ما جعله أهل التصريف قسما مستقلا، فقالوا : وقد  
يجوز فصل للنسبة، أي نسبة مفعوله إلى أصل الفعل نحو (نسقت) أي نسبه  
إلى النسق، فقال المصنف : يرجع معناه إلى التعدية، أي جعلته فاصقا بأن  
نسبته إلى النسق، فلا وجه لجعله قسما مستقلا، (وللسب) وقد مر معناه  
(نحو جلدت) <sup>(١)</sup> البعير، أي أزلت جلده بالسليخ، (وقردته) أي أزلت  
قُراده، (وبمعنى فَمَلَّ نحو زلته) هو أجوف بأى مثل بعته، وليس من  
الزوال، (وزيلته) ، ومعناها : أزلته وفرقته .

### — معاني فاعل —

(وَفَاعِلٌ لِنِسْبَةِ أَصْلِهِ) أي المشتق منه (إلى أحد الأمرين) أي العيثن  
والتعريف للجنس، وفي بعض النسخ أمرين (متعلقا) أي حال كونه فاعل  
متعلقا (با) لأمر (الآخر)، ليكون مفعولا على ما هو المتبادر من لفظ  
التعلق، أعني أنك يستعمل في الفضلات، ومن ثم يقال : أحوال متعلقات  
الفعل، فقوله متعلقا حال من للضمير المستتر في الخبر، أعني قوله للنسبة العائد  
إلى فاعل (للمشاركة)، أي ذلك التعلق تعلق مخصوص، وهو تعلق سببه  
إفادة مشاركة المفعول للنسب إليه في أصل الفعل (صريحا) أي النسبة  
الكائنة على الوجه المذكور هو الواقع صريحا، فصرحا صفة مصدر محذوف،  
أي فاعل ثبت للنسبة المذكورة ثبوتا صريحا، أي صريحا به، وإذا عرفت

(١) في متن النافية (٩٢/١) نحو جلده .

أن ذلك التعلق للمشارك (فيجب، العكس) أي نسبة الأصل إلى الأمر الآخر مع تعلقه بالأمر الأول مجيئاً (ضمناً) أي متضمناً (نحو) زيد (ضاربه وهاركة) فقد نسبت أصل ضاربت وشاركت، وهو الضرب والشركة إلى أحد الأمرين، وهو المتكلم حال كون كل منهما منطلقاً بالآخر، أي مستديماً له، طالبا إياه ليكون مفعولاً له، وسبب هذا التعلق قصد إفادة مشاركة زيد للمتكلم في الضرب والشركة، فهذه النسبة على ما ذكر صريحة، وقد لزم منه أن الضرب والشركة أيضاً منسوبان إلى زيد مع التعلق بالمتكلم لكن لا صريحاً بل ضمناً، فلا فرق بين النسبتين إلا بالتصريح والتضمن لا يثنى، آخر، كما نسوم أن المترجم هو السابق بالشروع على المنصوب، (ومن ثم<sup>(١)</sup>) أي ومن جهة اقتضاء فاعل تعلقاً، وكونه لسبب المشاركة (جاء غير المتعدى) أصله (متعدياً) نظراً إلى اقتضائه التعلق، إذ قد عرفت أن المراد بالتعلق ما هنا استدعاء المفعول (نحو كارته وشاعرتة و) جاء نظراً إلى اقتضائه كون ذلك التعلق بسبب المشاركة (المتعدى إلى واحد مفاير للمفاعل) بفتح العين، أي إلى واحد هو غير المشارك بفتح الراء متعدياً إلى اثنين، أي إن كان المشارك بفتح الراء مفعول أصل الفعل كان المتعدى<sup>(٢)</sup> إلى واحد من الثلاثي (متعدياً) إلى واحد ما هنا أيضاً، نحو: شامت زيدا، فإن المشارك في القم هو المشتوم، ففعل أصل الفعل ومفعول المشاركة شيء واحد، فلا يراد مفعول آخر، وإن كان المشارك غير مفعول أصل الفعل تعدى (إلى اثنين نحو): زيد (جاذبه الثوب)، فإن مفعول أصل الفعل: الثوب، والمشارك: زيد،

(١) في نسخة المخطوط (ص) ومن ثمة، ولكن في نسخة المخطوط (ق): ومن ثم، وهو

ما جاء في شرح الرضي (١ / ٩٦).

(٢) قوله: (متعدياً إلى اثنين، أي إن كان (المشارك) بفتح الراء مفعول أصل الفعل كان

المتعدى) غير وارد في مخطوطة (ص).





وهو بيان النوح كقولك : ازددت درجة ، ونقصت مرتبة ، أى نقص هذا القدر من النقصان ، ويجوز أن يكون تمييزاً ، إذ هو بمعنى الفاعل ، أى نقص مفعول واحد منه ، (و) يحى . تعاقل (ليدل على أن الفاعل أظهر) الفيدة لفرض له (أن أصله) أى أصل المعتقد منه (حاصل له) (والحال أنه ليس بحاصل له) بل (هو منتزعه عنه ، نحو : تجاهلت وتغافلت) ، أى أظهرت الجهل والغفلة إيهاماً لغيري أنها حاصلان في ، وليس في شيء منها ، (ومعنى فعل نحو) : تواتيت (في الأمر بمعنى : ونيت أى فترت ، (ومطروح فاعل) : المطاوعة في اصطلاحهم : التأثر وقبول الأثر سواء كان التأثر متعدداً بنحو : علمته بالفتح فتعلمه ، ولأن كان من غير هذا الباب ، أى قبل التعلم ، فالتعلم تأثر ، والتعلم تأثر ، وقبول لذلك الأثر ، وهو متعدد كما ترى ، وأولاً ما (نحو باعدته فتباعد) ، وتسميته مطاوعاً من قبيل المجاز تسمية له<sup>(١)</sup> باسم فاعله ، فإن المطاوع «بالفتح» حقيقة هو المؤثر أى المتباعد في مثالنا ، والمطاوع «بالكسر» حقيقة هو المتأثر أى المتباعد فيه ، لأنه لما قيل الأثر ، فكأنه طاووع ، فيؤثر على هذا غير أنه (بأن كسر المطاوع) .

— معاني تفعل —

(وتفعل لمطاوعة فعل) الذى للتكثير نحو : قطعته فتقطع ، أو للنسبة<sup>(٢)</sup> نحو : قيسته فتقيس ، أى جعلته قيساً بأن نسبته إلى قيس ، وقد عرفت معنى<sup>(٣)</sup> المطاوعة (نحو : كسرته فتكسر ، والتكلف) أى للدلالة على أن الفاعل مرید محمول معانٍ لحصول أصل الفعل مع عدم حصوله ، (نحو : تشجع) زيد ،

(١) تكررت هذه العبارة في مخطوطة (س)  
 (٢) في مخطوطة (ق) ، (س) التعدية ، وهو غير مناسب كما مثل به في قوله : نحو : علمته  
 . . . بأن نسبته إلى قيس ، وهذا إما أوردته شرح الرضى وبعده يقول : أو بالنسبة نحو : علمته فتعلم (شرح الرضى ١/ ١٠٤)  
 (٣) سبق بيان معنى المطاوعة ، كأحد معاني الوزن السابق : تفعل .

(وتحلم) أى حاول حصول الشجاعة والحلم مریدا لذلك ولم يحصل ، بخلاف ما تقدم فى نحو : تجاهلت ، فإن الفاعل هناك لا يريد حصول أصل الفعل ولا يحاوله ، وإنما أظهره إليها ما يغيره على ما تقدم (وللاختصاص) أى لا تختص الفاعل أصل الفعل ، أو شيئاً موصوفاً بالمتق منه الفعل (نحو توسيد) أى اتخذ وسادة ، وتوسد الحجر أى اتخذ وسادة ، (وللتجنب) ، أى ليدل على أن الفاعل تجنب أصل الفعل (نحو تأثم) ، أى تجنب الإثم ، (وتخرج) أى تجنب الخرج ، (وللعمل) أى الفعل (المتكرر) حصوله (فى مهلة) ، أى فى مدة تكون بين كل فعلين ما يعد مهلة فى العادة (نحو : تجرعه) <sup>(١)</sup> : أى شربه جرعة بعد جرعة ، (ومنه) ، أى وما هو للعمل المكرر فى مهلة نحو (تفهم) ، وتعرف ، كأنه حصل له الفهم والمعرفة شيئاً بعد شىء ، وإنما قال . ومنه ، لأن معنى الفعل المتكرر <sup>(٢)</sup> فى مهلة ليس بظاهر فيه ، لأن الفعل ليس محسوس فيه كما فى التجرع ، (وبمعنى استعمل) ، أى المعنى الكثير فيه وهو الطلب - كما سيأتى - نحو : تنجز الوعد ، أى طلب نجزه كاستنجزه و (نحو تكبر) <sup>(٣)</sup> وتعظم) أى طلب أن يكون كبيراً وعظيماً ، وقد يكون تعمل لمعنى آخر لا يستعمل أيضاً ، وسنذكره ، ويمكن أن يحمل عليه تعظم ، أى عد نفسه عظيمة واعتقدها كذلك ، وكذا تكبر ، بل هو أقرب إلى معناها من الطلب .

— معانى أنفعل —

(وانفعل لازم) لاغير تماماً ، لا لكونه مطاوعاً كما توهم ، إذ المطاوعة لا تنافى التعدى - كما عرفت - (مطاوع فعل) فى الأغلب (نحو : كسرته فانكسر ، وقد جاء مطاوع أفعل نحو) الباب (أسفقته) ، أى رددته (فانسقو) زيد (أرضجت فأنزج قليلاً ، ويختص) انفعل (بالعلاج) ، أى هو مقصور

(١) فى متن القافية نحو تجرعه ، (شرح الرضى ١٠١٧١) .

(٢) فى مضبوطة (ق) المكرر .

(٣) فى مضبوطة (ق) نحو تعظم وتكبر .

على العلاج ، فلا ينافيه مجيء مطاوع العلاج على غيره نحو : طردته فذهب ،  
ومعنى العلاج فيه :

أن يكون من الأفعال الظاهرة للعيون ، لأن هذا الباب هو الموضوع  
للمطاوعة التي هي قبول الأثر ، وقبول الأثر فيما يظهر للعيون ، كالقطع والكسر  
والجذب أولى وأوفق ، فلا يقال :

علمته فانعلم ، ولم يظهر لي فائدة يعتد بها لقوله ( والتأثير ) فتأمل ،  
( ومن ثم <sup>(١)</sup> ) أى ومن جهة اختصاصه بالعلاج ( قيل ) قول العامة : ( انعدم )  
للشيء ( خطأ ) .

— معانى افتعل —

( وافتعل للمطاوعة غالباً ) ، قال سيويه : الباب في المطاوعة افتعل ،  
وافتعل قليل ، فلما لم يكن موضوعاً للمطاوعة كانفعل جاز مجيئه للمطاوعة في  
غير العلاج ( نحو غمته فاقم<sup>٢</sup> وللإتخاذ ) وقد تقدم ( نحو اشتوى ) ، أى  
اتخذ شواء ، واطبىخ أى اتخذ طبيخاً ، ( وللتفاعل ) أى اهتراك أمرين  
فصاعداً في أصله - كما تقدم - ( نحو اجتوروا ) ، فإنه بمعنى : تجاوزوا ،  
ولهذا لم يعمل ، كما سيجيء <sup>(٢)</sup> في الإعلال إن شاء الله تعالى ، ( وللتصرف )  
أى للدلالة على العناية والاجتهاد في تحصيل أصل الفعل ( نحو اكتب )  
الخبر ، أى اجهد في تحصيله وحاول أسبابه ، بخلاف كسبت ، فإنه بمعنى  
حصلت ، أى سواء اجتهدت في تحصيله أولاً ، فلهذا قال الله تعالى : « لها

(١) في متن الشافية ١/١٠٨ : ومن ثم ، وكذلك في مخطوطة ( ق ) ولكنه في

مخطوطة ( س ) ومن ثم

(٢) في مخطوطة ( س ) - كما سيأتي



يصير كالتفسير في القوة ، أي أن جارنا وإن كان ذليلاً بعد بنا ، (ويعنى<sup>(١)</sup>)  
فعل محو : قر واستقر ) ، ويجيء أيضا كثيرا للاعتقاد في الشيء أنه على  
صفة أصله محو : استكرمته ، أي اعتقدت فيه الكرم ، واستسمته ، أي  
اعتقدته<sup>(٢)</sup> ذا سمن ، واستعظمته أي اعتقدته ذا عظمة .

هذا وقد سبقت إشارة إلى أن المصنف لم يذكر إلا بعض ما عده في المزيد ،  
وذلك أنه عهد خمسة وعشرين ، ولم يذكر في التفصيل إلا ثمانية ، والعدر في  
ترك ما هو للأحق قد تقدم ، وأما الأربعة التي هي : أفعال نحو اشهب ،  
وأفعال نحو اشهاب ، وأفعال نحو اغدودن ، وأفعال نحو اعلوط ، فقليل :  
العدر أنها ليس لها معنى غير المبالغة ، فلم يكن لها معان تحتاج إلى التفصيل  
قال الرضي<sup>(٣)</sup> : وأما أفعال فالأغلب أنه للون أو العيب الحسي اللازم<sup>(٤)</sup> ،  
والأفعال للون أو العيب الحسي العارض ، وقد يكون الأول في  
العارض والثاني في اللازم ، وأما أفعال فله المبالغة فيما اشتمت منه نحو :

(١) في متن شافية ابن الحاجب : وقد يجيء بمعنى - شرح الشافية للرضي ١١٠/١

(٢) في مخطوطة (س) عدته .

(٣) عبارة الرضي في شرحه ٢١٢/٨ : وأما أفعال فالأغلب المذكور له للون أو العيب الحسي

اللازم وأفعال في اللون والعيب الحسي العارض ، وقد يكون الأول في العارض والثاني في  
اللازم ، وأما أفعال فله المبالغة فيما اشتمت منه محو : اعتبرت الأرض أي صارت ذات عشب  
كثير ، وكذا اغدودن الثبت : وقد يكون متعديا نحو اعروبيت الثرس وأفعال بناء مرتجل  
ليس منقولا من فعل ثلاثي ، وقد يكون متعديا كاعلوط أي : علا ، ولازما كاجلود وأخروط أي

أستخرج منه .

(٤) المراد باللازم في هذا الموضع ما لا يزول . والعارض ما يزول

اعشو شبت الأرض ، أى صارت ذا عشب كثير ، وكذا اخدودن الثبت ، وقد يكون متعديا نحو امروريت<sup>(١)</sup> الفرس ، وافعول : بناء مرتجول كاعلوط أى علا ، وهو متعد ، واجلوز واخروط أى أسرع ، وليس منقولاً من فعل ثلاثى .

— مجرد الرباعى ومزيده —

(والرباعى المجرى بناء واحد) لأنه لما ثقل بزيادة الحرف الرابع اقتصر واه له على واحد ، واختاروا له أخف أوزان الرباعى كما لا يخفى أعنى فعمل « بفتح الفاء وسكون العين وفتح اللام الأولى » إذ لم يكن سكونها بعد سكون العين (نحو: دحرجته) فى المتعدى (ودربخ) أى خضع فى اللزوم ، (وللعزىد فيه ثلاثة: "تدحرج) وهو مطاوع دحرجته ، نحو: دحرجته فتدحرج (واحرجم) وهو ، مطاوع حرجم يقال : حرجت الإبل فاحرجمت أى : رددتها فارتدت ، فهو فى الرباعى بمنزلة الفعل فى الثلاثى (واقصر) من القصريرة يقال: اقصر جلد الرجل إذا أخذته القصريرة (وهى لازمة) سماها .

واعلم أن المعانى المذكورة للأبوية لست بمختصة بمواضعها ، لكنه إنما ذكرها فى باب الماضى لأنه أصل الأفعال .

-- المضارع وأبوابه مع الماضى --

ولما فرغ من الماضى شرع فى المضارع فقال :

(المضارع) وقد عرفت حقيقته فى علم النحو يحصل (بزيادة حرف

(١) امرورى الفرس : صار عربيا ، و امروريت الفرس : ركبه عربيا فهو لازم . متعد ، ولا يستعمل

المضارعة على الماضي) وهو أحد حروف « نأيت » كما عرفت أيضا في النحو، وذلك الماضي إما أن يكون مجردا وإما أن يكون غيره (فإن كان مجردا) فلا يخلو إما أن يكون على : فَعَلَّ أو على : قَمِلَّ أو على : قُتِلَ .

— باب فعل —

فإن كان ( على فَعَلَّ كُسِرَتْ عَيْنُهُ أو ضَمَّتْ ) في المضارع على سبيل التخفيف فيما لم يسمع، وإلا فقل حسب السماع في أحدهما نحو: يَضْرِبُ وَيَنْحِتُ فِي الْأَوَّلِ، وَيَقْتُلُ<sup>(١)</sup> وَيَدْخُلُ فِي الثَّانِي، أو فيهما معا كعَرِشٍ يَعْرِشُ وَيَعْرِشُ، وَسَوَاهِ كَلَنِ اللَّامِ أَوِ الْعَيْنِ<sup>(٢)</sup> حَلْقِيَا أَوْ غَيْرِ حَلْقِي، كَمَا هُمْ قَصَدُوا اخْتِلَافَ حَرَكَتِي عَيْنِ الْمَاضِي وَالْمُضَارِعِ لَمَا اخْتَلَفَ مَعْنَاهَا فَكُرُوا وَضَمُّوا فِي الْمُضَارِعِ، قَوْلُهُ : (أَوْ فَتَحَتْ) لَكِنْ لَا مُطْلَقًا بَلْ (إِنْ كَانَتْ<sup>(٣)</sup> الْعَيْنُ أَوِ اللَّامُ حَرْفَ حَلْقٍ) ، فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ يَفْتَحُ كَثِيرًا نَحْوُ : بَحَتْ وَفَتَحَ، فَيُقَالُ فِيهِمَا : يَبْحَثُ وَيَفْتَحُ ، وَإِنَّمَا كَثُرَ الْفَتْحُ مَعَ حَرْفِ الْحَلْقِ ، لِأَنَّهُ لَثْقَلُهُ لِكُونَ مَخْرَجًا ، سَافِلًا نَاسِبًا لِتَخْفِيفِ بَأْنِ ثَلَاثَةِ فَتَحَةٍ أَوْ يَلِيهَا ، بِخِلَافِ حَلْقِي الْغَاءِ ، لِأَنَّهَا لَا تَكُونُ فِي الْمُضَارِعِ إِلَّا سَاكِنَةً فَتَصِيرُ كَالْمَيْتَةِ ، وَأَيْضًا تَبْعِدُ عَنْهَا الْفَتْحَةُ ، وَسَوَاهِ كَانِ مَاعَيْنَهُ أَوْ لَامَهُ حَرْفَ حَلْقٍ صَحِيحًا أَوْ أَجُوفٍ أَوْ نَاقِصًا وَأَوْبَيْنَ أَوْ يَائِسِينَ ، فَإِنَّ الْفَتْحَ فِيهِ هَائِعٌ نَحْوُ : شَأْيٌ بِشَأْيٍ ، أَيْ سَبَقَ ، وَنَأْيٌ بِنَأْيٍ ، وَشَاءَ بِشَاءَ مِنَ الْمَشْبُوعَةِ ، قَالَ نَجْمُ الدِّينِ<sup>(٤)</sup> : وَمَاعَرَفَتْ أَجُوفًا وَأَوْبَاءَ حَلْقِي اللَّامِ مَفْتُوحًا

(١) في مخطوطة (س) : ويدخل ويقتل

(٢) في مخطوطة (س) حرفا حلقيا

(٣) في معنى الشاةة : إن كان العين (شرح الشاةة الرضى ١/١١٤)

(٤) عبارة الرضى في شرحه (١/١٢٦) وماعرفت أجوف واوباء حلق اللام ، من باب

فعل يفعل بفتحهما ، بل الضم في عين المضارع لازم نحو : ناه ينوه ، ونجاح ينوح

وإنما يجوز النصح لأجل الخطأ إذا كان حرف اللحق (غير ألف) ، وأما إذا كان عين ففعل أو لامة ألفا نحو: قال وسال وغزا ورمى لم تفتح في المضارع لأجله العين ، لأن الألف ليست أصلية ، بل هي منقلبة عن ولو أو يله ، فإما فيه أجوف أو ناقص أو يان أو يائيان ، وسيأتي أنه يجب الضم في الواو والكسر في الياء ، (وشذ) فتح عين المضارع لكون لام ماضيه ألفا في (أبي يابى) لأن القياس رده إلى أصله ، أعني الياء ، وأن يكون المضارع منكسور العين فقياسه يابى ، ولا ينافي شذوذه مجيئه في القرآن الكريم<sup>(١)</sup> ، لأن الشاذ ما خالف القياس أو الغالب وإن كان فصيحاً ،

(وأما قلى) بمعنى أبيض حيث قيل في مضارعه: يقلى ، فعامة ، أى ليست دليلاً على أنه قد يفتح عين المضارع إذا كان لام فعل ألفا ، إذ هي لغة ضعيفة منسوبة إلى نبي عامر ، والمشهور: قلى يقلى « بكسر العين » على القياس ، فإن قيل: قد قالوا: ركن يركن ، كمنع يمنع ، ففتحوا مع غير حلقى قلنا:

أجلب المصنف عنه بقوله: (وركن يركن من التداخل) ، وذلك أنهم قالوا: ركن يركن كقتل يقتل ، وركن يركن ككثرب يشرب فركب من اللتين: ركن يركن « بفتحهما » ثم ذكر تخصيصاً لذلك العموم أى كون عين مضارع فعل على أحد الوجهين بقوله: ولزهوا (الخ) أى لزموها — فيها سيندكر — أحدهما على التعيين قياساً مطرداً ، فقال (ولزموا الضم) أى ضم العين ، في الأجوف بالواو ، نحو: قال يقول (والمقصود بها) ، نحو: غزا يغزو ، ولزهوا (الكسر فيهما) أى في الأجوف والمنقوص (بالياء) نحو: باع يبيع ، ورمى يرمى ، وطوى يطوى حرصاً على بيان كون الفعل

(١) يشير بهذا إلى ما جاء في القرآن في قوله تعالى: « ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون » — جزء الآية ٢٢ من سورة التوبة .



بيان كون الفعل واوياً أو يائياً، إذ لو ظلوا في قاله : يَقُولُ ، وفي غزاه : يَغْزُو  
لوجب قلب الواو المضارعين ياء للمامر من أن بيان البنية عندهم<sup>(١)</sup> أهم من  
بيان الواو من الياء ، فيمكن بالتيسر إذف الواو بالياء في الماضي والمضارع ،  
ولهذا بعينه لجره الكسر في الأجوف والناقص اليائين ، إذ لو ظلوا في بلع  
يبيح ، وفي رمي يرمى لوجب قلب الياءين واواً ، فيلتبس في الماضي والمضارع ،  
ولا أثر لكونه أجوف واوياً إذا كان منقوصاً بالياء نحو طوى ، بل يكسر ،  
(ومن قال : طوحت وأطوح ) منه ( وتوحت وآتوه ) منه ، يعني أنهم قالوا :  
طوحت وطيححت بمعنى : أذهبت ، وتوحت وتيحت بمعنى : حيرت ، وأطوح  
وآتوه منه ، وأطيح وأتبه منه ، وقالوا أيضاً : طاح بطيح وتاه بتيه ،  
فن قال : طيححت وتيحت فلا إشكال عليه في طاح بطيح وتاه بتيه ،  
إذ هو كباع يبيع ، وأما من قال : طوحت وتوحت فلا يخلو إما أن يكون  
قائلاً بأنه لا يكون إلا بالواو ففيه إشكال ، لأنه مخالف لقياس فعل الواو ،  
إذ القياس : يفعل « بضم العين » كما تقدم ، فأجاب المصنف بقوله :

( فطاح بطيح وتاه بتيه شاذ عنده ) ، أي عند من كانت لغته طوحت  
وتوحت فقط ، وإما أن يكون قائلاً بأنه يكون بالياء مع الواو أيضاً كما  
عنده من التداخل ، ولذلك قال المصنف :

( أو من التداخل ) يعني أنه أخذ الماضي من طاح يطوح وتاه يتوه ،  
والمضارع من طاح يطيح وتاه بتيه ، وهو وهم ، فإنه بعد ثبوت الياء عنده  
لا يكون طاح يطيح إلا من الياء ، وكذلك تاه بتيه ، وإنما يكون من التداخل

(١) لم ترد لفظة عندهم في مخطوطة (س) .

لو ثبت طحت وتمت « بضم الطاء والتاء » أطيح وأتية ، إذا يعلم بضم الطاء والتاء أنه واوى ، وهذا كله مبنى على أنهما من فعل « مفتوح العين » ، وقال الخليل : هما من فعل « مكسور العين » مما جاء مضارعه مكسور العين كحسب يحسب ، فلا إشكال عليه في طاح بطيح ، وتاه يتيه على تقدير أخذه من الواوى أيضاً ، وأطوح وأتوه منه أفعال تفضيل ، فلماذا لم يعل ، ( ولم يضموا في المثال ) واويا كان أو يائياً نحو : وعد ويسر استثقالاً للضمة بعد ياء يائها واو نحو : بوعد ، أو بعد ياء تليها ياء<sup>(١)</sup> نحو ييسر ، سواء بقيت بعد الضمة أو حذفت ، ( ووجد يجد ) « بضم الجيم » ( ضعيف ) ، والفصحیح يجد « بكسر الجيم » ، والهم لغة بنى عامر ، قال لبيد العامري<sup>(٢)</sup> :

لو شئت قد نغم المؤاد بقرية تدعُ الصواوى لا يجُدنُ غليلاً

يقال : نغمت بالماء أى رويت ، والغليل : حرارة العطش ، ( ولزموا الضم في المضاعف المتعدى نحو ) : شده ( يشده ، و ) مده ( يمهده )<sup>(٣)</sup> ، وهذه يمهده ، قيل : كأنه لكثرة الثقل فيه حين يتعمل به ضمير غائب منصوب نحو يشده ، إذ فيه خروج من كسرة إلى ضمة ، إذ الفاصل بينهما ما كن كالمعدوم ، وبعد تلك الضمة أيضاً ضمة الضمير المتولد من إشباعها الواو ، وحل عليه الباقي ( وجاء الكسر ) أى مع الضم ( فى يمهده ويمله ) فى الشرب ( و ) ثم الحديث ينمه من النخيمة ، ( و ) بت الأمر أى قطعه ( بيته ) ، ( ولزموه ) أى الكسر

(١) فى مخطوطة (س) لفظة (كسرة) بدل (ياء) .

(٢) تبع المؤلف الجوهري فى نسبة هذا البيت للبيد ، قال ابن روى فى حواشيه على الصحاح « الشعر لجرير وليس للبيد كما زعم . وهو فى ديوان جرير من قصيدة يهجون بها الفرزدق ، والشاهد فى البيت قوله يجدن ( بضم الجيم ) على أنه مضارع وجد ، واستخدام هذا المضارع بكسر الجيم لا يضمنها .

(٣) فى مخطوطتى (ق) ، (س) : شد يعد ومد يمد

( في حَبِّهِ يَحْبِبُهُ وهو ) ، أى استعمال حبه يحبه ( قليل ) ، والـكثير : أحبه يُحِبُّهُ ، وقوله المتعدى وأما اللازم من المضادف فقد ازوا فيه الكسر ، نحو : جل يجل إلا ما هذ نحو : عَضَضْتُ نَعَشُضُ ، ولو ذكر المصنف الزوامهم الكسر فيه لكان أولى .

— باب قِيل —

( وإن كان ) الماضى مجرداً ( على فيصل ) « بكسر العين » ( فُتِحَتْ عَيْنُهُ )  
تتخالف حركتها فى المضارع حركتها فى الماضى ، كما ذكرنا فى المفتوح العين ، وسواء كان صحيحا نحو : شرب يشرب ، أو مثالا بائيا نحو : يئس يئس<sup>(١)</sup> ، أو واويا نحو : وجل يوجل ، وهذا هو القياس ، ( أو كُسِّرَتْ ) على حسب السماع ، إلا أنه لم يسمع إلا ( إن كان مثالا ) ، واويا نحو : ورث يرث ، وولى يلى ، ووجهه فى المثال الواوى أنه يحصل موجب حذف الواو ، أعنى توسطها بين الياء المفتوحة والكسرة ، فيحصل التخفيف ، والمعنى أنه لا يوجد الكسر إلا فى المثال كما قلنا فى قوله : أو فتحت إن كانت العين أو اللام حرف حلق ، لا أن كل مثال يجب كسر عينه ، وسيجىء من كلامه فى الإعلال فى عدم بناء نحو وددت بالفتح ما يبدل على أن هذا مراده .

وقد هذ كسر غير المثال نحو حسب بحسب ، ( وطبىء . تقول فى باب بَقِيَ بَيَّيْتَى : بَقَى بَيَّيْتَى ) يعنى أنهم يجوزون قلب الياء التى قبلها كسرة فى فيصل ألفا ، والكسرة التى قبلها فتحة ، وهذه قاعدة لهم مطردة فى كل ياء مفتوحة فتحة غير إعرابية قبلها كسرة نحو : بَقَى ، ونحو : ناصية ، قال شاعرهم :

(١) فى مخطوطة (س) : يئس يئيس .

لقد آذنت أهل اليهامة طيب<sup>١</sup> بحرب كئاصات الحصان<sup>(١)</sup> المشهه

وذكره هنا استطرادى ، وإلا فحله باب الإعلال (وأما فضيل يفضل ونعم ينعم فن ) الشواذ أو من (التداخل) : إشارة إلى جواب ما يرد على قوله : إن مضارع فعل يكون بفتح<sup>(٢)</sup> العين ، وذلك أنهم قالوا في مضارع فضيل ونعم : يفضل وينعم « بضم العين » لا بفتحها فقال : هو شاذ ، والقياس التفتح ، أو من التداخل ، وذلك أنهم قد قالوا : يفضل يفضل كشررب يشرب ، وفضل يفضل كقتل يقتل ، ونعم ينعم كشررب يشرب ، ونعم ينعم ككرم يكرم ، فركب من اللفتين : يفضل يفضل ، ونعم ينعم بفتح العين ، بأن أخذ الماضى من الأولى ، والمضارع من الثانية فليس من باب : فعيل يفعل وفضيل ما هنا من النضلة ، لا من قوله : فضيلته إذا غلبته فى الفضل ، لأن ذلك ليس فيه إلا التفتح فى الماضى والضم فى المضارع ، لأنه من باب المغالبة .

### — باب فعيل —

(وإن كان) الماضى مجردا (على فعيل) بضم العين (ضمت) عينه فى المضارع ، نحو : كرم يكرم ، لأنه لما كان معناه أمرا واحدا وهى الطبيعة وما فى حكمها أجرى على وتيرة واحدة فى ضم عين ماضيه ومضارعه ، ولم يلتفت فيه إلى نقل فى حلقى نحو : سهل ، ولا مثال نحو : وقر .

### — مضارع غير الثلاثى —

(وإن كان غير ذلك) عطف على قوله : فإن كان مجردا على فعيل . . .

(١) الشاهد فى قوله ، كئاصات ، وهو جمع ناصية ، قال ابن عصفور فى المتع ٥٥٧ / ٢ « ويجوز فى لغة طيبىء أن تحول الكسرة التى قبل الياء فتحة ، فتقلب الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فيقال فى (باية وناصية) باقات وئاصات . . .  
(٢) فى مخطوطة (س) مفتوح العين .

أى : وإن كان غير مجرد على فَعَل أو فِعِل أو فَعَلَ بَأَن لا يكون مجرداً أصلاً بل مزيداً ، أو يكون مجرداً على غير أحد الثلاثة ، فيكون رباعياً (كسر ما قبل الآخر) نحو : يدحرج ويخرج ويستخرج ، وكذا سائر هاء لأنه يتغير أوله إما بالضم في الأول ، وذلك في الرباعي نحو : يدحرج وإما بسقوط همزة الوصل فيما كانت فيه نحو : انطلق واستخرج : وللتغيير مجرى<sup>(١)</sup> على التغيير ، فإن لم يتغير أوله بدخول حرف المضارعة مما كان عليه لم يغير ، ولذلك قال : ( ما لم يكن أول ملضمه تاءً زائدة ) ، إحدان هن الأفعالية نحو : ترجم يترجم ، وذلك ( نحو : تعلم وتجاهل وتدحرج<sup>(٢)</sup> فلا يغير ) المضارع بكسر ما قبل الآخر ، إذ لم يتغير الأول عن جالده ، وكما أيضاً يستثنى من كسر ما قبل الآخر ما لأمه مكررة ، ولذلك قال : ( أو لم تكن اللام مكررة ) ، إذ لو كانت مكررة ( نحو : احمر واحمر فتدغم<sup>(٣)</sup> أى اللام فيما هو تكرر لها لاجتماع المثليين بناء على أن الواحد هو الثاني ، أو فيدغم « بالياء » أى ما قبل الآخر ، ويرد عليه : أن ظاهره يقتضى وجوب الإدغام في المكرر اللام مطلقاً ، وليس كذلك ، إذ نحو : اسححك اسححك وشمل وشمل واهمرن واهمرن لا يجوز فيه الإدغام لما سياتى إن شاء الله تعالى ، ويمكن توجيه كلامه بأن مراده : أو تكن اللام مكررة تكرر أو يقتضى إدغام الأول في الثاني كما يقتضيه في نحو : احمر واحمر ، فيؤخذ نحو احمر واحمر على سبيل التقييد ، أو بأن معناه أن اللام إذا كانت مكررة لم يجب كسر ما قبل الآخر ، بل يفصل فيه بأنه إن كان مقتضى الإدغام موجوداً أدغم ، وإلا كسر الأول ، ويكون معنى قوله فتدغم : أنها حينئذ<sup>(٤)</sup> يمكن إدغامها ، وذلك حيث يرتفع المانع ، أو بأن معنى

(١) في مخطوطة (س) : والتغيير مجرى .

(٢) في شرح الرضى ( ١ / ١٣٨ ) لم يرد في ( متن الشافية ) الفعل : تدحرج .

(٣) في متن الشافية ( ١ - ١٣٩ ) فيدغم .

(٤) في مخطوطة (س) : أنها حالة .

فتدغم : بحيث تدغم ، ولو ترك استثناء المدغم لكان أولى ، لأنه في الحقيقة مكسور ما قبل الآخر ، وإنما ذهبت الكسرة للإدغام ، (ومن ثم) (١) أى ومن جهة أن المضارع هو جميع حروف الماضى مع زيادة حرف المضارعة (كان أصل مضارع أفعل) نحو : أكرم (يُفعل) كيؤكرم ، كما نقول : دحرج يدحرج ، (إلا أنه) أى الأصل هذا (رفض) ، ولم يستعمل (لما يلزم) من استعماله (من توالى همزتين<sup>(٢)</sup> في المتكلم) نحو : أكرمت أو أكرم ، وتوالى الهمزتين مكروه ، فحذفت الثانية ولم تخفف بقلبها واوا كأويدم طلبا لزيادة التخفيف في المضارع الكثير الاستعمال ، (تخفف) بال حذف (في الجميع) أى جميع المضارع طردا للباب ، (و) إثبات الهزة في (قوله) :

شبيخا<sup>(٣)</sup> على كرسية معما ( فإنه أهل لأن يؤكر ما )

(شاذ) لخروجه عن القياس الذى عليه الاستعمال ، وإن جرى على القياس المرفوض .

(والأمر) الذى هو القسم الثالث من أبنية الفعل (واسم الفاعل والمفعول) أى : واسم المفعول ، وكان القياس ذكر لفظ<sup>(٤)</sup> «اسم» ، لأن مجموع اللفظين علم لاسم المفعول ، وأنت لا تقول فيمن سمى بعبد قيس إذا عطفت عليه من سمى بعبد شمس : يا عبد قيس وشمس ، لكنها عبارة قد كثر استعمال المصنفين

(١) في مخطوطة (س) : ومن تمة .

(٢) في متن الشافية بشرح الرضى (١ / ١٣٩) من توالى الهمزتين .

(٣) هذا بيت من الرجز المشطور ، أورده ، الجوهري في الصحاح ، ونقله في اللسان ، ولم ينسب إلى قائل معين ، والاستشهاد به في قوله (يؤكرم) حيث أبى الهزة فلم يحدنها كما هو القياس في استعمال أمثاله ... وقد ورد في شرح الجاربردى ص ٥٨ :

\* شبيخ على كرسية معما \*

(٤) قوله : وكان القياس ذكر لفظ (اسم) : هذا الاعتراض غير وارد ، لأنه في متن

الشافية بشرح الرضى (١ / ١٣٩) واسم الفاعل واسم المفعول .

لها ، وكأنهم لاحظوا فيها المعنى الأصلي الإضافي . ( وأفعال التفضيل تقدمت )  
في النحو ، ولكنها لما ذكرت فيه باعتبار عملها استطراد ذكر صيغها لعدم  
كثرة تفصيلها ، فلم يبق هنا مقتضى لذكرها .

— الصفة المشبهة —

وأما الصفة المشبهة فلما كثرت فيها الصيغ ، وفيها نوع تفصيل - كما  
سندكره - لم يرد ذكرها استطراديا هناك ، بل ذكرها هناك باعتبار العمل ،  
واستطراد قوله : وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل توضيحا للفرق بينها وبين اسم  
الفاعل ، وذكرها هنا صيغها ، فقال : ( الصفة المشبهة من نحو قَرِحَ ) أى من فَعَلَ  
« بكسر العين » ( على ) فَعِيلٍ « بكسر العين » أيضا نحو : ( قَرِحَ غالبا ) تماما  
( وقد جاء معه ) ، أى مع الكسر المعلوم ضمنا ( في بعضها )<sup>(١)</sup> أى في بعض  
الصفات التي من فعل « بالكسر » (الضم) للعين (نحو) : نَدِسَ أى قَطِنَ فهو نَدِسٌ  
( وَنَدِسٌ ) أى قَطِنٌ ، وَحَدِرَ فهو حَدِرٌ ، ( وَحَدِرٌ ) وَعَجِلَ فهو عَجِلٌ ( وَعَجِلٌ  
وَجَاءَتْ عَلَى ) قلة على غير فَعَلَ ، نحو : مَسَلِمٌ فهو ( سليم ) وَشَكِسَ خَلْقَهُ ؛  
أى ساء فهو ( شَكِسَ ) بزنه فَلسَسَ وَحِيرَتَ فَأَنْتَ ( حُرٌّ ) صَفَرَتْ يَدُهُ : أى  
خلت فبهى ( صَفَرَ ) بزنه حَبِرَ ( وَغَرَّتَ أَفَارَ فَأَنْتَ ( غَيُورٌ ) ، قوله : ( ومن  
الألوان والعيوب والحلى على أفعال ) : الظاهر أنه عطف على مقدر ، أى هذا  
الذى ذكره في فَعِيلٍ : إذا كان فَعِيلٌ من غير الألوان والعيوب والحلى ، ومنها  
تكون الصفة غالبا على : أفعال ، نحو : أَسْوَدَ وَأَعْرَجَ وَأَبْلَجَ<sup>(٢)</sup> ، وظاهره  
أن الغالب في العيوب مطلقا أفعال ، وقال الرضى<sup>(٣)</sup> : ذلك في الظاهرة ،

(١) نص عبارة متن الثانية بشرح الرضى (١٤٣/١) وقد جاء معه الضم في بعضها .

(٢) بليغ الصبح : أضاء وأحرق كالبليغ وتبليغ ، وكل متضح أبليج ( الفاموس

المحيط ١/١٧٩ ) .

(٣) جاء ذلك في قول الرضى (١٤٤/١) : وما كان من العيوب الظاهرة كالعمور -

وأما الباطنة كحرد<sup>(١)</sup> فعلى : فعل ، ( ومن نحو كرم على كريم غالباً وجاءت )  
 قليلة ( على ) غير فعيل نحو : خَشِرْتَن من خَشِنَ فهو ( خَشِنٌ ) بكسر العين وهو  
 ضد اللين ( و ) على قَعَل « بفتح العين » نحو : ( حَسُنَ فهو ) حَسَنٌ ( و ) وعلى فَصَل  
 « بسكون العين » نحو : صَعِبَ الأمر فهو ( صَعِبٌ ) على فَعَل « بضم الفاء  
 وضكون العين » نحو : صَلَبَ الشيء فهو ( صَلَبٌ ) على فَعَال كقَدَّالَ نحو  
 جَبَنَ الرجل فهو ( جَبَانٌ ) على فُعَال « بضم الفاء » نحو : شَجِعَ الرجل فهو ( أَشْجَاعٌ )  
 ( و ) على فَعُول كصَبُورٌ ، نحو : وَقَرَّ الرجل ، أى صار ذا وقار ، وهو ضد الطيش  
 فهو ( وَقُورٌ ) على فُعَل كعَنقَ نحو : جَنبَ الرجل فهو ( جُنْبٌ ) ، أى  
 ذو جنابة .

( وهى ) — أى الصفة المشبهة — ( من فَعَل قليلة ) ، لأن حق الصفة  
 الاستمرار والزموم ، ومعانى فَعَل وفِعَل فى الأغلب كذلك — كما تقدم —  
 فكثرت منهما ، وأما فَعَل فليس للأغلب فيه الفعل اللازم ، وما جاء منه لازماً  
 أيضاً فليس يستمر كاللدخول والخروج إلا نادراً كالشيب وهى من فَعَل ،  
 وإن كانت قليلة فقد<sup>(٢)</sup> ( جاءت نحو ) حرص فهو ( حَرِيصٌ ) وشبت أعْيِب ،  
 فأنت ( أشيب و ) ضقت تضيق فأنت ( ضيق ، وتجي ) الصفة المشبهة ( من  
 الجميع ) ، يعنى ، فَمَل وفِعَل وفَعَل ( بمعنى الجوع والعطش ) مما فيه خلو  
 فى الباطن ( وضدهما ) مما فيه امتلاء ( على فَعَلان نحو : جِوَانٌ ) ، وهو من  
 فَعَل ، بدائلى : جعت تجوع ، فليض من فَعَل « بالكسر » ، وليس من

== والعصى ، ومن الحلى كالسواد واللباس والزيب والرسح والجرد والمضم والصلع أن  
 يكون على أفعل ، ومؤنثه فعلاء وجمعها فعل .

والزيب من معانيه : كثرة شجر الذراعين والمجايبين والعينين ، وارسح من الحيوان .  
 خفة لحم عجزته ونخفه ، والجرد : قصر الشجر وهو ييب فى اللهب ، والمضم : خص البطن  
 ولطف الكشيح ، والصلع : نقصان مادة الشعر فى مقدم الرأس .

( ١ ) الحرد ( محركة ) داء فى قوائم الإبل أو فى الديدن ، أو ييس عصب لإحدهما من  
 العقال فيخبط بيديه إذا مشى ( القاموس المحيط ٢٨٧/١ ) .

( ٢ ) فى متن الشافية بشرح لارضى ( ١٤٨/١ ) : « وقد جاء نحو حريمس وأشيب .. »



أفعال الطبيعة ونحوها ، فلا يكون فعل « بالضم » (وشيطان وعطشان  
وربان) كالممنوع فيحل « بالكسر » ومثال المضموم - نصف<sup>(١)</sup> ومثل  
الإناه ، فهو نصفان وملآن .

— المصدر —

نمذ كر المصدر ، وإن كان أيضا قد ذكره في النحو لمثل ما ذكرنا في  
الصفة ، فقال :

(المصدر : أبلية الثلاثي المجرد منه كثيرة ) أي لا تنضب بقياس كأبنة  
غيره على ما سيبين إن شاء الله تعالى ، وقد عُدَّ للمصنف أربعة وثلاثين<sup>(٢)</sup>  
أكثرها هو المقاب في مصادر الثلاثي فقال : (نحو قتل وفسق وخطل ورحمة  
ونهدة) ، وليس رحمة للمرة ولا نهدة للنوع ، (نو كُدرة ودهوى وذكري  
وبشري وليان) من لوى ، أي مطل ، وهو وزن نادر ، وقيل : أصل الكسر  
ففتح ، وقد روى بالكسر ، وبوجه أيضا شقان « بالنسكون » وقرى في  
التفريق بها ، (ويحمان وغفران وزوان) من زايرو إذا وثب (وطلب وخبث  
ويصقر وهدى وغلبة وسرقة وذهاب وصراف) يقال : صرفت للثافة صرافا  
إذا اشتت الفحل ، (وسؤال وزهادة ويدر آية<sup>(٣)</sup> ودخول وقبول) ، قال  
الرضي<sup>(٤)</sup> : ولم يأت الفسول مصدرا « بفتح الفاء »<sup>(٥)</sup> إلا خمسة أحرف :

(١) نصف التبرج امتلا نصفه .

(٢) في مخطوطة (س) أربعة وثلاثين بناء .

(٣) في متن الثانية بشرح الرضي ١٥١/١ ودراية وبناية ودخول ووجيف وقبول ،

في أمثلة التاهل بتقديم وتأخير .

(٤) عبارة الرضي (١٦٠، ١٥٩/١) بنصها ، ولم يحدث فيها أي تغيير .

(٥) قوله ( بفتح الفاء ) لم يرد في مخطوطة (س) .

توضأت وضوءاً ، وتظهرت ظهوراً ، وولعت ولوهاً ، ووقدت النار وقوداً ،  
وقبل قبولاً كما حكى سيبويه ، ( ووجيف ) وهو نوع من سير الابل ( وصُهبوبة )  
« بضم الفاء » من سهب الشعر يصبب إذا احمر حمرة صافية ، ( ومَدخل ) .  
ذكره هنا ، وإن كان قياساً — كما سيجيء — إن شاء الله تعالى — استيفاءً للمشهور  
من أوزان مصدر الثلاثي ، ( ومرجع ) هو مصدر ميمي خالف القياس بكسر  
العين ، ( ومَسَعَاة ) من سعى يسعى ، وزنها باعتبار الأصل : مفعلة ، إذ أصلها :  
مسعية ، قلبت الياء ألفاً ، وهي أيضاً مصدر ميمي خالفت القياس بالحق التاء  
( ومَحْسدة ) من حمد يحمد ، وهي أيضاً مصدر ميمي خالفت القياس بكسر العين  
ولحوق التاء ، وهذه الأوزان هي التي ذكرها سيبويه وزاد المصنف ( بناية <sup>(١)</sup> )  
وكراهية ) وقد ذكر غيرهما أبنية كثيرة ، وسيجيء بعض منها ، ولكن  
الغالب داخل فيما ذكر ( إلا أن الغالب ) الظاهر أنه استثناء منقطع مما  
قبله ، أي . لكن بعضها غالب بالنسبة إلى بعض ، فالغالب ( في فَعَل اللزوم  
نحو رَكِع على رُكوع ، وفي ) فَعَل ( المتعدى نحو ضَرِب على ضَرَب )  
وإن جاء كثيراً على غيرهما كَفَسِق وشفُئِل ، ( وفي الصنائع ) هذا تخصيص  
لما سبق ، أي الغالب في فَعَل إذا لم يكن مما سيذكر ما تقدم ، وأما إن كان من  
الصنائع كالتيجارة والصبياغة ( ونحوها ) كعبر الرُّؤيا <sup>(٢)</sup> عبارة ، ومثل للصنائع  
( نحو كتب ) ، فالغالب أن يأتي المصدر منه على فَعَالَة . فبأني كتب ( على  
كتابة ) وفتحوا الأول في بعض ذلك كالو كالة والدلالة والولاية (و) إن كان مما  
فيه اضطراب وحركة فالغالب ( في الاضطراب نحو : حَفَق على خَفَقان ) وجال  
على جَوَolan (و) إن كل بما هو صوت فالغالب ( في الأصوات نحو صرخ ) أن  
يأتي ( على ) فَعَال نحو . ( صُراخ ) ، ونجح على نباح ، ( وقال الفراء : إذا

(١) ليس موضع « بناية » كما قلنا في هذا الموضع ، لأن المؤلف قدم وأخر في ذكر  
بعض المصادر .

(٢) في مختار الصحاح ( ص ٤٠٩ ) عبر الرُّؤيا : فسرها ، وبابه كتب .

جاءك فعل مما لم يسمع مصدره فاجعله على فَمَعْلٍ للحجاز<sup>(١)</sup>، وفُعُولٌ لنجد) ، يعنى قياس أهل الحجاز أن يقولوا في مصدر فَمَعْلٍ إذا لم يسمع مصدره<sup>(٢)</sup> : فَمَعْلًا ، متعديا كان أو لازما ، وقياس أهل نجد : فُعُولٌ ، والمشهور ما تقدم وهو أن الأغلب في غير المعاني المذكورة أن يكون المتعدي على فَمَعْلٍ ، واللازم على فُعُولٍ ، وقوله : يسمع : ينبغى أن يقرأ « بالياء » إذ يتبادر من قراءته بتاء الخطاب أن من لم يسمع جملة كذلك وإن لم يبحث ، والظاهر خلاف ذلك ، (ونحو هدى وقرى<sup>(٣)</sup> مختص بالمتقوس ) ، أى وزن : فَعَلَّ « بضم الفاء وفتح العين » ، وِفَعَلَ « بكسر الفاء وفتح العين » مقصوران على المنقوص ، لا يأتيان في غيره من فعل ، مع أنه لم يأت في المصادر على فَعَلَّ إلا : الهُدَى والسرى على ما قيل ، وهُدَى : مصدر هدى بهدى ، وقرى : مصدر قرى الضيف يقريه ، ( ونحو طلب ) مما كان على فَعَلَّ « مفتوح الفاء والعين » ( مختص بيفصل ) ، أى مقصور من فعل الذى مضارعه : يفعل « بضم العين » لا يأتى مصدرا لغيره ( إلا ) في لفظين وهما : جَلَبَ الجرح ) ، فإنه جاء مما مضارعه يفعل « بكسر العين » ، إذ يقال : جلب الجرح يجلب « بكسر العين » جلبًا ، أى أخذ في الالتئام ، وجلب مضاف إلى الجرح في عبارة المصنف يعنى : وأما الأنعام مثلافه على القياس ، إذ هو من باب فعل يفعل « بالضم » (والتانى (القلب) ، قال تعالى<sup>(٤)</sup> ) ( وهم من بعد غلبهم سيفلون ) ، قال الفراء : يجوز أن يكون في الأصل : غلبهم بالتاء فحذفت ، كقوله<sup>(٥)</sup> :

(١) في متن الشافية (١/١٥٢) : فاجعله فعلا للحجاز ، ونمولا لنجد

(٢) في مخطوطة (س) لا توجد كلمة (مصدره)

(٣) القرى : إكرام الضيف .

(٤) جزء الآية ٣ من سورة الروم ، والاستشهاد بالآية وما بعدها إلى قوله : عدة الأمر

ينصه في شرح الرضى (١/١٥٨)

(٥) البيت - كما ذكر محققو شرح شافية ابن الحاجب : لأحد شعراء الدولة الأموية الفضل

ابن العباس بن عتبة بن أبى لهب عبدالغزى بن عبدالطلب - والبيت من بحر البسيط ، الخليل : المحالط كالنديم بمعنى النادم ، والبين : الفراق ، وأجدوا البين : صبروه جديداً وأجردوا :-

إن الخليلطُ أجدُّوا البين فأنجردُوا وأخافوكَ عد الأمر الذي وعدوا

أى : عدة الأمر .

(و) الغالب في (غَمِيلُ اللّازِمِ نحو فَرَح) أن يأتي مصدره (على مَجْرَحٍ و) في فِعْلٍ (المتعدى نحو جَهْل) أن يأتي (على) فِعْلٌ « بفتح الفاء وسكون العين » نحو : (جَهْلٌ ، وفي الألوان والعيوب نحو سَجَمٍ وأَيْمٍ) أن يأتي (على) فِعْلَةٌ نحو (سُجْرَةٌ وأُدْمَةٌ) في الألوان ، وأدرة في العيوب وهو تخصيص للعموم السابق ، قال الرضى <sup>(١)</sup> : هذا الذي ذكره هو الغالب في الألوان ، وإن كانت من فِعْلٍ « بضم العين » أيضا ، وأما مجيء العيوب على فِعْلَةٍ فقليل ، (و) مصدر (فَعْلٌ نحو كَرَمٍ) يأتي (على) فعالة نحو (كرامة غلبا) و) جاء على فِعْلٍ « بكسر الفاء وفتح العين » نحو (عِظَمٍ و) على فِعْلٍ « بفتحها » نحو (كَرَمٍ) مصدرى : عِظَمٌ و كَرَمٌ (كثيرا) ، ولا مناقاة بين الكثرة وعدم الغلبة ، إذ الكثرة أمر نسبي ، فقد يكون الشيء كثيرا بالنسبة إلى ما هو أقل منه ، وإن كان قليلا بالنسبة إلى ما هو أكبر منه .

(و) مصدر (المزيتد فيه) من الثلاثي والرابعى (و) مصدر (الرابعى قياساً) له ضابط كلى أشار إليه بقوله : (فنحو كَرَمٍ على كرام) ، يعني ما كان على وزن أفعل ، فمصدره : بكسر أوله وزيادة الن قبل آخره ، (ونحو كَرَمٍ على : تكريم و تكريمة) في الصحيح ، لكن تفعيلا هو المطرد القياسى وتفعلة كثيرة لسكنتها مسموعة ، فلو قال المصنف : وجاء على تكريمة لكان أولى ، لئلا يتوهم أنه قياس أيضا كتكريم (وجاء) على فِعْلٍ نحو (كذّاب <sup>(٢)</sup>) و)

— بعدوا ، والبيت شاهد على حذف اللطاء من (عد الأمر) في الإضائة ، وجاء المذف أيضا في الآية الكريمة (وهم من بعد غلبهم) أى غلبتهم .

(١) عبارة الرضى في شرح (١/١٦٠) : أدول : قوله « بضمي الألوان والعيوب » هذا الذي ذكره هو الغالب في الألوان ، وإن كانت من فعل بضم العين أيضا ، وقد جاء شيء منها على فعل كالصدا والغيس .

(٢) في متن الشافية (١/١٦٣) : وجاء كذّاب وكذّاب .

على فَعَالٍ بالتخفيف نحو ( كَذَابٌ ) قال الرضى <sup>(١)</sup> : « وأما كَذَابٌ بالتخفيف »  
في مصدر : كَذَّبَ فليس بمشهور ، والأولى أن يقال في قوله تعالى <sup>(٢)</sup> :  
« وكذبوا بآياتنا كذَّابًا » في قراءة التخفيف : إنه مصدر كاذبٍ أقيم مقام  
مصدر كَذَّبَ كما في قوله تعالى <sup>(٣)</sup> : « وتبتل إليه تبتيلاً » ، ( والزموا الحذف  
والتعويض في ) مصدر فَعَّلَ المنقوص ( نحو ) عَزَّى يُعزِّي ( تعزية ) ،  
فتحذف « ياء » للتفعل ، وتعرض منها « الهاء » لزوما لاستثقال الياء المشددة ،  
وقد جاء التشديد في الضرورة كقوله <sup>(٤)</sup> :

فهي تنزى دلوها تنزياً كما تُنزى شهلة صيباً

( و ) التزموا الحذف والتعويض أيضا في مصدر أنعل واستفعل إذا كان  
أجوف نحو ( إجلازة ) في مصدر أجاز ( واستجازة ) في مصدر استجاز ،  
وأصلها : إجوازا واستجوازا ، أعل المصدر بإعلال الفعل - كما يحىء في  
باب الإعلال - فقلبت العين ألما ، واجتمع ألان ، فحذفت الأولى على قول ،  
أو الثانية على آخر كما يأتي هناك ، وعوضت عنها الهاء ، ويجوز حذف الهاء  
مع الإضافة نحو <sup>(٥)</sup> « وإقام الصلاة » لكون المضاف إليه قائما مقامها ، ولم  
يثبت حذف الهاء في نحو التعزية في حال من الأحوال ، كما جوزوا في نحو :

(١) عبارة الرضى في شرحه ( ١ / ١٦٦ ) وأما كذاب - بالتخفيف - في مصدر كذب  
فلم أسمع به ، والأولى أن يقال في قوله تعالى ( وكذبوا بآياتنا كذابا ) في قراءة التخفيف إنه  
مصدر كاذب أقيم مقام مصدر كذب ، كما في قوله تعالى ( وتبتل إليه تبتيلا ) .

(٢) الآية ٢٨ من سورة النبأ .

(٣) جزء الآية ٨ من سورة المزمل .

(٤) هذا الشاهد من بحر الرجز ، وهو شاهد على بحىء المصدر المعتل اللازم لفعل على  
تفعل ضرورة ، والقياس : تفعله وأنزى : تحرك ، والشهلة : المعجوز ، وقد روى صدر  
البيت مرة : فهي تنزى ، ومرة : بات ينزى دلوه . . . ( شرح شواهد الشافية ٤ / ٦٧ ) .

(٥) جزء الآيتين ٧٣ الأنبياء ، ٣٧ النور .

إقام الصلاة ، ( ونحو ضارَبَ على مضاربة ) وهو الأشهر ، ( و ) على فِصَالِ  
 سماعاً نحو ( ضَرَّابٌ ) أما فِصَالٌ « بالتشديد » نحو: ماري ياري ( مرآة )  
 من المماراة فهو ( شاذ ) ، والقياس : مماراة أو مرآة « بالتخفيف » ، ( وجاء )  
 فيعال سماعاً نحو ( قيتال ونحو : تكرر ) ، أى ما كان فى أوله التاء فيعمل :  
 تفاعل وتفعال وتفعّل بأى مصدره ( على تكرر ) وتجاهل على تجاهل وتدرج على  
 تدرج وتمسكن على تمسكن بضم ما قبل الآخر فيها ، ( وجاء ) فى مصدره  
 تفعال سماعاً نحو ( تملاق ) مصدر تلاق ، قال : (١)

ثلاثة أحباب فجب علاقة وحب تلاق وحب هو القتل

( و ) مصدر ( الباقي ) من أوزان المزيد مما فى ماضيه همزة وصل ، ولا بد أن  
 يكون بينها وبين الآخر منه متحركان ( واضح ) ، بأن يزيد قبل الآخر  
 ألفاً ، وتكسر أول المتحركين نحو : انطلق انلاقاً ، واستخرج استخراجاً  
 واحرنجم احرنجاماً ، وإنما زادوا فى المصادر على الأفعال شيئاً فى الأفعال ،  
 لأن الأسماء أخف من الأفعال ، وأحمل للانتقال ، ( و ) قد بينى من  
 الثلاثى مصدر على التفعال « بفتح التاء » ( نحو : الترداد ، والتجوال ) ،  
 والتهذار والتلعاب ، وهو كثير وليس بقياسى ، ( و ) قد بينى منه ومن تفاعل  
 أيضاً مصدر على فِعْيَلاً نحو : ( الحثبى والرّمبى ) والحجيزى فى : تفاعل ،  
 والدليلى والنمبى والحجيزى والخليفى فى الثلاثى ، وليس أيضاً بقياسى ، وبناء  
 المصدر على الوزنين المذكورين ( للتكثير ) ، أى لقصد التكثير ،  
 فالترداد والتجوال والتهذار واللماب : كثرة الرد والجولان والهدر

(١) هذا البيت شاهد على مجيء مصدر الخماسى المبدوء بتاء زائدة مخالفاً لقياس وهو  
 مقصور على السماع. قال فى مختار الصحاح ( ص ٦٣٢ ) : تملقه وتعلق له : تملقا وتلاقا  
 ( بالكسر ) أى تردد لايه وتلطف به .

واللعب ، والحثيثى والرميا والحجزى : كثرة التعات والترامى والتعاجز ،  
والدليلى والنمىى والهجرى والخليفى : كثرة الدلالة والنميمة والهجر  
والخلافة .

— المصدر الميمى —

ثم إن المصنف أراد أن يبين أن من المصدر الثلاثى وغيره قسما  
قياسيا وهو المصدر الميمى ، سمي ميميانسبة إلى الميم فى أوله ، للزومها له فقال :  
( ويجىء المصدر من الثلاثى المجرى أيضا ) ، أى كما جاء على ما سبق  
( على مَنَعَل ) « بفتح الميم والعين » ( قياسا مطردا ) : فيه نظر ، فإن المثال  
الواوى فيه غير المنقوص على مَفْعِل « بكسر العين » نحو : مَوَّعِد ،  
( كَقَتَّلَ وَهَضَبَ ) وأما نحو المرجع والمضير فشاذ ، ولا يجىء على مَفْعِل  
( بضم العين ) ، ( وأما ) نحو ( مَكْرُم ) فى نحو قوله <sup>(١)</sup> :  
\* لِيَوْمِ رَوْعٍ أَوْ فَعَالٍ مَكْرُمٍ \*  
( وَمَعُون ) فى نحو قوله <sup>(٢)</sup> :

بثينُ الرمي « لا » إن « لا » إن كَرِمته

على كثرة الواشين أى مَعُون

(١) هذا بيت من الرجز المشطور من كلمة لأبى الأخرز الحماي يمدح فيها مروان بن  
الحكم بن العاص ، وروى قبله :

ثم أخو الهبياء فى اليوم الميمى

وقوله : ( الميمى ) أصله : اليوم ( بفتح الياء وكسر الواو ) كقولهم : يوم أهوم وليلة ليلاء ، ثم  
قدمت الميم على الواو ، فتطرن الواو لآثر كسرة فقايت ياء ، والروع : الفزع ، والفعال  
( بفتح الفاء ) الوصف حسنا أو قبيحا ، والمسكرم : السكرم ، وهو موضع الشاهد ( شرح  
الرضى هامش ١ / ١٦٩ ) .

(٢) البيت من الطويل ، وهو من قصيدة لجليل بن عبد الله بن معمر العذرى ، والشاهدنى :  
معون ( بضم العين ) وأصلها - معون ( يسكون العين ) ثم حدث إهلال بنقل الضمة من الواو إلى  
الصحيح الساكن قبله وهو العين ، وهذا شاذ ، والقياس - معان ، وأصله - معون وحدث إهلالان .  
أحدهما : بنقل الحركة وهى الفتحة من الواو إلى الساكن الصحيح قبله وهو العين ،  
وثانيهما : قلب الواو ألفا . ( شرح الرضى هامش ١ / ١٦٨ ، ١٦٩ ) .

(ولا غيرهما) على وزنها موجود (فنادران حتى جعلها الفراه) فرارا من ثبوت مفصل في الكلام (جاءا لمكرمة ومعونة) على ما هو مذهبه في نحو تمر وتمر ، فإن قيل : قد ثبت مفعول ولو كان جمعا فلم يحصل بالجل على الجمية الخوص عن مفعول ، أوجب بأن النادر إنما هو مفعول المصدر لا غيره ، وفيه نظر ، فإن ظاهر كلام سيبويه على ما ذكره نحوم الأئمة ، وصريح كلامه - أعنى الرضى <sup>(١)</sup> في أسماء الزمان والسكان - أن مفعولا نادرا ، وقيل : أن حذف التاء في اليتيم للضرورة ، وأصلها : مكرمة ومعونة ، قيل في قول المصنف « ولا غيرهما » نظر ، إذ قد جاء هلك بمعنى الهلاك ، وما لك بمعنى الرحالة ، وجاء في بعض القراءات <sup>(٢)</sup> « فنظرة إلى ميسره » بالإضافة إلى الضمير ، (و) يجيء المصدر (من غيره) أي من غير الثلاثي الجرد (على زنة) اسم (المفعول) « هم مضمومون فتوحهما قبل الآخر » (كسخرج ومسخرج) وكذلك الباقي ، كمنظلق ومدحرج ومخرنجم (وأما ما تجله) من المصدر <sup>(٣)</sup> (على) زنة (مفعول كالمصور) بمعنى العصر ، (والميسور) بمعنى اليسر ، (والجلود) بمعنى الجلد أي الصبر ، (والمفتون) بمعنى الفتنة ، قال الله تعالى <sup>(٤)</sup> : « بأبيكم المفتون » أي الفتنة على قول ، (والمرفوع بمعنى : الرقيم ، والموضوع بمعنى : الوضع ، وهما نوعان من السير ، (فقليل) ، وقد أنكره سيبويه ،

---

(١) نص كلام الرضى في شرحه (١/ ١٨) : اعلم أنهم بنوا الزمان والسكان على المضارع ، فكسروا العين فيما مضارعه مكسور العين ، وتجوها نيا مضارعه مفتوحا . وإنما لم يضموها فيما مضارعه مضمومها نحو : يقتل وينصر ، لأنه لم يأت في الكلام نى غير هذا الباب مفعول الإندرا ككرم ومعون ، فلم يجعلوا ما أدى إليه قياسا ، كلامهم على بناء آخر في غير هذا الباب (٢) جزء الآية ٢٨٠ من سورة البقرة ، وقال الجوهري : وقرأ بعضهم (تنظرة إلى ميسره) بالإضائة ، قال الأخفش : وهو جائز ، لأنه ليس في الكلام مفعول (بضم العين) بغير الهاء ، أما مكروم ومعون فهما جمع مكرمة ومعونة « والميسر : اليسر والنسى

(٣) في مخطوط (س) المصدر الثلاثي الجرد

(٤) الآية ٦ من سورة القلم ، وفي تفسير السجستاني : « بأبيكم المفتون » مفتون يعني من الفتنة كما تقول : ليس له عقل ، أي عقل .



ورد ما ذكره نحو «ورد ما ذكره» إلى اسم المفعول بالتأويل، (وفاعلة) أي وما جاء منه على فاعلة (كالعافية) ، تقول : طافني الله عافية أي معافاة ، (والعاقبة) فيه أن الظاهر أنه اسم فاعل ، لأنه بمعنى الآخر ، يقال : عقب الشيء الشيء أي أخلفه ، والهاء دليل الاسمية ، أو نقول إنه صفة لانتهاء في الأصل ، (والباقية) بمعنى البقاء ، قال الله تعالى<sup>(١)</sup> : « فبئس يرى لهم من باقية » أي بقائه على قول ، (والكاذبة) بمعنى الكذب ، قال الله تعالى<sup>(٢)</sup> : « ليس لوقعتها كاذبة » أي كذب على قول ، والدالة بمعنى الدلال والغنج ، (أقل) من مفعول ، (و) مصدر (نحو درج) أي الرباهي والمحقق به (على) فعلة حقيقة أو حكما نحو : (دحرجة) وشمله<sup>(٣)</sup> وحوقلة وهو المطرد ، (و) قد جاء على فعلا حقيقة أو حكما ، وليس بمطرد نحو : دحراج وشملال وحيقال ، ومصدر المضاعف (نحو ززل) مثل : دحرج في أن المطرد فيه فعلة نحو : ززلة وقلقلة ، ويحى فيه الفعلا « بالكسر » مثله نحو : ززال ، واختص بوجه آخر ، وهو جواز فتح فائه لثقل المضاعف ، بخلاف غير المضاعف ، ولذلك قال : (على ززال بالفتح والكسر) ولو قال : ونحو ززل مثل دحرج ، ويختص بجواز فتح فاء مصدره المكسور الأول ، أو نحو ذلك لكن أولى ، لإيهام عبارته أن مصدر نحو ززل لانحى فيه فعلة ، وإنما يكون على فعلا « مكسور الفاء أو مفتوحها » وفي بعض النسخ : ونحو ززل على ززلة وززال « بالفتح والكسر » فلا إشكال عليه حينئذ .

(١) الآية ٨ من سورة المائدة

(٢) الآية ٢ من سورة الواقعة

(٣) شملة : شمل : أسرع وشر

وحوقلة : حوقل الرجل : ضعف عن الجماع ، وحوقل أيضا : أسرع في الشيء وكبر ، ومشى فأهيا ، والواو فيها زائدة ، أما حوقل بمعنى قال «لا حول ولا قوة إلا بالله » فالواو فيها أصلية



من الرباعي والمزيد ، والثلاثى ذى التاء : المرة منه (على المفضلين المستعمل<sup>(٢)</sup>)  
 فى معناه المصدرى ، يعنى من غير إرادة الوحده والنوع ، تقول : نشدته  
 نَشْدَةً ، ودَحْرَجْتَهُ دَحْرَجَةً ، وعزبته تعزبة ، ولا تقول : نَشْدَةٌ ، والقرينة هى التى  
 تميز بين المعنى الأصلى وبين الوحده ، والأكثر فى مثله : الوصف بالواحده ،  
 لرفع اللبس ، نحو : عزبته تعزبة واحده ، (فإن لم تكن) فى المصدر المستعمل  
 (تاء زدتها) عليه دلالة على المرة نحو : أخرجت إخراجة ، واستخرجت  
 استخراجة ، وإذا جاء للرباعي وذى الزيادة مصدران : أحدهما مطرد ،  
 والآخر غير مطرد ، فالوحده على المطرد ، تقول : دحرج دحرجة ، ولا تقول  
 دحراجة ، وكذا لا تقول : قاتلت قتالة ، فكأن المصنف أراد بالمستعمل  
 الفرد الكامل ، وهو المستعمل باطراد ، (وقد جاء)<sup>(٢)</sup> فى الثلاثى لفظان  
 لم يردا إلى بناء فعلة ، بل ألحق بها التاء كما هما : وهما : إتيانة ولقاة ، تقول  
 (أنته إتيانة وليقيته لقاة) وكل منهما (شاذ) ويجوز : أتيبة ولقية على  
 القياس ، قال أبو الطيب<sup>(٣)</sup> :

لقيتُ بدرب الفجر إلتى لقية كَشَفْتُ كَدِيَّ والليلُ فيه قتيلُ

وما ذكره المصنف من عدم رد مصدر الثلاثى ذى التاء إلى فعلة عند قصد

(١) ورد فى عبارة التن كما فى شرح الرضى (١٧٨/١) نحو لإناخة، ولم ترد هذه العبارة  
 فى كتابنا المخطوطين

(٢) فى معن الشافية (١٧٨/١) ونحو (بدل) : وقد جاء .

(٣) هذا البيت من قصيدة لأبى الطيب التنبى يمدح فيها سيف الدولة الحمدانى وهى من  
 بحر الطويل وأولها : إياى بمد الطاعنين شكول طوال وليل العاشقين طويل  
 وروى شطر البيت الأول

لقيت بدرب القاة الفجر لقيه

ودرب القاة موضع ، والكلمة الحزن المكتوم ، ولقيه جاء على فعلة للدره ؛ وليس ذكر هذا

البيت على سبيل الاستعهاد بل للتمثيل (شرح شواهد الشافية ٤/٨٠)

المرّة قال الرضى فيه<sup>(١)</sup> :

لم أعر في مصنف على ما قاله ، بل أطلق المصنفون : أن المرّة من الثلاثى  
المجرد على فعلة ، قال : والذي أرى أنك ترد ذا التاء أيضا من الثلاثى إلى  
فعلة ، فتقول : نشدت نهدة « بفتح النون » ودربت دربة ، وهذا ولم يبين  
المصنف كيفية العمل عند قصد النوع فيما عدا ما المرّة منه على فعلة ، والظاهر  
أنه على المصدر المستعمل لافرق بينه وبينه إلا بالقرينة ، فأذا قلت : عزيت  
تعزية ، مثلا صلح لثلاثة ، لكن يحمل على المعنى الجنسى إلا أن تدل قرينة  
على وحدة أو نوع ، ولو قال : فإن لم يكن « تاء » زدتها المرّة لأمكن  
شرح كلامه بما ذكرنا من غير تكلف .

— أسماء الزمان والمكان —

( أسماء الزمان والمكان ) وهي ما اشتق من فعل لما وقع فيه وضمونه ( بما  
مضارعه مفتوح العين ) كيشرب ويصعد ، ( أو مضمومها ) كيقتل ويسقط ،  
( ومن المنقوص ) ولو كان مضارعه على يفعل أو كان مثالا كيرى ويق ( على  
مفعّل ) « بفتح العين » ( فيقال : مشرب<sup>(٢)</sup> ومصعد ومقتل ) ، ومسقط  
( ومرئى ) وموئى ، ( ومن مكسورها ) كيضرب ويعد ، ( والمثال ) يعنى به  
الواوى نحو : يوجل ويومس ( على مفعّل ) « بكسر العين » ( نحو مضيرب  
وموعد ) وموجل وموسم ، والمثال الياى بمنزلة الصحيح عندهم لحفته ، فيأتى  
على مفعّل ، ومنه قوله تعالى<sup>(٣)</sup> .

« فنظرة إلى ميسرة » فى بعض القراءات ، والحاصل أن اسم الزمان

(١) ما ذكره صاحب المناهل من رأى للعلامة الرضى ورد فى ١٧٩/١ من شرح  
شافية ابن الحاجب

(٢) فى متن الشافية بشرح الرضى (١٨١/١) نحو : مشرب . . .

(٣) جزء الآفة ٢٨٠ من سورة البقرة ، وسبق التعليق عليها من ٩٦ .

والمكان من الثلاثى على «مفعّل» بكسر العين إن كان صحيح اللام مع كسر عين مضارعه، أو كونه مثالا واويا، وإلا فعلى «مفعل» بفتح العين، كأنهم<sup>(١)</sup> بنوا الزمان والمكان على المضارع، فكسروا العين فيما مضارعه مكسور العين، وفتحوا فيما مضارعه مفتوحها، وإنما لم يضوها فيما مضارعه مضمومها نحو يقتل، لأنه لم يأت مفعّل في الكلام في غير هذا الباب إلا نادر آكأ تقدم في مكرّم ومعوّن، فلم يحملوا ما أدى إليه قياس كلامهم على بناء نادر في غير هذا الباب، وُعدّل إلى أحد اللفظين مفعّل ومفعّل، وكان الفتح أخف، وإنما لم يكسروها في المعتل اللام مطلقا قصداً للتخفيف بانقلاب اللام ألفا، ولم يفتحوها في المثال الواوى أيضا ولو لم يكن مكسور عين المضارع، لأنهم ربما غيروه في بوجل، فقالوا: يبجل وياجل؛ فلما أعلاه بالقلب شبهوه بواو يوعد المعلن بالخذف، فكما قالوا هناك: موعيد، قالوا هنا: موحل، (وجاء) شاذ ما مضارعه مضموم العين، بكسر العين: (المنيسك) من نسك ينسك: لموضع النسك أى العبادة، (والمجزر) من جزر يجزر لموضع الجزر، وهو نحر الإبل، (والمنيث) من نبت ينبت لموضع النبت، (والمطليع) من طلع يطلع لموضع الطلوع، (والمشرق) لموضع الشروق، (والمغرب) لموضع الغروب، (والمفريق) لوسط الرأس، لأنه موضع فرق الشعر، ومفرق الطريق إليه، (والمسقط) لموضع السقوط، يقال: هذا مسقط رأسى، أى حيث ولدت، (والمسكن) لموضع السكن، (والمرفق) وهو موصل الذراع والعضد وكل ما ينتفع به، والارتفاق: الارتفاع والاتكاء على المرفق، ومعنى الموضع فيها بهيد، وذلك بتأويل أنهما مظنتا الرفق ومكاناه، (والمسجد) وهو اسم للبيت المخصوص قال سيبويه: وأما موضع السجود فالمسجد «بالفتح» لا غير، (والمسيخر) لثقب

(١) هذا الجزء من الشرح من قوله: كأنهم بنوا الزمان . . . إلى قوله ( وكان الفتح

أخف ) من جملة ما نقل بنصه من شرح العلامة الرضى ( ١٨١/١ )

الألف ، وهو من النخير للصوت بالألف ، ( وأما منخِر ) « بكسر الميم » ،  
 ( ففرع ) لمنخِر بفتحها ، وليس ببناء أصلي ، بل أتبع حركة الميم حركة الخاء  
 ( كمتن ) « بكسر الميم » فإنه فرع لمتن « بضمها » ( ولا غيرها ) موجود  
 على مفعِل « بكسر الميم والعين » ( ونحو المِظَنَّة والمقبرة ) مما جاء من أسماء  
 الزمان والمكان بالتاء ، قوله : ( فتعا وضمًا ) يعنى فى المقبرة ، وأما المظنَّة  
 فليس فيه إلا الكسر ، والمظنة موضع الظن ( ليس بقياس ) بل شاذ ، والقياس  
 عدم مجيئها ، ولكن نحو المظنة شاذ من جهتين :

كسر العين ومضارعه يظُن ، وإلحاق التاء ، والمقبرة « بالفتح » شاذ  
 من جهة إلحاق التاء فقط ، و « بالضم » من جهته ومن جهة الضم ،  
 ( وماعدها ) أى ماعدا التلاثى المجرد الذى دل عليه سياق الكلام السابق ،  
 ( فعلى لفظ ) اسم ( المفعول ) ، تقول : مدحرج ومُخرَج ومُستخرج ، فيحتمل  
 كل منها أربعة معان : المصدر <sup>(١)</sup> ، والمفعول ، واسم الزمان والمكان .

### — اسم الآلة —

( الآلة ) : وهى ما اشتق من فعل لما يستعان به فى ذلك الفعل ، وهى تبنى  
 ( على مفعَل ومفعَال ومفعَلَة ) ، وفعال أيضا كالخياط والنظام ، ولم يذكره  
 المصنف ، ( كالحلب ) لآلة الحلب ، وهو الإناء الذى يحلب فيه ، وليس بموضع  
 الحلب ، لأن موضعه هو المكان الذى يقعد الحالب فيه للحلب ، بل هو آلة  
 يحصل بها الحلب ، ( وإلفتاح والمكسحة ) وهو اسم لما يكسح به ، أى  
 يكس ، ( ونحو : المسسطو المنخل والمدق والمدن والمكحلة والمحرضة  
 ليس بقياس ) ، يعنى أنه سمع « ضم الميم والعين » فى الكلمات المذكورة على

(١) يقصد بالمصدر هنا: المصدر الميمي لأنه يشترك مع اسم المفعول واسمى الزمان والمكان  
 فى الصيغة ، ويترق بين كل صيغة وأخرى بسياق العبارة .

خلاف القياس ، ولفظ « نحو » مومم أنه قد جاء غيرها ، وقال سيبويه : جاء خمسة أحرف « بضم الميم » كالمكحلة والمسعط والمنخل والمدهن والمدق ، وظاهر كلامه عدم مجيء الضم في غيرها ، قال الرضى <sup>(١)</sup> : وأما المحرصة فذكرها جار الله العلامة ، وفي الصحاح : المحرصة « بكسر الميم وفتح الراء » ، وكذا قال ابن يعيش لا أعرف فيها الضم ، وهي وعاء الحرص وهو الأسنان <sup>(٢)</sup> .

— التصغير —

( المصغر الزيد فيه ) ، أى اللفظ الذى زيد فى أصله - أعنى المكبر - شىء ، فيدخل فيه غير المحدود من كل ما زيد فيه شىء ( ليدل ) أى الزائد الذى دل عليه قوله الزيد ( على تقليل ) ، يخرج ما عدا المحدود ، ويشمل تصغير المبهات كذياً والذياً ؛ وفى بعض النسخ : الزيد فيه ياء ، والأول أولى لشمولها تصغير المبهات من غير تكايف <sup>(٣)</sup> بخلاف هذه ، والتقليل : يشمل تقليل العدد نحو : عندى ذريهات ، أى أعدادها قليلة ، وتقليل ذات المصغر بالتحقيق حتى لا يتوهم كونه عظيماً ، نحو كليب ورُجيل ، وتقليل الوصف نحو : ضوئرب ، أى ذو ضرب حقير ، وتقليل ما اشتمل عليه كيويم وشهير ، أى حقير ما اشتمل عليه اليوم والشهر من الأمور الواقعة فيه ، والمراد من الدلالة : الوضعية ، وأما التصغير المفيد للشفقة والتلطف كيا بنى ، وأنت صديق فن مجاز تقليل الذات ، لأن الصغار يشفق عليهم ويتلطف بهم ، فكفى بالتصغير عن عزة المصغر على من أضيف

(١) عبارة الرضى كما جاء فى شرحه ( ١٨٧ / ١ ) : وأما المحرصة فذكرها الرضى ، وفى الصحاح : المحرصة ( بكسر الميم وفتح الراء ) وكذا قال ابن يعيش لا أعرف الضم فيها .

(٢) الأسنان : شجر يؤخذ ورقه رطباً ، ثم يحرق ويرش الماء على رماده فينمقه ، ثم تنسل به الأيدي والثياب .

(٣) فى مخطوطة ( من ) : من غير تكلف .

إليه ، وكذا التصغير المفيد للملاحة كقولك : هذا لطيفٌ ومُليحٌ ،  
ومنه <sup>(١)</sup> :

ياما أميلح غزلا ناسدَن لنا من هؤلِيا مكن الضال والسير

كما سيأتي إن شاء الله تعالى ، وذلك لأن الصغار في الغالب لطفٌ وملاح ،  
فاذا كبرت غاظت وجهت ، وكذا المفيد للمعظيم كقوله <sup>(٢)</sup> :

وكلُّ اناس سوف تدخل بيدهم دُوبية تصغر منها الأنامل

من باب الكناية ، كنى بالصغر عن بلوغ الغاية ، لأن الشيء إذا جاوز  
حده جانس ضده ، ويجوز أن يكون تصغيرها في البيت لاحتقار الناس لها ،  
وتهاونهم بها ، إذ المراد بها الموت : أي يجيئهم ما يحرقونه مع أنه عظيم  
في نفسه تصغر منه الأنامل .

(فالممكن) : خصه <sup>(٣)</sup> لأن المبهات تصغر على غير هذا النمط - كما سيجيء  
إن شاء الله تعالى - فكأنه أراد به ما عدا المتوغل في شبه الحرف ، فيدخل  
فيه نحو خمسة عشر ( يضم أوله ، ويفتح ثانيه وبعدها ياء ساكنة ) ، وذلك  
لأن المصغر لقلّة أبنيته صيغ على وزن ثقيل ، لأن الثقل مع القلّة محتمل ، فجلبوا

---

(١) هذا البيت مختلف في قائله ، وهو من البسيط ، وأمياح : تصغير رأملح ، وهو فعل  
تعجب من الملاحة وهي الحسن ، وشدن : فعل ماضٍ مسند إلى نون النسوة ، وهو من شدن  
القرال يشدن شدونا إذا قوى وطلع قرناه واستغنى عن أمه ، والضال : وهو السدر البري  
( شجر النبق ) جمع ضالة ، والسو ( بفتح السين وضم الميم ) جمع سمرة وهو شجر الطلح  
وهو شجر عظيم شأنك . ( شرح شواهد الحافية ٨٤/٤ )

(٢) هذا البيت للبيد بن ربيعة العامري ، وهو من الطويل ، والشاهد في قوله : دُوبية  
وهو تصغير داهية ، والداهية مصيبة الدهر ، والراد بالأنامل : الأظفار ، فإن صغرتها لا تكون  
إلا بالموت ، ( شرح شواهد الحافية ٨٥/٤ )

(٣) في مخطوطة (ص) خاصة (بدل) : خصه .



لأولها أثقل الحركات ، وثالثها أوسط حروف العلة ثقلاً وهو الياء ، لثلاث  
 يكون ثقيلًا بالمرة ، وجاءوا بين الثقيلين بأخف الحركات وهي الفتحة ، ليقاوم  
 شيئًا من ثقليهما ، والأولى أن يقال : لأن الضمة والفتحة في عُنُقٍ وجميل  
 وُصْرِيْدٍ غيرهما في عُنُقٍ وجمَلٍ وُصْرِدٍ ، (ويكسر ما بعدها) ، أى ما بعد الياء  
 (في الأربعة) أى في اللفظ الذى على أربعة أحرف أصلياً أو مزيداً ليناسب  
 الياء التى قبله ، وأما الثلاثى فما بعد الياء فيه حرف إعراب لا يجوز أن يلزم  
 الكسر (إلا فى) ما اتصل بما يلي الياء واحد من (تاء التأنيت) كطليحة  
 (وأنفبه) : المقصورة كُسْكِيْرِي ، والمدودة كُحْمِيْرِي (والألف والنون  
 المشبهتين بهما) وذلك إذا كانتا فى صفة أو علم مرتجل ، وكذا فى اسم  
 جنس وكانت الألف التى قبل النون خامسة أو سادسة ، وتصير فى التصغير  
 خامسة بحذف حرف كعبوثران<sup>(١)</sup> ، إذ تحذف الواو — كما سيحىء إن شاء  
 الله تعالى — فتصير عبيثران ، أو رابعة وليس الاسم على فعلا ، ولا على  
 فعلا ، ولا على فعلا ولا فعلا<sup>(٢)</sup> ، وأما العلم المنقول فكما حكم المنقول  
 منه (وألف أفعال جمعاً) فإنه يفتح ما بعد ياء التصغير هذه ، نقول : طليحة  
 وسكيري وحميراء وسكيران ونديمان وعثمان وضربيان فى ضربان ، وكذا  
 لو سعى بواحد منها كأجبال ، ولا حاجة إلى قوله : جمعاً ، لأنه لا يكون إلا

(١) العبوثران والعبيثران (بضم التاء) ، وتفتح ثاؤهما من معانيه : الأمر الشديد والشمر  
 والمنكروه ، وشجرة كثيرة الشوك لا يخلص منها من يشاؤها ، تضرب مثلاً لكل أمر شديد  
 (القاموس المحيط ٢/ ٨٤ .)

(٢) الأمثلة على التوالى حومان سرحان سلطان ورشان وهو طائر شبه الحمامة  
 والأنثى ورشالية .

كذلك<sup>(١)</sup> وإنما فتح ، أما مع « تاء التأنيث » فليكونها كلمة مركبة مع الأولى ، وإن صارت كبعض حروفها من حيث دوران الإعراب عليها ، وآخر أولى الكلمتين المركبتين<sup>(٢)</sup> مفتوح ، فصار حكم التاء في فتح ما قبلها في المكبر والمصغر سواء ، وأما مع ألفي التأنيث فاشفاقاً عليهما من أن ينقلبا ياء وهما علامة التأنيث ، والعلامة لا تغير ما أمكن ، أما لزوم انقلاب علامة التأنيث ياء في المقصورة فظاهر ، وأما في الممدودة فالعلامة وإن كانت هي الهزمة التي أصلها الألف قلبت همزة ، والألف التي قبلها للند ؛ لكن لما كان قلب ألف التأنيث همزة لا وواو ولا ياء للألف التي قبلها ، لئلا لو قلبت إلى أحدهما وجب مصيرها إلى الهزمة لما سيأتى في نحو : كساء في الإعلال — إن شاء الله تعالى — كان يلزم من قلب الأولى ياء قلب الثانية ياء أيضاً ، وأما مع الألف والنون المشبهتين فالخافاً لهما بما شبا به ، وأما مع ألف أفعال فإبقاء على علامة ما هو مستغرب في التصغير أخصي الجمع ، لأنهم — كما سيجيء — لم يصغروا من صيغ الجمع المكسر إلا أوزان جمع القلة الأربعة ، فكان الجمع يستنكر في الظاهر مع التصغير ، فلم يبقوا علامته لم يحمل السامع المصغر على أنه مصغر الجمع لتباين بينهما في الظاهر ، وكان عليه أن يذكر ألف التثنية ويأوها ، وواو الجمع وألف جمع الثمؤنث فيستثنيا كما استثنى تاء التأنيث وما ذكر معها ، فإنه لا يكسر ما بعد ياء التصغير مع المذكورات أيضاً ، وكذا كان عليه أن يستثنى المركب نحو : بعلبك ، ( ولا يزداد على أربعة ) قال الرضى<sup>(٣)</sup> : عبارة ركيكة مراد بها أنه لا يصغر الخماسى ، أى

(١) قد يأتي وزن إفعال (بكسر الهزمة) في المصدر نحو لإكرام إدخال ، لإخراج ، فالألف في مثل هذه الكلمات — وإن كانت للمصدر — إلا أنها تنقلب في التصغير (ياء) بخلاف أئب (أفعال) بفتح الهزمة جمع القلة فإنها تبقى كما هي .

(٢) لفظة ( المركبتين ) غير موجودة في مخطوطة ( م ) .

(٣) أورد الرضى في شرحه ما يلي ( ٢٠٢/١ ) عبارة ركيكة ، مراده منها أن لا يصغر

الخماسى ، أى لا يرتقى إلى أكثر من أربعة أحرف أصول في التصغير ، لأن للاسماء ثلاث —

لا يرتقى إلى أكثر من أربعة أحرف أصول في التصغير ، لأن الأسماء ثلاث درجات : ثلاثى ورباعى وخامسى ، فيصغر الثلاثى ويزاد عليه ، أى يرتقى عنه إلى الرباعى أيضا فيصغر ، ولا يزداد على الرباعى ، أى لا يرد الارتفاع عليه بل يقتصر عليه ، ولا يصغر الخماسى فإن صغرتة على ضعفه فالحكم ما ذكره من حذف الخامس أو غيره ، ( ولذلك ) أى لأنه لا يرتقى عن الرباعى ( لم يجرى فى غيرها ) أى فى غير ذى تاء التأنيث <sup>(١)</sup> ، وذى ألتية ، وذى الألف والنون المشبهتين بهما ، وذى ألى أفعال ، وكذا فى غير ما ذكرنا أيضا ، بل وغير المنسوب أيضا نحو : عَمَّيرى ، ومَسَّيلينى ، وكان عليه أن يستثنيهما هنا أيضا ( إلا ) ثلاثة أوزان ، لأنه إن كان ثلاثيا فتصغيره ( فُعل و ) إن كان رباعياً ، فإن لم يكن مع الأربعة مدة رابعة فتصغيره ( فُعيعل ) وإن كانت فتصغيره : ( فُعيعل ) وقد خولف فى الوزن هنا ماسبق من اعتبار الحروف الزائدة <sup>(٢)</sup> والأصلية ، إذ يدخل فى فُعيعل : جعيفر ، وأكيلب ، وحمير ، ومسيجد ونحوها ، وفى فُعيعل : مفيتيح وتمثيل ونحو ذلك ، ومن ترتيبها : إذ يقال : وزن أو يدر تصغير أدر : فُعيعل لأهيفل قصدأ للاختصار بحصر أوزان التصغير فيما تشترك الألفاظ فيه بحسب الحركات المعينة والممكنات ، لا بحسب زيادة الحروف وأصالتها وترتيبها ، فوزنوها بوزن يكون فى الثلاثى دون الرباعى لسكونه أكثر منه وأقدم بالطبع ، فإذا احتاج إلى زيادة على الفاء والعين واللام كررت العين دون الفاء واللام ، لأن الفاء لا يكون فيها زيادة التضعيف ، واللام يلتبس معها بوزن الرباعى الأسمى ، والمقصود - كما ذكر -

— درجات : ثلاثى ورباعى وخامسى ، فيصغر الثلاثى ويزاد عليه يرتقى منه إلى الرباعى أيضا فيصغر ، ولا يزداد على الرباعى ، أى لا يزداد الارتفاع عليه ، بل يقتصر عليه ، فإن صغرتة على ضعفه فالحكم على ما ذكر من حذف الخامس .

(١) فى مخطوطة (س) فى غير ذى التاء

(٢) فى مخطوطة (س) الزوائد بدل : الزائدة

وزن الثلاثي ، فإن لم يقصدوا هذا الحصر المذكور وزن كل بناء بما يليق<sup>(١)</sup> به ، فيقال : دَرَبِهِم : فُعَيْلِل ، وُحْمِيرٌ : فُعَيْلٌ وُمْقَيْتِلٌ : مُمْفَيْعِلٌ ، ونحو ذلك ، وقوله في غيرها ، لأنه فيها يجيء غير الأمثلة الثلاثة ، ولا يجيء شيء من الأمثلة الثلاثة إلا قبل ألف التأنيث وما ذكر معها .

( وإذا صغر الخماسي على ضعفه ) ، أي مع ضعف تصغيره لثقله ، ( فالأولى حذف الخامس ) ، لأن الكلمة ثقيلة بالخمسة الأصول ، فإذا زدت عليها « ياء » التصغير زادت ثقلًا ، وسبب زيادة الثقل - وإن كان - زيادة الياء ، لكنه لا يمكن حذفها ، إذ هي علامة التصغير فحذف ما صارت به الكلمة على حالة تؤدي إلى الثقل بزيادة حرف آخر عليها وهو الخامس ، لا يقال : هلاّ جاز إبقاء الخامس ، وغايته أن يكون مثل مزيد الخامس ، لأننا نقول : تلك الزيادة ليست بقياسية فلا تكثر في الكلام ، وأما التصغير فقياسي ، فيؤدي إلى كثرة وجود التثقيب في الكلام ، ( وقيل ) : الأولى حذف ( ما أشبه الزائد ) بشرط أن يكون رابعًا ، ولو صرح به المصنف لكان أولى ، فلا يحذف الميم من جحمرش ، ومشابهته للزائد إما أن يكون من حروف « اليوم تنساه » ، كما لو ثبت فرزق « بالتاء » ، أو بأن يكون مشابهًا لشيء منها في المخرج كالبدال في : فرزدق ، فإنها تشبه التاء ، فتحذف على هذا القول : التاء من الأول والبدال من الثاني ، لأنه إذا لم يكن بد من حذف ، فحذف ما أشبه الزوائد أولى ، والأكثر على حذف الآخر لكونه أولى بالتغيير ، ( وسمع الأَخْفَشُ ) تصغيره بإثبات الحروف الخمسة كراهة لحذف حرف أصلي ، فيقال في سفرجل : ( سفيرر جَلٌّ ) بإبقاء جميع الحروف

---

(١) يقصد صاحب المناهل بهذا الوزن ( الوزن الصرفي ) الذي تعامل فيه الكلمة عند الوزن بحسب حروفها الأصلية والزائدة ، وهذا الوزن الصرفي كما ذكر المؤلف يختلف عن الوزن التصغيري .

وفتح الجيم ، ( ويرد<sup>١</sup> ) ما قلب فيه حرف آخر في المنكسر وهو جود سبب  
زال ذلك السبب بالتصغير ( نحو : باب وناب ) ، فإن أصلهما : بوب ونهيب :  
قلب حرف العلة فيهما ألفا لتحركة وانفتاح ما قبله ، ( وميزان ) ، فإن أصله :  
موزان بواوسا كمة قلبت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، ( وموقظ ) :  
فإن أصله : مُمِظ . قلبت الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها ( إلى أصله )  
فيقال : بوب ونهيب وموزين وميِّظ ( لذهاب المقتضى ) لذلك القلب بنهاب  
جميعه في : ميزان ، لانضمام الميم وانفتاح الواو ، وجزئه في الباقي ، أما في :  
باب وناب فلعدم انفتاح الأول ، وأما في : موقظ ، فلعدم سكون الياء ،  
( بخلاف ) ما لم يُزل التصغير سبب قلبه نحو ( قائم ) ، فإن سبب قلب الواو همزة  
عند المصنف كونه اسم فاعل لفعل أعل وذلك لا يزول بالتصغير ( وراث ) :  
وهو المال الموروث ، أصله : وراث ، فإن سبب قلب الواو « تاء » كونها  
مضمومة في الأول ، وذلك باق في التصغير ، ( وأدد<sup>(١)</sup> ) : وهو علم لأبي قبيلة  
من اليمن ، يريد أصله : ودد بالواو المضمومة : استثقل الابتداء بها فقلبت  
همزة ، وذلك باق في التصغير ، فلا يرد شيء منها إلى أصله ، بل يقال : قوبثم ،  
و تريت وأد يد ، قال الرضي<sup>(٢)</sup> : ولا أدري أى شيء حملهم على دعوى انقلاب  
همزة أدد عن الواو ؟ وما المنع من كونه<sup>(٣)</sup> من تركيب أدد ، وقد جاء منه  
الأد بمعنى الامر العظيم ونحو ذلك ، ( وقالوا عبيد ) في تصغير عبيد ، وأصله :  
عويد . قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، وقد زال ذلك في التصغير  
لانضمام ما قبلها وتحركها ، فكان القياس أن يصغر « عبيد »<sup>(٤)</sup> على « عويد »

(١) قال في القاموس المحيط ( ١ / ٢٧٤ ) : فى مادة . الأد : وأدد كسر : مصروفا  
وبضمتين : أبو قبيلة .

(٢) نس ما قاله الرضي في شرحه ( ١ / ٢١٧ ) . ولا أدري أى شيء دعاهم إلى دعوى انقلاب همزة  
أدد عن الواو ، وما المنع من كونه من تركيب ( أدد ) وقد جاء منه الإد بمعنى الأمر  
العظيم وغير ذلك .

(٣) فى مخطوطة (ص) : من أن يكون .

(٤) لفظه : عبيد غير ثابتة فى مخطوطة (ق)

لكنهم إنما فعلوا ذلك (اقولهم) في جمعه (أعياد) ، والتكسير والتصغير من واد واحد ، وإنما لم يقولوا في جمعه : أعواد فرقا بين جمعه وجمع : عود ، ولو قال : وقالوا عبيد فرقا بينه وبين تصغير عود لكان أولى ، ( فإن كانت ) في المكبر (مدة ثانية<sup>١</sup>) من ألف أو ياء ساكنة مكسور ما قبلها ، ( فالواو لازمة )<sup>(١)</sup> يجب في التصغير قلبها إليها لانضمام ما قبلها ، ( نحو : ضوِيرِب في : ضارب ، وضوِيرِب في : ضيراب ) فإن كانت واو افسى باقية بحالها نحو : طويِعير في طومار<sup>(٢)</sup> ، ( والاسم ) السكّان ( على حرفين ) بسبب حذف شيء منه معلوم ( يُرد محذوفه ) في التصغير لتتم بنية فُعيل ( تقول في عدة ) : والمحذوف منها « الفاء » وأصلها : وعدة ، ( و ) في ( كَل : اسما ) ، وأصله أأكل بزنة أقتل : حذف فاءه لما بيأتى - إن شاء الله تعالى - ، ثم حذفت همزة الوصل لهدم الاحتياج إليها ، إذ لم يبق في الأول إلا الكاف وهي متحركة : ( وعيدة وأكَيْل ) برد الفاء ، لتتم بنية فُعيل ، ولا اعتداد بالتاء في عدة لكونها كلمة أخرى - كما تقدم - وقوله اسما : قيد لُكَل « أي إذا سمى » به لأنه إذا كان فعلا لا يصغر ( وفي ) تصغير ( سَه ومُذ ) إذا كان مذ ( اسما ) أي علما أو ظرفا لا حرفا ، والمحذوف منهما العين : ( مُستيهة ومُنِيذ ) بردها إلى أصلهما ، إذ أصل سه : سته ، وفيه ثلاث لغات : سه<sup>٣</sup> « بحذف العين » وست « بحذف اللام » مع فتح السين ، فيها والثالثة : است « بحذف اللام وإسكان السين » ، والهجى « بهمزة الوصل » وأصل مذ : منذ بزعم النحاة ، وقال الرضى<sup>(٣)</sup> : لادلل عليه فيصغر عنده علما تصغير من إذا سمى به ، وسيأتى إن شاء الله تعالى ،

(١) سقطت كلمة ( لازمة ) من مخطوطتي ( ن ) ، ( س ) ولكنها واردة في متن الشافية ٢١٧/١ من شرح الرضى  
 (٢) الطومار : الصحفة — القاموس المحيط ٧٩/٢ ، وقد كتبت لفظة طويِعير بغير الياء الثانية في مخطوطة ( س ) وهو تصحيف  
 (٣) نص ما وزد في شرح الرضى ٢١٩/١ : قوله ( وفي مذ ) هذا بناء على أن أصله منذ وقد ذكرنا في شرح الكافية أنه لم يقم دليل عليه .

(وفى) تصغير (دم وحير) والمحدوف منهما اللام (دمى وحويح) بردهما إلى أصلهما، ولام دم « ياء » ولام حر « حاء » لقولهم فى الجمع : أخرج ، والحذف فيما ذكر على غير قياس إلا : عدة فهو على القياس كما يجىء فى بابہ .

(وكذلك<sup>(١)</sup>) باب اسمهم وابن وأخت وبنت وهنت : يعنى إذا حذف اللام وأبدلت منها<sup>(٢)</sup> همزة الوصل فى أول الكلمة ، أو التاء فى مقام اللام ، فإنه لا يتم بالبدلين بنية التصغير ، بل لابد من رد اللام ، وإنما قلنا إن الهمزة والتاء بدلان من اللام ، لأنهما لا يجامعانهما ، وإنما لم تتم البنية بهمزة الوصل لأنها غير لازمة ، بل لا تكون إلا فى الابتداء ، فلو اعتد بها لم تبق البنية فى حال الدرج إن سقطت الهمزة ، وإن لم تسقط خرجت همزة الوصل عن حقيقتها ، لأنها هى التى تسقط فى الدرج ، وإنما لم يعتد بالتاء فى البنية لما فيها من رائحة التأنيث ، لاختصاص هذا الإبدال بالمؤنث دون المذكر ، قال الرضى<sup>(٣)</sup> : ولم يجىء من الكلمات ما أبدل من لامة تاء فىكون ما قبلها ساكنا ويوقف عليها بالتاء إلا سبع كلمات : أخت ، وبنت ، وهنت<sup>(٤)</sup> ، وكيت ، وذيت ، وثنتان ، وكلتا عند سيبويه ، فنقول فى تصغيرها : بُنى ، وُسْمى ، وأخيه وبنية ، وُهنية ، وُهنية ، لأن لامها ذات وجهين ، وأما الاسم على حرفين من أصل الوضع ، كما إذا سميت بمن ، أو كنت لا تعرف أن الذهاب منه أى شيء .

(١) فى متن الشافية بشرح الرضى (٢١٧/١) وكذلك باب ابن واسم واخت . . . .

(٢) فى مخطوطة (س) : وأبدلت منه

(٣) عبارة الرضى فى شرحه على شافية ابن الحاجب (٢٢٠/١ ، ٢٢١) ولم يجىء من

الكلمات ما أبدل من لامة تاء ، فىكون ما قبلها ساكنا . ويوقف عليها تاء إلا سبع كلمات : أخت ، وبنت ، وهنت ، وكيت ، وذيت ، وثنتان ، وكلتا عند سيبويه .

وبلاحظ أنه عند تصغير هذه الكلمات اكتفى صاحب المناهل بذكر ثلاث منها ،

وزاد عليها تصغير كلمة : اسم ، لكن العلامة الرضى ذكر تصغير جميع الكلمات التى أوردها .

(٤) المن والهنة والهنت : كناية عن الشيء يستفحش ذكره .

هو ، فإنه تكزب في آخره <sup>(١)</sup> « ياء » قياسه على الأكثر ، لأن أكثر ما يحذف من الثلاثي اللام دون اللغاء والعين ، وأكثر ما يحذف من اللام حرف العلة ، وهو إما « واو » أو « ياء » ، ولو زدت واو أو وجب قلبها ياء ، لاجتماعها مع الياء الساكنة قبلها ، فحُتت من أول الأمر بياء فتقول : منى ، ( بخلاف ) ما بقى منه بعد الحذف ما يتم به بنية التصغير نحو : ( باب مَنِيَّت ) مما حذف عينه ، مما هو على وزن : فيعل في الأصل من المعتل كمنيت ، ومسيّد وجيد ، فإن أصلها : منيت ، ومسيّد ، وجيّد على فيعل ، حذف العين لما سبقت إن شاء الله تعالى ، ( وهار ) <sup>(٢)</sup> فإن أصله : اسم فاعل من هاربهور حذف « عينه » ( وناس ) فإن أصله : أناس ، والحذف في هذه الثلاثة لا أهلة موجبة ، بل للتخفيف ، فلا يرد المحذوف لعدم الحاجة إلى رده ، بل نقول : منيت ، وهوير <sup>(٣)</sup> ونويس .

( وإذا ولي ياء التصغير واو ) كعروة ، ( أو ألف منقلبة ) كعصا ، ( أو زائدة ) كرسالة ( قلبت ياء ) إذ لا بد من تحريك ما بعد « ياء » التصغير ، لوقوعه حينئذ موقع لام فُعليل ، أو عين فُعيعل ، فإن كانت « واو » ووجب قلبها ياء لاجتماعها مع الياء وسبق الياء بالسكون ، وإن كانت « ألفا » فلوردت إلى الواو وجب قلبها ياء ، فقلبها ياء من أول الأمر أولى ، والكلام هنا في غير ذى الزيادتين ، فلا يرد نحو مقاتل حيث تحذف ألفه ولا تقلب ، ( وكذلك الهمزة المنقلبة ) عن واو أو ياء ( بعدها ) أى بعد الألف الزائدة يجب ردها

(١) في مخطوطه (س) في آخره في التصغير .

(٢) هار البناء : هدمه نهار وهو هائر وهار : القاموس المحيط ١٦٢/٢

(٣) أثبت الرضى في شرحه ٢٤٤/١ رأياً آخر للمارني وأنه كان يرد هار إلى أصله

فيقول : هوير ، كما أن سيبويه قال في ناس : أنيس وقد حكى يونس عن جماعة هوير فقال سيبويه : هذا تصغير هائر . لا تصغير هار .



في التصغير إلى أصلها من « الياء » كراء ، فإن أصله : رداى ، أو « الواو » كعطاء ، فإن أصله : عطاو : قلبت الياء والواو فيهما همزة لما سبأني في الإعلال إن شاء الله تعالى ، فيجب ردهما في التصغير لذهاب علة قلبهما همزة - كما يأتي في الإعلال - ثم تقاب الواو ياء لانكسار ما قبلها ، فنقول في ( نحو ) عروة : ( عُرِيَّة ) ، قلبت الواو ياء ، ( و ) في نحو عصا ( عَصِيَّة ) وفي نحو رسالة ( رَسِيَّة ) وتصحيحها ( أى الواو ) ( في باب أسيد وجديل ) ، أى إذا كانت متحركة قبل اللام ، سواء كانت أصلية كأسود ، أو زائدة كجدول ( قبل ) ، والأكثر القلب ، وإنما جاز على قلة تصحيحها لقومها بالحركة وكونها ليست محل التغيير ، ( فإن اتفق ) بسبب التصغير ( اجتماع ثلاث ياءات حذفت الأخيرة نسبياً ) بشرط أن يكون طرفاً ، أو في حكم الطرف كعبيّة ، وأن تكون الثانية مكسورة في غير الجارى على الفعل ، ولو صرح به لكان أولى ، بخلاف مصغر عدوان فإنه يقال فيه : عُدَّيْن ، وبخلاف مصغر نحو : حى ، فإنه يقال فيه : حِيَّي ( على الأوضح ) يحتمل تعلقه بحذفت ، فيكون إشارة إلى ما روي عن الكوفيين من عدم الحذف ، قال الرضى <sup>(١)</sup> : وليس بشهور من مذهبهم ، ويحتمل تعلقه بنسبياً ، فيكون إشارة إلى <sup>(٢)</sup> « ما ذهب إليه أبو عمرو في آحى » ، كما أنه قال : حذفت الأخيرة نسبياً مطرداً على الأوضح ، فيكون على الأوضح إشارة إلى ، عدم الاطراد على قول أبي عمرو ، لاستثنائه مصغر آحوى على آحى واجتماع ثلاث ياءات وحذف الأخيرة ، ( كقولك في : عطاو وإداوة <sup>(٣)</sup> وفاوية ومعاوية : عَطَيَّ ) ، أصله : عطاي قلبت الهمزة ياء ،

(١) عبارة الرضى : ( ٢٣٥/١ ) من شرح كافية ابن الحاجب : بل قال الأندلسي والجوهري : إن ترك الحذف مذهب الكوفيين ، وأنا أرى ما نسباً إليهم وما منهما .  
(٢) من أول قوله : ما ذهب إليه أبو عمرو إلى آخر ما بين القوسين غير وارد في مخطوطة ( س ) .

(٣) الإداوة ( بكسر الهمزة ) المطهرة ، وهي لئام من جلد يتخذ للحمية ، <sup>(٤)</sup> <sup>(٥)</sup>

(وأدبى) ، أصله : أدبوة : قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها فصار : أدبية ، غذفت الأخيرة ، (وفووية) ، أصلها : فووية قلبت الواو ياء لما تقدم فصار : فوية ، غذفت الأخيرة ، (ومعية) وأصله : معوية ، لأنها غذفت الألف منه - لما سبأني - ، ثم قلبت الواو ياء فصارت : معية ، غذفت الأخيرة ، (وقياس أحوى)<sup>(١)</sup> ونحوه مما هو على وزن أفعل من المعتل اللام والعين أن يصغر على (أحى غير منصرف) ؛ لأن أصله أحيوي ؛ بقاء الألف ياء لانكسار ما قبلها ، وقلب الواو ياء لما عرفت ، وأدغم ياء التصغير فيها ، وحذفت الألف نسيا فيمنع<sup>(٢)</sup> من الصرف ، لأن وزن الفعل وإن لم يبق بالحذف ، فقد بقي ما يرشد إليه من زيادة الفعل ، (وعيسى) بن عمر (بصرفه) لذهاب الوزن ، (وقال أبو عمرو : أحى) ببقاء الكسرة على الياء وحذفت الثالثة لانسيا ، بل كما حذفت في قاض ، والتنوين فيه كالتنوين في : جوار على الخلاف المعروف في النحو ، ووجهه أنه شبهه بالفعل لموازنته له نحو : أحيى ، فكما أنها لا تحذف فيه الثالثة لم يحذفها نسيا في أحى ، (وعلى قياس أسبيد) من التصحيح على لغة تصغير أحوى (أحيو) بقاء الكسرة والتنوين ، إذ لم يحذف الثالثة نسيا لعدم اجتماع الياءات ، والخلاف في امتناعه وانصرافه كما في جوار ، وكذلك تحذف الياء المشددة المتطرفة الواقعة بعد ياء مشددة إذا لم تكن الثانية للنسبة ، تقول في تصغير : مروية : اسم مقول من روى : مريئة ، بخلاف ما لو كانت للنسبة فلا تحذف ، تقول في تصغير غزوى المنسوب إلى الغزو : غزيسى ، (ويزاد في المؤنث الثلاثي بغير تاء تاء ،

(١) الأحوى : وصف من الحوة (بضم الهاء) وقال الأصمعي : الحوة حمرة تضرب إلى السواد والحوة أيضا : سمرة الشفة ، يقال رجل أحوى ، وامرأة خواء ، وبغير أحوى : إذا خالط خضرتة سواد وصفرة (مختار الصحاح ١٠٤) .  
(٢) في مخطوطة (س) فيمنع .

كأذينة<sup>(١)</sup> في أذن، (وعينته) في عين، لأن التصغير يورد في الجلفند معنى الوصف، فقولهم: أذينة، بمنزلة قولك: أذن صغيرة، فكما أنك تلو أنت بالوصف الصريح أنك بالتاء فيه، كذلك تأتي بها فيما يفيد معناها ومنها التصغير، وما حذف منه حرف في التصغير حتى صار ثلاثيا فله حكمه في إتمام التاء، كسواء تقول في تصغيرها: سمية، (وعرب) في عرب، (وعرب) في عرب، في عرس، والعرس «بكسر العين»: امرأة الرجل، «وبالنظم»: ولجة العرس (شاذ)، والقياس بالتاء، لأنهما مؤنفتان سماعتان، (بمخلاف الرباعي) فلا تزايد فيه للتاء، (كعقرب) في: (عقرب)، إذ تنقل بزائدتها، (وقد يدعى) في تصغير قدام، (ووريشة) في تصغير وراه: (شاذ)، والقياس فيه: قد يدعى ووريشة، هذا على القول بأن لام وراه همزة من ورأت بكذا، أي تمازت به، وأما على القول بأن لاه «واو» أو «ياه» من: ورأت بكذا، وهو الأشهر فليس مما نحن فيه، أي مما ثبتت التاء فيه من الرباعي، وهذا على هذا القول: ورية لا غير، (وتحذف ألف التانيث المقصورة غير الرابعة)، لأنها للزومها للكلمة، وكونها ساكنة على حرف زات بمنزلة حرف منها، فكما تحذف الحرف الأصلي الزائد على الأربعة تحذف هي، وكما ثبتت رابعا ثبتت رابعة (كجججج) في جججج، وهي قبيلة من الأنصار، (وحويي) في (حو لايا)<sup>(٢)</sup> وهي اسم موضع يحذف ألف التانيث فيهما، وقب الألف الوسطى في «حو لايا» ياء لوقوعها بعد كسرة التصغير وإدغامها في الياء، (وثبتت الممدودة مطلقا)، أي رابعة كجججج، أو خامسة كججججج (ثبوت الثاني) من المركب (في) نحو (بعلبك) لكونها كلمة على حرفين، وكما ثبتت تاء التانيث لقوتها بالحركة.

(١) في معنى العافية يشرح الرضى (٢٣٧/١) كعينته وأذينة.

(٢) عبارة المتن في شرح الرضى (٢٣٧/١): وتحذف ألف التانيث المقصورة غير

الرابعة كجججج وحويي في: جججج وحو لايا.

(وللدة) بل حرف الفلة، ولو قال كذلك لكان أولى، يشمل نحو :  
 جَلَّوْزٌ لِلضَّخْمِ<sup>(١)</sup> الصَّبَاحُ، وَفَلَيْقٌ لِلنَّخْوِخِ الْمُتَفَاقِ عَنِ نَوَاهِ، وَنَحْوُ مَسْرُولٍ ،  
 قَوْلُهُ (الواقعة بعد كسرة التصغير) أَى الكسرة التى تحدث فى التصغير بعد  
 ياءه (تنقلب ياء) لمناسبة الكسرة التى قبلها، ويجب صكونها إن لم تكن آخر  
 الكلمة كأربط فى : أرطى، أو يكن بعدها ما يقتضى فتحها كتريشية فى :  
 ثرقة، وإعنا تنقلب ياء (إن لم تكن)<sup>(٢)</sup> تلك المدة (إياها) يعنى ياءه ؛  
 لأن الياء لا تنقلب ياء نحو : منيديل، وتلك للمدة إما ألف (نحو) يحتاج  
 فيصغر على : (مفتيح و) إما واو نحو : كَرْدُوسٌ لِلجَاعَةِ<sup>(٣)</sup> الخيل، فيصغر  
 على : (كريدلين)، ويصغر : جَلَّوْزٌ عَلَى : جَلَيْلِيْزِ . وَمَسْرُولٌ عَلَى : مَسْرِيْلٍ .

واعلم أن الاسم الثلاثى ذا الزيادة الواحدة لا يحذف منه شيء ، (و) أما  
 (ذو الزياتين غيرها)، أى غير المدة المذكورة (من الثلاثى) فإنه يحذف أقلها  
 فائدة) ثلاثيخرج ببقائهما معا عن أوزان التصغير (نحو مُطَيَّرِيقٌ)<sup>(٤)</sup> فى منطلق،  
 فيه زيادتين : الميم والنون، والميم أكثر فائدة لاطراد زيادتها شئ : اسم  
 الفاعل، واسم المفعول من غير الثلاثى المجرى، (وَمُغَيَّرِيقٌ) فى مفتلم والغلة : شدة  
 شهوة النكاح، فإن فيه زيادتين : الميم والتاء، والميم أكثر فائدة لمثل ما ذكرنا  
 فى منطوق، فيجب حذف النون والتاء وإبقاء الميم فيها، (و مضرب) فى :  
 مضارب يحذف الألف، (و مُقَيَّدِمٌ) فى : مقدم، يحذف إحدى الدالين،  
 وإبقاء الميم فيها لما تقدم، وقد ظهر معنى قوله : (فى منطلق و مُفْتَلَمٌ و مُضَارِبٌ  
 و مُقَدِّمٌ)، ولو قال مكان قوله : نحذف أقلهما فائدة : بُسِّى الْفُضْئَلِ، كما قال

(١) هذا من معانيه، لأن من معانيه أيضا : البندق (القاموس المحيط ١٦٩/٢)

(٢) عبارة المتن كما فى شرح الرضى (٢٤٩/١) : إن لم تكنها .

(٣) الكر دوسة (بالضم) : قطعة عظيمة من الخيل، وكل عظمين النخيل فى مفصل  
 (القلموس المحيط ٢٤٥/٢) .

(٤) عبارة متن الداية (٢٤٩/١) : كطليق .

فيا هذه لكان أولى ، لأن الواجب إنما هو إبقاء الفتح والنقل لا ينحصر في كثرة الفائدة ، بل قد يكون بها ، وقد يكون غيرها كالنحدر الهزلة « الأندد »<sup>(١)</sup> أولى بالإبقاء من « النون » ، وكذلك أحد الواجدين من كرو الحرف الأصلي ، نجيم « منفتح »<sup>(٢)</sup> أولى بالإبقاء من النون ، « نجان تلويا » أى الزياتين في الفائدة بأن لم يكن لأحدهما مزية على الأخرى (فخبر) في حذف أيتها هئت (كقديسة وقليسية)<sup>(٣)</sup> في تصغير قلنوه وفيها زيادتان هما : النون والواو ، ولا مزية لإحدهما على الأخرى<sup>(٤)</sup> (وحبب خطو حبب خط) في تصغير : منطى ، وهو صغير البطن ، وفيه زيادتان : النون والألف ، فإن حذف الألف قلت حبب خط ، بإجراء الإعراب رفعا ونصبا وجرا على الطاء ، وإن حذف النون قلبت الألف ياء لوقوعها بعد كسرة التصغير ، ثم يصل إعلال قاض .

وأما المدة فيجب بقاؤها لصم إخلالها بالبنية ، كما فتب في : مفتاح ، (وذو) الزيادات (الثلاث غيرها) أى غير المدة فتبقى لما عرفت . كما قد يم في تصغير : مقادير اسم رجل مثلا (تبقى للفضلى منها) ، وتحذف المتعدولتان (كقبيص في مقننس) ، وفيه : ثلاث زيادات « الميم والنون والسين » ، فتبقى الميم ، لأنها أفضل - لما عرفت - وتحذف النون والسين ، (وتحذف زيادات الياهي كلها) ، أى واحدة كانت كمدحرج ، أو أكثر كما سيأتى (مطلقا) أى سواء كان بعضها أفضل على غيرها أم لا ، (غير المدة) فإنها تبقى ، (كقبيص في مقننس) ، وفيه زيادتان : الميم وإحدى الراءين ، والميم أفضل فحذفنا معا ، (وحريجيم في احرنجام) ، وفيه ثلاث زيادات : الهزلة والنون

(١) الأندد والبلندد : العديده المتصومة كالأندد .

(٢) المنفتح : الضخم الأحمق .

(٣) في متن القاموس (٢٤٩/١) كقليسية وكقليسة .

(٤) قوله : على الأخرى نظير مذكور في مخطوطة (ص) .



تذكر وتؤنث، ثم جمعت على : دَوْبَرَات ، والحاصل : أن جمع الكثرة إن ثبت  
لواحد جمع قلة فأنت مخير بين الرد إليه ، أو إلى ذلك الواحد كغلمان ودور ،  
فإنه جاء لواحدهما جمع قلة أيضا، وهو غلّة وأدور، فإن شئت قلت غلبيمة  
وأدير، وإن شئت قلت : غلبيمُون ودَوْبَرَات، وإن لم يثبت لواحد جمع  
قلة، فإن ثبت له واحد مستعمل رددته إليه سواء كان جمعه عليه قياسيا، كدراهم  
ورجال، فتقول : دَرِيهَمَات ورَجَالُونَ ، أو غير قياسي ، كسحابين ومشابه  
في جمع : حسن وشبهه ، فتقول : حسِينُونَ وشبِيهُونَ ، وإن لم يثبت له  
واحد مستعمل رددته إلى واحد الذي قياسه أن يكون جماله كعبايد  
وعبايد<sup>(١)</sup> بمعنى متفرقات ، فتقول : هَيْدِيدُونَ وَعَبِيدُونَ ، لأن فعاليل جمع  
فعلول أو فظليل أو فطلال، وإنما رد جمع الكثرة إلى ما ذكر ، ولم يصغر على  
لفظه ، لأن المقصود من تصغيره تقليل العدد ، فعنى عندي غلبيمة : عدد قليل  
منهم ، وليس المراد تحقير ذواتهم ، فلم يجمعوا بين تقليل العدد بالتصغير  
وتكثيره بابقاء<sup>(٢)</sup> لفظ الجمع الكثير ، وأما اسم الجمع وجمع السلامة فاشتركان  
بين القليل والكثير على الأصح كما ذكره الرضى<sup>(٣)</sup> ، فتصغيرهما نظرا إلى القلة ،  
وأما اسم الجنس فحكمه حكم سائر المفردات ، إذ ليست الجمعية لازمة لمن جهة  
المعنى ، إذ يطلق على القليل والكثير .

(١) العبايد والعبايد بلا واحد من لفظهما : الفرق من الناس ، والميل القامون في كل  
وجه ( القاموس المحيط ١/٣١١ ) .  
(٢) في مخطوطه (ص) ببقاء .

(٣) عبارة الرضى في شرحه ( ٢٦٧/١ ) : وأما أسماء الجوع ففتركه بين القلة  
والكثرة ، وكذا جمع السلامة على الصحيح كما مضى في شرح الكافية ، فيصغر جميعها  
نظرا إلى القلة .

والفرق بين الجمع واسم الجمع سيأتي في الجمع إن شاء الله تعالى، وكذا بين اسم الجمع واسم الجنس، وإنما جمع الواحد المرود إليه ليعلم أن المصغر الجمع، وإنما جاز جمعه جمع التصحيح مطلقاً، سواء جمع مكبره جمع التصحيح أم لا، لأن التصغير أحدث فيه معنى الوصف الذي لم يكن في المكبر.

(وما جاء) من المصغر (على غير ما ذكر) <sup>(١)</sup> من مقتضى القراءد السابقة (كأن نبيسيان) في تصغير إنسان، قيل بناء على أنه فصلان، فإن قياسه حيثئذ: أميين - كما عرفت - (وعشيشية) في تصغير: عديهة والقياس: عشيصة بالخاق ياء التصغير وحذف الياء الواو (وأغيلة) في تصغير غلعة، والقياس: غليسة (وأصيصية) في تصغير صبية، والقياس: هبسية (علاذ) للخالفة القيس.

ولما ذكر المصنف أن التصغير يدل على التقليل، وكان في ذلك نوع غموض في بعض الأسماء أشار إلى بيانه فقال: (وقولهم: أصيغر منك، ودو بين هذا، وفوق هذا <sup>(٢)</sup> لتقليل ما بينهما) أي بين المفضل والمفضل عليه في نحو: أصيغر منك، والمظروبي وما أضيف إليه الظرف في نحو: فوق هذا ودوين هذا (من التظويت) <sup>(٣)</sup>، ويان ذلك في أصيغر منك ونحوه: أن المقصود من تعقير النعوت ليس تعقير الذات المفعولة، بل تعقير ما قام بها من الوصف الذي يدل عليه لفظ النعت، فعنى ضويرب: ذو ضرب حقير، فعلى هذا معنى أصيغر منك أن زيادته في الصغر عليك قليلة، لأن أفعال التفضيل: ما وضع لموصوف بالزيادة على غيره في المعنى المشتق — ومنه، فهو مفيد لتقليل الوصف، وفي فوق هذا ودوين هذا ونحوهما: أن الغرض من تصغير هذه

(١) نص عبارته متن الشافية (٢٧٣/١): وما جاء على غير ذلك كأنسيان . .

(٢) عبارة متن الشافية (٢٧٩/١) وفوقه .

(٣) قوله (من التظويت) ذكره الشارح على أنه من متن الشافية، ولكن شرح الرضى

لم يذكر ذلك، فلعلها من عبارات الشارح .



الأزمة والأمكنة قرب ، وأقربها مما أُضيفت اليه من ذلك الجانب الذي أقادته الظروف ، معنى : خرجت قبيل قيامك : قرب الخروج من اللثام من جانب القبلة ، ومعنى : وقفت دوين النهر : قرب وقوف من النهر من الجانب الجنوبي ، وقس على ذلك فهو معبد لتقليل الذات .

( ونحو ما أحسنه ) مما صغر من فعل التعجب ( شاذ ) ، وليس بقياس ، إذ التصغير من خواص الأسماء ، وإنما حرام عليه بمجرد عن معنى الحدث والزمان اللذين هما من خواص الفعل ، ومشابهته معنى لأفعل التفضيل ، ومن ثم (١) يبينان من أصل واحد ، فصار أفعل التعجب كأنه اسم فيه معنى الصفة ، كأسود وأحمر ، والصفة - كما تقدم - إما تقدم - إما صغرت ، فالتصغير راجع إلى ذلك الوصف المضمون ، لا إلى الموصوف ، ففي مثل : ما أحسنه التصغير راجع إلى الحسن ، وهو تصغير التلطف ، كما تقدم في بني ، كأنك قلت : هو حسن ، ( والمراد التعجب منه ) وهو مفعول نحو أحسن ، فإذا قلت : ما أحسن زيداً ، فالمراد بتصغير زيد ، لكن لو صغرت لم تعلم أن تصغيره من أي وجه ، أمن جهة الحسن أم من جهة غيره ؟ فصغرت أحسن تصغير الشفقة والتلطف ، لبيان أن تصغير زيد تصغير التلطف راجع إلى حسنه لا إلى سائر صفاته .

( ونحو جميل وكسعت لطائرين ) صغرتين ، ومثلها : سكيت لآخر خيل الخلبة ، وكذا (٢) نغير لطائر أيضاً ، ( وكسيت للفرس ) الذي لونه بين الخمر والمواد ( موضوع على التصغير ) ، كأن هذا جواب عن سؤال مقدر ، وتقديره أن يقال : إن هذه مصغرات لا يظهر فيها للتقليل معنى ، وقد ذكرت أن التصغير يدل على التقليل ، فأجاب : بأن التصغير المفيد للتقليل هو التصغير الطارئ على المسكوب ،

(١) في منظومة (من) : ومن ثمة .

(٢) النثر كمرود : اللابل وفراخ المصانير ، وتصغيرها جاء الحديث : يا أبا حمير ، ما نضل

التصغير ( القاموس المحيط ١٤٦/٢ ) .

وأما ما ذكر فهو موضوع على التصغير ، ولا مكبر له ، فليس مما نحن فيه ، وإنما نطقوا بأسماء الطير المذكورة مصغرة ، لأنها عندم مستصغرة ، والصغر من لوازمها فوضعوا الألفاظ على التصغير ، ولم تستعمل مكبراتها ، قال الرضى (١) :  
وأما كميته فهو تصغير أكت وكناه تصغير الترخيم ، وقد ذكرنا أن المراد بتصغير الصفة تصغير المعنى المضمون ، لا تصغير ما قام به ذلك المعنى ، والكتابة لون بلونه الصغر ، إذ هي لون يتخلص عن سواد الأدم ، ويزيد من حمرة الأشقر ، فهي بين الحمرة والسواد ، فوضعوا كميته على صيغة التصغير أصغر مضاه المضمون .

### — تصغير الترخيم —

(و) قد يصغر الاسم على غير ما تقدم ، ويسمى ( تصغير الترخيم ) ، وهو ( أن تحذف ) منه ( كل الزوائد ) ، سواء كانت واحدة أو أكثر ( ثم تصغر كحَمِيد في : أحمد ) بحذف الهزمة ، وسمى تصغير الترخيم ، لأن الترخيم : للتقليل ، يقال : صوت رخيم إذا لم يكن قويا ، ويجرى في العلم - كما مر - وفي غيره على الصحيح كفتح في مفتاح .

### — تصغير المبنيات —

ولما فرغ من بيان كيفية (٢) تصغير الأسم المتمكن أشار إلى كيفية تصغير غيره فقال : ( وخواف ) قياس التصغير في المتمكن ( باسم الإشارة والموصول ) ، أي بتصغير ما يصغر « بهما ، والباء في : باسم » للتعدية ، أي جعل تصغير اسم

(١) عبارة شرح الرضى ( ٢٨١/١ ، ٢٨٢ ) : وأما كميته فهو تصغرا كت وكناه تصغير الترخيم ، وقد ذكرنا أن المراد بتصغير الصفة تصغير المعنى المضمون ، لا تصغير ما قام به ذلك ، والكتابة .  
(٢) لفظ ( كيفية ) غير وارد في مشاطولة (س) ، وهو من جنس ( كميته ) .



المقصور (أولياً) بالحق باء التصغير فالهاء وقلب الألف بعدها باء، وزيادة ألف العوض، وهذه الضمة في المقصور والممدود هي التي كانت في : أولاً ، لا للتصغير فإذ اذ به الألف بدلا من الضمة (و) في تصغير الذي والتي (الذخا والتيا) زيادة بإد التصغير قبل الآخر هو فتح ما قبلها، وفتح الباء التي بعدها لما تقدم ، (و) تقول في المشي (الذي يمشي والذبيح واللتين بحذف ألف العوض قبل علامة المشي لا لبقاء الساكنين نسيا عند سيويوه ، (و) في الجمع المذكور (الذيون) والذبيحون « بضم الباء في الأول « وكسرهما في الثاني ، إذ الألف حذفت نسيك وإما طرد في المصفر : الذيون « رفعا » والذين « نعتيا وجرا » ، وحذف في المسكر : اللذون « رفعا » ، لأنه لما صغر شابه المتمكن ، فخرى جمعه في حال رفعة يخرى جمعه ، (و) في جمع المؤنث (اللتيات) بحذف ألف العوض ، لاجتماعها مع ألف الجمع ، واستغنى به عن تصغير اللاتي واللاتي عند سيويوه .

ثم ذكر المصنف أسماء رفضت العرب تصغيرها ، فقال : (ورفضوا تصغير الضمائر) لقلبة هبة المؤنث عليها يجمع قلة (١) تصغيرها ، إذ لا تقع صفات ولا موصوفات كأسماء الإشارة ، ولما هذه اللفظة لم تصغر أسماء الاستفهام والشرط فإنها تعابده الحرف ولا تصغر بكونها صفات وموصوفات ، ولذلك قال : (ونحو : أين ومعنى) (٢) من سائر أسماء الاستفهام والشرط ، (و) نحو : (أما ومن) من سائر الموصولات ، لكونها أوغل في هبة الحرف من الذي لكونها لا تعنى ولا يجمع ، ولأن وضع كبير معها على حرفين ، ولا يخرى مجراما في بولغها وللحذف بها ، (و) نحو (حيث ومنذ) من الظروف المبينة للانضمام (إضافة) ، وإما صغر : مذ لتصغيره بحذف النون منه بناء على أصله (٣) :

(١) لفظ ( قلة ) ساقط من مخطوطة (م).

(٢) في متن الهامية (٢٨٩/١) : ونحو : متى وأين ومن وما . . .

(٣) في مخطوطة (م) بناء على الأصل من . . .

منذ ، قال الرضى : ولا دليل عليه <sup>(١)</sup> ، (و) نحو (ألمن) فإن كان بصرفه  
 لكنه غير متصرف في الإعراب ، ولا تقع صفة ولا نحو وفاء وهو على حرفه  
 وكذا : عندئذ لكنه <sup>(٢)</sup> على ثلاثة أحرف ، (و) نحو (غير) ، فلم يصرف  
 مثل ، وإن كانت المظيرة ظلة للغة والكثرة ، كلما ناله لفتلونه في الممكن ،  
 لأنه لا يدخله لام ولا يثنى ، ولا يجمع ، وكذا : سوى وسوى بمعنى : غير ،  
 (و) نحو : (حسبك) تتضمنه معنى الفعل ، لأنه بمعنى : اكتف ، وما نحو  
 بعينه أيضا لا يصغر مثل : شرعك وكفيك ، وكذا جميع أسماء الأفعال ،  
 (والاسم) حال كونه (تاملا عمل الفعل) ، أى العدل المختص بالفعل ، بحيث  
 لا يعمل الاسم إلا لمسايقته ، وهو الرفع والنصب ، بخلاف الجر ، إذ لا يحتاج  
 في عمله إلى المسابقة للفعل ، وظاهر هذا الإطلاق يتم المصدر وغيره ، وظل  
 يفتية شبه الفعل عليه حاله العمل ، فكما لا يصغر الفعل لا يصغر شبهه ، وعليه  
 الرضى في شرح الكافية ، وأما في هذا الموضوع فأشار إلى تضمينه <sup>(٣)</sup> وقال  
 في التعليل : لأن الاسم إذا صغر صار موصوفا بالصغر - كما تقدم - ، فيكون  
 قولك ضوئرب بمنزلة قولك : ضارب صغير ، والأسماء العاملة عمل الفعل إذا وصفت  
 انزلت عن العمل ، فلا تقول : زيد ضارب عظيم عمرا ، أو ضارب عظيم الزيدان ؟  
 وذلك لبعده إذن عن مشابهة الفعل ، إذ وضعه على أن يسند ولا يسند إليه ،  
 والموصوف مسند إليه الصفات ، ثم قال : هذا في الصفات أعني اسم الفاعل والمفعول  
 والصفة المشبهة ، أما المصدر فلا يعزله عن العمل كونه مسندا إليه لقوة معنى الفعل  
 فيه ، <sup>(٤)</sup> إذ لا يعمل الفعل الذي هو الأصل في الفاعل والمفعول إلا لتضمنه معنى

(١) ورد هذا الرضى في شرحه (٢١٩/١) حيث قال : قوله : (و) (في مذ) هذا بناء  
 على أن أصله منذ ، وقد ذكرنا في شرح الكافية أنه لم يتم دليل عليه .  
 (٢) في مخطوطة (ص) : إلا أنه .  
 (٣) عبارة [الرضى في شرحه (٢٩١/١ ، ٢٩٢) : لأن الاسم إذا صغر صار موصوفا  
 بالصغر .  
 (٤) في مخطوطة (ص) : فلا يعمل

المصدر فيجوز على هذا أن تقول: أعجبتني ضربك الحديدُ زيدا، وضربَ بيك زيدا، (فن ثم) <sup>(١)</sup> أي فن جهة أنه لا يصغر تاملا حمل الفعل، ويفهم منه أنه يصغر إذا لم يكن تاملا عملا (جاز): زيد (ضو يرب) مثلا، (وامتنع عمرو) (ضو يرب زيدا) فهو هنا صحت وهو أن ظاهر إطلاقهم أنه لا يجوز أيضا: زيد ضو يرب، عمله في الضمير المستتر، وذلك بعيد، كيف وقد قال الرضي في شرح السكافية <sup>(٢)</sup>: وأما قولهم: أنا امرئ محض فوسير فرسخا، فأنا جاز لكون المعمول ظرفا، وتكفيه راحة الفعل انتهى، ومن المعلوم أن سويرا لا يتخلو عن الضمير.

تنبيه: لا يصغر أيضا: أمس وغد، وكذا عند سيديه كل زمان يعتبر كونه أولا وثانيا وثالثا ونحو ذلك، فلا تصغر أيام الأسابيع كالسبت والأحد والاثنين إلى الجمعة، وكذا أسماء الشهور كالحرم وصفر إلى ذي الحجة، قال ابن مالك: ولا يصغر الموضوع على التصغير ككعبت، ولا ما فيه معناه كقليل، ولا ما ينافيه ككثير.

### — باب المنسوب —

(المنسوب الملحق بآخره)، أي بآخر أصله وهو المنسوب إليه: (ياه معددة ليدل) أي الإلحاق أو الياء (على نسبته)، أي على نسبة ذلك الذي ألحق بآخر أصله الياء (إلى المجرى عنها)، وهو المنسوب إليه، مثلا: هاشمي: اسم ألحق بآخر أصله وهو: هاشم - لكون الياء زائدة - ياه <sup>(٣)</sup> مشددة لغرض الدلالة على نسبة الشخص <sup>(٤)</sup> الموصوف بأنه هاشمي إلى: هاشم، وهو المجرى عن الياء، وإنما افتقرت النسبة إلى علامة، لأنها معنى طارىء على الاسم،

(١) عبارة من الشافية (١ / ٢٨٩): فن ثم جاز ضو يرب زيد (بضم الباء في ضو يرب وإضافة زيد إليه)، وامتنع: ضو يرب زيدا. (بضمين فوق ضو يرب ونصب زيدا).

(٢) السكافية (٢ / ٢٠٣).

(٣) كلمة (ياه) غير مذكورة في مخطوطة (س).

(٤) كلمة (الشخص) لم تذكر في مخطوطة (س).

فلا بدله من علامة ، وكانت من حروف اللين خلفها ، وإنما أطلقت بالآخر ، لأنها بمنزلة الأعراب من حيث الصروض ، فوضع زيادتها هو الآخر ، وهو إنعالم تلحق الألف لثلاث صير الأعراب تقديريا ، ولثلاثا يلتبس بالمتصوِّب حال الوقف ، ولا فرو لأنه أمثل ، وكانت مشددة لثلاثا يلتبس بيا المتكلم ، وهو له لتبدله على نسبه : لينخرج ما لحقت آخره « ياء مشددة » للوحدة ، كروى وروم ، وزنجي وزنج ، وما لحقت آخره للمبالغة كاحرى ودو اري<sup>(١)</sup> ، وما لحقت لالمنى ككرسى ، فلا يقال لهذه الأسماء إنها منصوبة ، ولا ياء آتية إنها ياء النسبة .

ثم إن المنسوب قد تعرض له بسبب إلحاق الياء بآخر أصله تغييرات لذلك الأصل ، بعضها قياسي ، وبعضها شاذ ، فأشار المصنف إلى ذلك فقال :

( وقياسه حذف تاء التأنيث مطلقاً ) سواء كان ذو التاء علماً كككة والسكوة ، ومنه ما سمي بجمع المؤنث السالم كأذرع<sup>(٢)</sup> تقول فيها : أذرعى ، أما حذف الألف فلكونها رابعة نصاعداً في الآخر ، إذ التاء عارضة للتأنيث وغير منقلبة ، فتحذف - كما سيأتي - أو غير علم كالفرقة والصفرة ، بخلاف زيادة التثنية والجمع ، فقد لا يحدان في الجمع ، كما يجيء ، وإنما حذف حذرا من اجتماع التاءين قبل الياء وبعدها لو لم تحذف وكان المنسوب مؤنثاً ، إذ كفت تقول : كوفتية ، ثم اطردها في المنسوب المذكور نحو : كوفى ، (و) حذف (زيادة التثنية) وهى : الألف والنون ، أو الياء والنون فى نحو : مسلمان ومسلتان ، ومسلمين ومسلمتين ، (و) حذف زيادة (الجمع) أى الجمع على حد التثنية ، وهو جمع التصحيح المذكور بإرادة الفرد الكامل ، إذ الاستثناء ،

(١) فى القاموس المحيط (٣٢/٢) : واليهود وار به ودوارى : دائره .

(٢) أذرعان « بكسر الراء وفتح » بلد بالشام ، والنسبة أذرعى (بالفتح) « القاموس

أعنى قوله : إلا علة ، قد أعرب بالحركات يدل عليه ، وأما زيادة جمع المؤنث السالم فيعلم وجوب حذفها بما سيأتى من وجوب رد الجمع إلى الواحد ، وكذلك كان يعلم من هنالك وجوب حذف زيادة جمع المذكر السالم ، إلا أنه ذكره هنا لمعارضة المثنى في العلة واستثناء النظم المذكور ، وإنما حفت زيادتهما ، أما حذف الهمزة فواضح لدلالاتها على تمام الكلمة ، وبأن النسبة كجزء من أجزائها ، وأما حذف الواو والألف أو الياء المذكورة فليكونها إعراباً ، ولا يسكون الإعراب في الوسط ، وأيضاً لو لم تحذف لاجتماع العلامتان المتساويتان نحو مسلمانان ومسلمون ، وعلامتا التنية والجمع نحو : مسلمانون ومسلمونان ، فيكون في الكلمة إعرابان ، قوله : ( إلا علماً قد أعرب بالحركات ) هو استثناء مفرغ منصوب على الحالية ، أي تحذف زيادات المثنى والجمع في كل حال إلا حال كون أحدهما علماً قد أعرب بالحركات ، فلا تحذف الزبادتان . يبان ذلك : أنك إذا سميت بالمثنى والجمع على حده كضاربان أو ضاربون ، أو جارياً كما كان وعشرون ، الأكثر أن يعرب إعرابه قبل التسمية ، وقد تجعل النون في كليهما معتقب الإعراب بشرط ألا تتجاوز حروف الكلمة سبعة ، فلا تجعل النون في : مستعبان ومستعبتون معتقب الإعراب ، فإذا أعربت النون ألزم المثنى الألف والجمع الياء في الأغلب ، فإن أعربته على ما كان عليه قيل التسمية وجب الحذف أيضاً في النسبة ، إذ المحذور باق ، وإن جعلت النون معتقب الإعراب لم تكن الألف والياء للإعراب ، ولم تعد النون تمام الكلمة ، بل يصيران كسكران وعملين ، فيجب أن تنسب إليهما بلا حذف شيء ، نحو : بحراني وزيدني في النسبة إلى المسمى ببحران وزيدني ، ( فلذلك ) أي لوجوب حذف العلامة إن أعرب بالحروف ، وعدمه إن أعرب بالحركات ( جاء قنسريرى ) في المنسوب إلى ما لا يعرب بالحركات ، ( وقنسريني ) في المنسوب إلى ما يعرب بها ، وقنسرين بكسر القاف والنون وتشديد النون : بلد بالقام ، ( ويفتح الثاني من ) كل اسم ثلاثي مكسور العين



(نحو : نَمْر والدَّيْل) وإِبل تقول : نَمْرَى ودُوَيْل ودِيْلَة اللّام تعزير  
 الكلمة المبيّنة على الخفة ، أى اللّام الحُرْد في غاية من التثقل يتتبع الأمثال  
 من الياء والكسر ، إذ في نحو « إبل » لم يخلص منها شيء ، وفي نحو « دويْل »  
 ونَمْرَى لم يخلص منها إلا الأول ، قال الرضى <sup>(١)</sup> : ومن كَسَرَ الفاء إتباعاً  
 للعين للكسور الحلقى في نحو : الصعق ، قال في المنسوب : صمعى ( بكسر  
 الصاد والعين ) ، وهو شاذ ، ولعل ذلك في مثله ليبي سبب كسرة الصاد بحاله ،  
 أعنى كسر العين ، ( بخلاف ) الزائد على الثلاثة نحو : تغاب إذا نسبت إليه ،  
 فبإناك تقول : ( تَغْلِبِي ) وإن اجتمع الكسرتان والياء ، إذ لم يكن وضع  
 الكلمة على أحف الأبية ، واستثنى الميرد من جملة الزائد على الثلاثة ما كان  
 على أربعة ساكن للثاني نحو : تَغْلِب وَيَتْرَب ، فأجاز الفتح فيما قبل الحرف  
 الأخير قياساً مطرداً ، وذلك لأن الثامن ساكن ، والساكن كاليت المعدوم  
 فلتحق بالثلاثي ، والقول هو الأول ، إذ لم يسمع الفتح إلا في تغلبى ؛ ولذلك  
 أشار المصنف إلى ضعف كلامه بقوله : ( على الأنصح ) .

(وتحذف الواو والياء من فعيلة <sup>(٢)</sup> وفعوله بشرط صحة العين ونفي التضعيف)  
 أى لا تكون العين واللام من جنس واحد ، ( كحنتى ) في النسبة إلى حنيفة ،  
 حذفت الياء فصارت كَنَمْرَى ، ففتحت النون لما تقدم ، ( وشذى ) في النسبة  
 إلى شذوة : حذفوا الواو وفتحت النون على غير قياس ، ( ومن فعيلة ) بضم  
 الفاء حال كونه ( غير مضاعف ) احتراز عن نحو : مُدَيِّدَة ، فإن النسبة إليه :  
 مديدى ، ( كَجُهَنَى ) في النسبة إلى جهينة ، وإنما حذفت الياء من فعيلة

(١) عبارة الرضى بشرحه على الصافية ١٩/٢ : ومن كسر الفاء إتباعاً للعين الحلقى  
 المكسور في نحو الصعق قال في المنسوب صمعى — بكسر الصاد وفتح العين — وهو هجاء ،  
 ولعل ذلك ليبقى سبب كسر الصاد بحاله ، أعنى كسر العين .

(٢) في معن الثانية بمرح الرضى ( ٢٠/٢ ) : من فعولة وفعيلة .

وُفَعِيلَةٌ لقرب هـذين الوزنين من الثلاثي ، ويستولى الكسر والياء على أكثر حروفهما ، وكانت « التاء » قد حذفت للمصبة ، والتغيير يجري على التغيير نحففوه بحذف الياء ، بخلاف : فَعِيلٌ وفُعِيلٌ ، إذ لم يحذف منهما شيء قبل الياء ، وأما « فعولة »<sup>(١)</sup> فسيبويه يجربها بحرفي « فعيلة » في حذف حرف اللين قياسا مطردا نقيها لواو المد يياؤه المساويهما في المدة والمحل ، أعني كونهما بعد العين ، وجرى عليه المصنف ، وقال المبرد : وهنئى فى هنوءة شاذ لا يجوز القياس عليه ، ورجعه نجم الأعة ، ( بخلاف )<sup>(٢)</sup> ما فيه تضييف من فَعِيلَةٌ نحو : ( هديدي ) فى النسبة إلى : شديدة ، أو من فَعِيلَةٌ كدهى فى النسبة إلى : مُدَيِّدَةٌ ، أو من فعولة نحو : كَدَوْدِيٌّ فى النسبة إلى : كَدَوْدَةٌ<sup>(٣)</sup> ، لأنك لو حذفت الياء والواو قلت : شَدَدِيٌّ ومُدَدِيٌّ وكَدَدِيٌّ بعدم الإدغام كان ثقيلًا ، وإن أدخمت قلت : شَدَدِيٌّ ومُدَدِيٌّ وكَدَدِيٌّ : التيسر بالمنسوب إلى : شدة ، ومدة وكدة ، (و) بخلاف ما لم تكن عينه صحيحة من فعيلة كطويلة ، فإن النسبة إليها على (طويل) ، أو من فعوله كفتولة وبيووعة ، فإن النسبة إليهما على فتولى وبيوعى ، لأنك لو حذفت الواو والياء ، فإن أقيمت حرف العلة المتحرك المفتوح ما قبله أدى إلى الثقل نحو : طَوُولٌ وقَوُولٌ وبَيْعٌ ، وإن قلبته ألفا على ما هو القياس التيسر بالمنسوب إلى : طال وقال وباع ، وأما تحركه وانفتاح ما قبله فى : طويلة وبيووعة ، فلا يوجب قلب ألفه ، لوجود مانع من ذلك ، وهو وقوع

(١) وردت هذه المسألة فى شرح الرضى (٧٤/٧) على النحو التالى : فسيبويه يشبه فعولة مطلقا قياسا بفعيلة فى شيئين : حذف اللين ، وفتح العين ، والمبرد يقصر ذلك على شذوذة فقط ، وقد خلط المصنف ههنا فى الشرح ، فاحذر تحليطه ، وقول المبرد ههنا متين كما ترى .

(٢) فى معن الثانية (٧٠/٧) بخلاف طويلي وهديدي .

(٣) وأكد واكدت : أمسك ، وهو كسود ، وكر كسود لم ينل ماؤه إلا بجهد -

حرف المد بعده كما سيأتي في الإعلال إن شاء الله تعالى ، ولم يتم شرط صحة العين في فُعيلة « بضم الفاء » لعدم مقتضى قلب حرف العلة ألفا فيها لانضمام ما قبله ، فنقول في النسوب إلى قَوَيْمة : قَوِي ، (وَأما سَلِيق) في النسوب إلى السليقة وهي الطبيعة . والسليق : الرجل يكون من أهل السليقة ، وهو الذي يتكلم بأصل طبعه وافتته ، ويقرأ القرآن كذلك بلا تتبع للقراء فيما نقلوه من القراءات ، قال (١) :

ولمت بنحوى يلوك لسانه ولكن سليقى أقول فأهرب

(وَسَلِيْمِي) في المنسوب إلى سليمة « بفتح السين » (في الأزدي) قبيلة من قبائل العرب (وَمَهْمِرِي) في المنسوب إلى هميرة « بفتح العين » (في كلب) قبيلة أيضا ، فإله (شاذ) ؛ لعدم حذف الياء من فعيلة ، وإنما قال : في الأزدي ، وفي كلب : إشارة إلى أنه لو كان في العرب سليمة في غير الأزدي ، وهميرة في غير كلب ، أو سميت الآن بسليمة أو هميرة شخصا أو قبيلة أو غير ذلك قلت : سَلِيق ومَهْمِرِي على القياس ، (وَعُبَيْدِي) بضم العين ، (وَجُدَيْمِي) بضم الجيم ، الأول : (في) حتى من عدى يسمون (بني عبيدة) بفتح العين ، (وَالثَّانِي) من بني (جُدَيْمِيَة) بفتح الجيم ، وحذف المضاف ، أمني لفظ « بني » في الموضوعين ، (أشد) من سَلِيق ، لأن في نحو سَلِيق ترك حذف الياء في فعيلة وهو إبقاء الكلمة على أصلها قياسا على المذكور ، وليس فيه تغير الكلمة عن أصلها ، (وَحَرْبِي) في المنسوب إلى حَرْبِيَّة « بضم الحاء » قبيلة ، (شاذ) والقياس : حربى ، وقصته مما قبله ؛ لأن الأول كان في فعيلة « بفتح الفاء » ، وهذا في فعيلة « بضمها » ، (وَتَقِي) في النسبة إلى ثقيف القبيلة المعروفة ، (وَقُرَشِي) في النسبة

(١) لم ينسب هذا البيت إلى قائل معين ، وهو من بحر الطويل ، ونبيه يباى بأنه يكلم على سجيته ، ومعنى : يلوك لسانه : يديره في فمه والبراد يتهدق في كلامه .

إلى أقربي ، ( وفُقسى ) في النسبة إلى فُقسيم « بضم الفاء » قبيلة ( في كنانة ومُتسحي ) في النسبة إلى مُسليح « بضم الميم » قبيلة ( في خزاعة هاذ ) لحذف الياء من فعيل « بفتح الفاء » في تكليف ، ومن فعيل « بضمها » في الباقية ، إذ لا تحذف قياسا إلا من المؤنث - كما تقدم - وقال في كنانة وخزاعة لمثل ما تقدم .

( وتحذف الياء من المعتل اللام من ) فعيل وفعل ( المذكور ، و ) من فـهيلة وفـهيلة ( المؤنث ) للاستفهام المفرط في البناء القريب من الثلاث لولم يحذف ، فلها لم يفرق بين المذكور والمؤنث بخلاف الصحيح اللام ، ( وتقلب الياء الأخيرة ) ، وهي لام الكلمة ( واوا ) ، لثلاث تتوالى الأمتال ، وقلوبا الكسرة من فعيل فتحة لثقلها قبل الواو ( كغـنوى ) في النسبة إلى غنى أو غنية ، ( وقصوى ) في النسبة إلى قصى أو قصية ، ( وأموى ) في النسبة إلى أمية ( وجاء ) في فعيل أو فـهيلة « بضم الفاء » إبقاء الياء المتعددة فيقال : ( أميـي بخلاف ) فعيل أو فـهيلة فلم يحذف غير ، ( غنوى ) ، ولم يحذف غنى بإبقاء الياء المتعددة ، لأن النقل في الأول أقل ، لافتتاح ما قبل المتعددة فيه ، وقال الرضى <sup>(١)</sup> : بل حكى يونس أنه يقال غنيتي أيضا ، ولكنه أقل من استعمال : أميـي ، ( وأموى ) بفتح الهمزة ( هاذ ) قال سيديويه : كأن من قاله رده إلى مكروه طلبا للخفة ، ( وأجرى ) فـهيلة « المعتل العين واللام » نحو : تحية <sup>(٢)</sup> مجرى فـهيلة في حذف العين ، وقلب الياء التي هي لام واوا ، وإبدال الكسرة فتحة ، فيقال : ( نـحوى في تحية ) إجراء له ، ( مجرى غنوى ) في غنية ، لأنه لما صار بالإدغام كفعيلة في عدد الحركات والسكنات أعطى

(١) عبارة الرضى في شرحه ( ٣٠/٢ ) ولقد ذكرنا قبل أنه قد يقال : غنى على ما حكى

يونس .

(٢) قوله ( نحو تحية ) لم يرد في مخطوطة (س)

في النسبة حكما ، ( وأما )<sup>(١)</sup> إبقاء الواو المهددة ( في ) فعول المعتل اللام  
 ( نحو هَدُوِيَّ في ) النسبة إلى ( عَدُوٌّ قَاتِقٌ ) بين سيوييه والمبرد ، لعدم  
 استئصال الواو المهددة<sup>(٢)</sup> قبل الياء استئصال الياء المهددة قبلها ، كما أن الضمة  
 لا تستعمل قبل الكسرة في نحو : عَضُدِيَّ استئصال الكسرة قبلها في  
 نحو : عَمْرِي لِتُخَالِفَ الْفُلَانَ<sup>(٣)</sup> ، ( و ) أما إبقاء الواو المهددة في فعولة  
 فقد اختلفا فيه : ( قال المبرد في عدوة ) ينسب إليها ( مثله ) أي مثل  
 المذكور ؛ فتبقى الواو المهددة فيقال : هَدُوِيَّ ، ( وقال سيوييه ) بل تحذف  
 الواو ويفتح ما قبلها فتقول : ( هَدَوِيَّ ) قياسا على الصحيح نحو : شَبِيَّ  
 في شَبْوَةٍ ، قال المبرد : ثلثي في شَبْوَةٍ شاذ لا يجوز القياس عليه ، قال  
 الرضي : والذي غر سيوييه شَبْوَةٍ فإنهم قالوا فيها شَبِيَّ ، قال : وقول  
 المبردهنا<sup>(٤)</sup> مَتِين ، وإذا نسبت إلى : قِيسٍ وَعِصَى طَلِيحٍ قُلْتُ : قُتْسَوِيَّ  
 كَهَرْدِيَّ وَعَصَوِيَّ كَهَدَوِيَّ ، فضمت<sup>(٥)</sup> الفاء لأن أصلها الضم ، وإنما كنت  
 كثرته إتيانها لكسرة العين ، فلما انفتح العين في النسبة رجع الفاء إلى أصلها .  
 ( وتحذف الياء الأخيرة<sup>(٦)</sup> من نحو : مَسِيدٍ وَمَيْتٍ ) مما كان على وزن  
 فيعل من الأجراف ، ( و ) من نحو : ( مُهَيْمٍ ) مما كان على وزن مُفَصَّلٍ من  
 الأجراف أيضا ، فيقال : مَسِيدِيَّ وَمَيْتِي وَمُهَيْمِيَّ ( من هَيْمٍ ) الحب فلانا :  
 أي صبره هانما متحيرا ، استئصال الألف جمع أربع ياءات وكسرتين ، ولم تحذف الياء  
 الساكنة لثلاثي ياء متحركة بعد حروف مكسور ، بعدها ياء مشددة ، إذ النطق على

- 
- (١) اس عبارة متن الشافية كما في شرح الرضي ( ٢٠ / ٢ ) : وأما في نحو هَدُوِيَّ فتقول  
 اتفاقا ، وفي نحو عدوة قال المبرد مثله ، وقال سيوييه : هَدَوِيَّ .  
 (٢) قوله ( الشدة ) لم يذكر في مخطوطة ( مر ) .  
 (٣) الثقلان : جمع ثقل ، كقفران جمع قفير ، ورغضان في رغيف .  
 (٤) سبقت الإشارة إلى هذه المسألة ورأى كل من سيوييه والمبرد .  
 (٥) قوله ( فضمت الفاء ) لم يرد في مخطوطة ( س ) .  
 (٦) نس متن الشافية كما في شرح الرضي ( ٣٢ / ٢ ) : وتحذف الياء الثانية في نحو : مَسِيدٍ  
 وميت ومهيم من هيم . .

ذلك أصعب من النطق بمعدتين بكثير ، وذلك لما هو في الحس ،  
 (وطائى عاذ) ، أصله : طَيْسَى كَيْسَى ، فحذفت الياء المكسورة كما هو القياس  
 فصار : طَيْسَى بياء ساكنة ، ثم قلبوا الياء الساكنة الفاعلى غير القياس قصدا  
 للتخفيف ، لكثرة استعمالهم لبياءه ، أو حذفت الياء الساكنة على غير القياس ،  
 ثم قلبت الياء المكسورة الفاعلة تحركها وانفتاح ما قبلها على القياس ، والأول  
 هو الموافق لكلامه في الإعلال ، ( فإن كان نحو مهيم تصغير مهيموم ) ،  
 اسم فاعل ( من <sup>(١)</sup> هوم ) إذا نام نو ما خفيفا ، فإذا صغره خففته بأن حذفت  
 إحدى الواوین لاجتماع زيادتين هي والميم ، والميم أفضل كما تقدم ، فصار مهيموم ،  
 فقلب الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق الياء بالسكون ، ( قبل : مهيسى  
 بالتعويض ) ، أى بتعويض المدة عن الزائد المذوف <sup>(٢)</sup> ، يعنى أنك كنت قبل  
 النسبة مخيرا بين الإتيان بمدة العوض وبين ألا تأتى بها ، وأما إذا نسبت  
 إلى هذا المصغر فالواجب إبدال الياء من الواو المذوف ، فتقول : مهيسى ،  
 لأنك لو نسبت إليه بحذف الياء الأخيرة لا لتبس بالمنسوب إلى مهيم اسم  
 فاعل ، ولو أبقيتها أدى إلى الاستئقال — كما تقدم — فأثبتت بالياء الساكنة  
 التى كانت جائزة فيه قبل النسبة ، وصارت واجبة لتفصل بين الكسرات ،  
 ولا فرق بين مهيم مصغر مهيم وبين مهيم مصغر مهوم ، فلا وجه للتخصيص  
 بتصغير مهوم .

واعلم أن قياس ما تقدم فى التصغير أنه لا يقال فى تصغير مهيم ومهوم  
 إلا مهيم على الأكثر ، أو مهيموم على الأقل ، لأن الزائد هو الثانى عند  
 المصنف — كما سيأتى — وهو حرف علة واقع بعد كسرة التصغير ، وقد  
 تقدم أنه يبقى مكسيرا فى مهيموم ، ومغيرا فى مشيريف ، فكان

(١) فى مثنى الفأية ( ٣٢/٢ ) : من هم .  
 (٢) كلمة ( المذوف ) لم ترد فى مخطوطة ( س ) .

ما ذكره هنا مبني على قول ، أو كأنه لا يميز في التصغير إبقاء حرف الظلة مطلقا ، بل بشرط أن تكون مدة كما هو ظاهر تغييره هناك بالمدة .

— النسب لما آخره ألف —

(و) إن كان آخر الاسم المنسوب إليه ألفا فلا يخلو إما أن تكون نالفة أو ما فوقها ، فإن كانت نالفة فإنها (تقلب) تلك (الألف الأخيرة الثالثة) ، سواء كانت أصلية (كـتى وإذا) إذا سمي بهما ، أو منقلبة عن واو كـعما أوباء كرحى ، وفي بعض النسخ : مطلقا ، ومعناها ما ذكرنا ، (و) إن كانت رابعة فإنها تقلب أيضا تلك الألف (الرابعة المنقلبة) عن واو أو عن ياء وكذا الأصلية كـحتى وكلا ، والتي للإلحاق كأرطى ، ولو صرح بهما المصنف لكان أولى (واوا) ، لأن ما قبل ياء النسب لا يكون إلا مكسورا ، فوجب ردها إلى حرف يقبل الحركة ، فزادت إلى الواو التي هي أختها ، لأنها أنسب من الياء في النسب ، ولم تحذف لكونها<sup>(١)</sup> أصلية ، أو في حكم الأصلية مع خفة الوزن ، وذلك في الثالثة (كـمَصوى) في عَصا ، وألفها منقلبة عن واو ، (وَرَحوى) في رَحى ، وألفها منقلبة عن ياء ، وَمَصوى في المنسوب إلى : متى ، وإذوى في المنسوب إلى : إذا (و) في الرابعة نحو (مَلهوى) في : ملهى ، وألفه منقلبة عن واو ، (وَمَرَموى) في : مرعى ، وألفه منقلبة عن ياء ، وحتوى في : حتى ، وهي أصلية ، وأرطوى في : أرطى ، وهي للإلحاق ، (وتحذف) الألف إذا كانت (غيرها)<sup>(٢)</sup> أي غير الرابعة المنقلبة ، بل وغير ما ذكرنا من الأصلية والتي للإلحاق وهي الرابعة التي للتأنيث ، لأنها لما كانت زائدة علامة للتأنيث ولم يكن بد من تغييرها بالقلب لو بقيت ، فحذفها أولى فرقا بينها وبين الأصلية وما هي في حكم الأصلية (كـحَسبلى) في النسبة إلى حبلَى ،

(١) في غطوطة (م) : لأنها .

(٢) لمع متن الثانية بشرح الرضى (٣٥/٢) : ويحذف غيرها ..

(وَجَزَى) في النسبة إلى جَزَى، وهو السير السريع، (و) التي فوق الرابعة من الخامسة للثقل نحو (مُرَايَى) في مُرَايَى، وهي منقلبة عن «الياء»، ومصطفي في مصطفي، وهي منقلبة عن «الواو»، وحبني في حبني، وهي للإلحاق بسفرجل، وحباري في حباري، وهي للتأنيث، والسادسة كستسقي في مستسقي: وهي منقلبة عن «الياء» ومسلني في مسلني، وهي للإلحاق بمجرنجم، وحولاوي أو حولوي في حولابا، وهي زائدة للتأنيث، (وقبمري) (١) في قبمري، وهي زائدة لتكثير الأبنية، (وقد جاء في نحو حبلي) مما كان فيه ألف التأنيث رابعة وهو ما كان الثاني (حبوري) تشبيها لها بالأصلية وما في حكمها، (وحبلاوي) تشبيها لها بألف التأنيث الممدودة، ويجوز أيضا تشبيه الرابعة الأصلية وما في حكمها بألف التأنيث المقصورة والممدودة فيقال: ملهي وملهاوي، وحتى وحتاوي، وأرطلي (أرطلاوي، بخلاي) الرابعة فإما ثانيه متحرك (نحو جَزَى) (٢)، فلا يجوز تشبيها فيه بالأصلية وما في حكمها لقيام الحركة فيه مقام الحرف الخامس، فلا وجه غير حذفها.

— الذب لما آخره ياء —

(و) إن كان آخر الاسم المنسوب إليه «ياء» مكسورا ما قبلها، فإن كانت ثالثة فإنها (تقلب) تلك (الياء الأخيرة الثالثة المكسورة ما قبلها)، لا الساكن ما قبلها — فسيأتي — (واوا) استثقالا لاجتماع الياءات مع تحرك ما قبلها،

( ) البعري من معاليه العظيم الشديد، والألف ليست للتأنيث، ولا للإلحاق، بل قسم ثالث (القاموس المحيط ١١٣/٢) ويقصد بالقسم الثالث ما ذكره المؤلف في قوله: لتكثير الأبنية.

(٢) الأرتلي: عجر بنيت في الرمل، واحدته: أرتلاة.  
(٣) جز الإنسان والبعير وغيره يميز.. وهو عذر دون الجري الشديد، وحرار جاز وناب وجزى: سريع (القاموس المحيط ١٧٠٤٦٦٩/٢).



ولم تحذف لللا يوهى إلى الإخلال بالبديهة ، وبقيها على حرفين ، (ويفتح ما قبلها) كما تحذف في نمرى ، بل هذا أولى لأن حرف العلة (كفتوى) في المعنى<sup>(١)</sup> (وشجوى) في الشجوى ، (و) إن كان المكسور ما قبلها راجعة فإنها (تختل) تلك الرابعة) ، سواء كان الثاني متحرراً نحو : يختل تخفف يتلى إذا سمي به ، أو ساكناً فإنها تحذف فيه أيضاً ، (على الأصح كقاضي) في المنسوب إلى قاض لاستئصال اجتماع الياءات ، وعدم اللجوء إلى قلبها وأو لعدم الإخلال بحذفها ، وقال المبرد : يجوز فيها : قاضي تشبيهاً لها بالثالثة لقرب الوزن بسبب سكون الثاني من الثلاثي ، كما تقدم له نظير ذلك في تغلي ، وإلى ضمه أشار المصنف بقوله : على الأصح ، (و) إن كانت ما سوى الثالثة والرابعة بأن تكون خامسة أو سادسة فإنه (يحذف ما سواهما) للاستئصال مع عدم الإخلال (كشترى) في النسبة إلى المشتري ، وهي خامسة فيه ، ومستسقى في النسبة إلى المستسقى<sup>(٢)</sup> ، وهي سادسة فيه ، (وباب محى) وهو اسم الماعل من فتل المضاعف المعتل اللام والعين بالياء ، وكذا مصغره (جاء) النسبة إليه (على محوى ومحى) ، لأن الياء الأخيرة فيه خامسة يجب حذفها - كما عرفت ، فيبقى محى بعد حذفها كفتوى ، وإن خالفت الياء الياء كما قلنا في تحية ، فيجوز فيها الوجهان : كأموى و(أمي)<sup>(٣)</sup> كما تقدم .

— الياء والواو الماكن ما قبلهما —

ولما فرغ من الياء التي قبلها مكسور شرع في الياء الثالثة التي قبلها ساكن صحيح ، واستطرد معها ذكر الواو فقال :

(١) في كتابنا المخطوطين في : عمى ، وفي محى (بالياء) : في المفرد الذي لم يفتح بحرف التعريف (ال) وهو صحيح من النسخ .

ورجل شج : أى حزين .

(٢) في مخطوطة (ق) مستسقى (بالياء) .

(٣) في متن الشافعية بشرح الرضى (٤٢/٢) : كأمي .

(ونحو كلبية وقنية<sup>(١)</sup> ورؤية وغزوة وعروة<sup>(٢)</sup> ورهوة) أي ما كان مؤنثا آخره ياء أو واو من قطه أو فطه أو فطلة (على القياس عند سيبويه) ، أي ينسب إليه مع بقاء أصله بلا تغيير غير حذف التاء ، خلفه الياء الساكنة قبلها ، فضلا عن الواو في النسب ، فيقال : ظبيسي وغزوي (وزنوي) في النسبة إلى بني زنية وهي قبيلة ، (وقروي) في النسبة إلى قرية (هاذ عنده) ، والقياس : زنسيي وقريي ، (وقال يونس) : بل بفتح الثاني فيه ، لأن التغيير بحذف التاء يجري على التغيير بالفتح ، فيحصل بالتحريك قلب الياء واوا ، فتخف الكلمة مع قصد الفرق بين المذكر والمؤنث ، فيقال : (ظبيوي و) على عليه الواو ، فقال : يقال (غزوي) ، فزنوي وقروي قياس عنده ، والحق قول سيبويه (واتفقا في باب ظبي<sup>(٣)</sup> وغزو) مما كان آخره ياء أو واو قبلها ساكن وهو مذكر على أنه ينسب إليه على الأصل ، فيقال : ظبيسي وغزوي ، لعدم المسوخ للفتح هنا كما كان في ذي التاء ، (وبدوي) في المنسوب إلى بدو (هاذ) عند الجميع ، لسكونه مذكرا .

— النسب لما آخره ياء مشدودة —

(وباب طي وحى) مما آخره « ياء مشددة » بعد حرف واحد ، سواء كانت أولى الياءين منقلبة عن واو كطي ، إذ أصله : طوي قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبقها بالسكون ، أو لا كحي — لما سيأتي

(١) توتو النمل وغير ما توتو ونهتها قنية أيضا (بكسر اللام وضمة فيها) إذا اقتنيتها  
 لنفسك لا للجماعة (مختار الصحاح ٥٥٣) .  
 والرقيه : العودة التي يرمى بها صاحب الآفة .  
 (٢) العروة من الدلو والكوز : القبيض .  
 (٣) في معن الثانية بفتح الرضى (٤٧/٢) : واتفقا في باب غزو وظبي .

في الإعلال لمن شاء الله تعالى - أن منه ولأمة ياء ابن علي الصحيح (رد  
 الأولى) من الياء ين (إلى أصلها) إن كان لها أصل وهو (الجار) كما في  
 طى (وتفتح) ، أما فتحها فليحصل فك الإدغام بالتحريك الذي يحصل به  
 قلب الياء الثانية واوا كما تقدم في صموى ، فتذف الكلمة ، وأما تخصيص  
 الفتح فاختفته ، وأما ردها إلى أصلها فلزوال موجب قلبها « ياء » أعنى سكنها  
 فيقال (طَوْرِيّ) <sup>(١)</sup> في طى (و) إن لم يكن لها أصل فتحت و قلبت الثانية  
 وتوا نحو (حيويّ) في حي ، ولما كان فتح الأولى يستلزم قلب الثانية  
 واوا لم يذكره المصنف (بخلاف) ما آخره واو مشددة بعد حرف نحو :  
 دو ، وهي المفاضة وكرة وهي ثقب البيت ، فإنه لا يغير من حاله لعدم  
 استئصال الواو المشددة قبل ياء النسبة ، فيقال في النسبة إليها (دويّ  
 وكويّ) ، هذا حكم ما آخره ياء مشددة بعد حرف واحد ، وقد  
 عرفت حكم ما آخرم ياء مشددة بعد حرفين نحو : غنى وقصى ، (و) أما  
 (ما آخرة ياء مشددة بعد ثلاثة) أحرف فنقول : (إن كانت) <sup>(٢)</sup> في  
 (نحور مرمى) بأن تكون رابعة والأخيرة أصلية (قيل زمر موى) بحذف  
 الأولى ، وقلب الثانية واوا ، ولا تحذف احتراماً للحرف الأصلي ، (ومرمى) بحذفهما  
 الاستئصال وهو للأولى ، (وإن كانت) المشددة كلها (زائدة حذفت) أى  
 ليس فيها الوجهان ، كما كان فيما للثانية فيه أصلية ، بل تحذف للاستئصال  
 سواء كانت رابعة (ككرمى) ، فيكون المنسوب والمنسوب إليه يلفظ واحداً ،  
 أو كانت خامسة (و) ذلك نحو : (بجسائي في) النسبة إلى (بجسائي اسم رجل)  
 فهو غير منصرف لمكونه في الأصل أقصى الجموع ، إذ هو في الأصل جمع  
 بجى ، والمنسوب إلى هذا يكون منصرفاً ، لأن ياء النسبة لا تعد في أبنة

(١) في متن الغافية بشرح الرضي (٢ / ٤٠) : نحو طويوي (١)

(٢) في متن الثانية بشرح الرضي (٢ / ٤٩) : إن كان نحو مرمى (١)

الجموع ، وكذا لو كان ثاني الخامسة المقعدة أصليا فإنها تحذف أيضا كما  
لو نسب إلى أماني اسم رجل مثلا ، وإنما قال اسم رجل ، لأنه لا ينسب إليه  
جما .

— النسب إلى المدود —

(وما آخره محمزة بعد ألف) زائدة ، إذا لم تكن الهيمزة بدلا عن  
حرف أصل غير حرف العلة لا يخلو من أربعة أقسام : للتأنيث ، أو أصلية ،  
أو منقلبة ، أو الإلحاق :

(فإن<sup>(١)</sup> كانت للتأنيث قلبت) في النسبة (واوا) ، قصدا لفرق بين  
الأصل<sup>(٢)</sup> المحض والزائد المحض ، وكان الزائد بالتغيير أولى ، وخصت الواو  
لأنها أنسب الحروف إلى الياء ، وأكثر ما قلب الحرف المستعمل إليه قبل بناء  
النسبة ، فيقال في النسبة إلى عمراء محراوى ( وصتعاينى وبهراينى وزوحاينى )  
في المشوب إلى حتماء بلد في اليمن ، وبهراء قبيلة من قضاعة ، ورؤحاء موضع  
قرب المدينة حفرها الله تعالى : بقلب الهيمزة فيها نونا ، ( وجساوى وحوروى )  
في المشوب إلى : بجولاه موضع بالعراق ، وحروواه كذلك أيضا ، يحذف  
الهيمزة والألف التي قبلها فيهما ( غاذ ) ، والقياس : حنطاوى بقلب الهيمزة  
واوا ، وكذلك سائرهما ، ووجه قلب الهيمزة «نونا» فيما قلبت فيه من ذلك مع  
الهندود من جهة أبنى التأنيث المددوة للألف والعون ، ووجه الحذف في بجولاه  
وحروواه : طول الاسم ، هبها أبنى التأنيث بتثنية والحرورية ؛ ثم الطوارج ،  
تماما بهما الاسم أمير المؤمنين على كرم الله وجهه لما تغردوا حين فارقوه .

(١) في متن الشافية بفتح الرضى (٥٤/٢) : فإن كانت . .

(٢) في مخطوطة (ع) : بين الأصل والزائد المحض .

( وإن كانت أصلية ثبتت على الأكثر ) ، لأن الهزمة لا تستقبل قبل الياء استئصال الياء قبلها ( كقراءى ) في المنسوب إلى قراء<sup>(١)</sup> ، ووَضَائِيَّ في المنسوب إلى وُضَاء<sup>(٢)</sup> ، وقال : على الأكثر ، لأنه قد جاء هل فقه حتى كاد يلحق بالشدوذ تعييبها بالي التأنيث ، فتقاب وارانحو : قَرَاوِيَّ ووَضَائِيَّ ، ( وإلا ) أى وإن لم تكن للتأنيث ولا أصلية صرفة بأن تكون منقلبة عن أصل<sup>(٣)</sup> ككسَاء ورداد ، أو للإلحاق كعطاء<sup>(٤)</sup> فالوجهان : قلبها واوا وإبقاؤها بحالها ( ككساوى وعداوى ) في المنسوب إلى : كسَاء ، وهي فيه منقلبة عن واو أصله : كسار ، وإلى : عطباء ، وهي فيه زائدة للإلحاق بدحراج ، لأن لها نسبة إلى الأصل من حيث كون إحداها منقلبة عن أصل ، والأخرى في مقابلة الحرف الأضلى ولها نسبة إلى الواصل الصَّرف من حيث إن الهزمة فيهما ليست لام الكلمة كما في : قُراء ، لكن القلب في الملحقة أولى من الإبقاء ، وفي المنقلبة العكس ، وهو في الأصلية كالغاذ .

وإنما قيدت الألف بأن تكون زائدة ، لأنها لو كانت بعد المنقلبة عن أصل كاه إذ أصله مَـوَاه ، وهمزته بدل من الهاء ، فليس فيه إلا إثبات الهزمة ، تقول مائى ، وشاوى فى هاءٍ وهمزته أيضاً بدل من هاء شاذ ، والقياس : هائى .

(١) القراء ( بضم القاف ) والحد : المنسلك ، وقد يكون جمع قارىء ( بخار الصحاح ٥٢٦ ) .

(٢) الوضاء ( بضم الواو ) والحد : الوضء الحسن الوجه .

(٣) فى مخطوطة (س) : عن أصل .

(٤) الدباء ( بكسر العين وسكون اللام ) : غصب عنق البعير ، ويقال : النليظ منه خاصة .

— النسب لما آخره واو أو ياء قبلها ألف —

(وَبَابِ سِقَايَةِ<sup>(١)</sup>) وَدِرْحَابِيَّةٍ<sup>(٢)</sup> وَحَوْلَايَا بِمَا وَقَعَتْ فِيهِ الْيَاءُ بَعْدَ أَلْفٍ زَائِدَةٍ لَمْ تَقْلِبْ فِيهِ هَمْزَةٌ لِمَانِعٍ (سِقَايَى بِالْهَمْزَةِ) ، وَدِرْحَابِي وَحَوْلَايَى ؛ إِذِ الْمَانِعُ كَانَ هُوَ التَّاءُ أَوْ الْأَلْفُ ، وَقَدْرُ التَّاءِ لِلنَّسْبَةِ ، وَلَيْسَ لِيَاءِ النَّسْبَةِ اتِّصَالُ تَاءِ التَّانِثِ وَالنَّهْ ، إِذِ الْأَلْفُ لَازِمَةٌ دَائِمًا ، وَالتَّاءُ هَذِهِ قَدْ تَلَزَمَتْ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ نَحْوُ : قَهْدَوَةٌ<sup>(٣)</sup> ، بِمُخْلَافِ تِلْكَ فَصَارَتْ لِيَاءِ كَالْمُتَطَرِّفَةِ ، وَهِيَ تَقِيَّةٌ فِي النَّسْبَةِ قَبْلَ يَائِهَا ، فَقَلْبَتْ هَمْزَةٌ كَمَا هُوَ قِيَاسُهَا إِذَا تَطَرَّقَتْ عَلَى مَا سِيَّأَتِي فِي الْإِعْلَالِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، وَبَعْضُهُمْ يَقْلِبُهَا وَاوًا ، فَيَقُولُ : سِقَاوِي وَنَحْوَهُ لِكَثْرَةِ قَلْبِ لِيَاءِ وَإِذَا قَبِلَ يَاءُ النَّسْبَةِ ، (وَبَابِ شِقَاوَةٍ) ، بِمَا وَقَعَتْ فِيهِ الْوَاوُ بَعْدَ أَلْفٍ زَائِدَةٍ لَمْ تَقْلِبْ فِيهِ هَمْزَةٌ لِمَانِعٍ (شِقَاوِي بِالْوَاوِ) ، لِأَنَّ تَطَرُّفَ الْوَاوِ عَارِضٌ لِأَجْلِ النَّسْبَةِ ، وَالْوَاوُ لَا تَسْتَقْبَلُ فِي النَّسْبَةِ قَبْلَ يَائِهَا ، (وَبَابِ رَأَى وَرَايَةَ) ، مِمَّا كَانَ آخِرُهُ يَاءً ثَالِثَةً بَعْدَ أَلْفٍ ، وَلَا تَكُونُ تِلْكَ الْأَلْفُ إِلَّا مُتَقَلِّبَةً عَنِ هَيْئِ السَّكَلَةِ ، سِوَاهُ كَانَ مَذْكَرًا أَوْ مَوْثِقًا يَجُوزُ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ :

(رَائِي<sup>(٤)</sup>) بِالْهَمْزَةِ تَهْيِئُهَا لِيَاءِ فِيهِ بِالْوَاقِعَةِ بَعْدَ أَلْفٍ زَائِدَةٍ لَمَّا اسْتَقْبَلَتْ بَعْضُ اسْتِثْقَالِ قَبْلِ يَاءِ النَّسْبَةِ .

(وَرَائِي) بِبِقَائِهَا وَهُوَ الْقِيَاسُ خَلْفَهَا بِسُكُونِ مَا قَبْلَهَا كَقَطْعِي .

(١) السقاية ( بكسر السين ) إناء يشرب به قال الله تعالى : فلما جهزهم بمهازم جعل السقاية في رحل أخيه ( ٧٠ يوسف ) ، وتكون مصدرًا بمعنى السق ، وبه جاء قوله جل ثناؤه : أجمعتم سقاية الحاج . ( ١٩ التوبة ) أي سقيهم الماء .

(٢) الدرحاية : الرجل الكثير اللحم ، القصير الضخم البطن ، القوي الخلق .  
وحولايا : جاء في القاموس أنه اسم قرية من عمل النهروان .

(٣) قهدوة : العظم النائي فوق اللقما خلف الرأس ، والسلفاة : .

(٤) في متن الثانية بشرح الرضى ( ٥٩/٢ ) : راي ورائي وراوى .

(ورأوى) بقلبها واوا تشبيها لها بالياء الثلاثة في نحو هم<sup>(١)</sup> لأن الألف حاجز غير حصين، فكانها والية للفتحة، أو لأن الألف خلفته في حكم الفتحة:

— النسب إلى ما جاء على حرفين —

(وما كان على حرفين) بسبب حذف ثالثة على ثلاثة أقسام:

قسم يجب رد محذوفه في النسبة، وقسم يقتنع، وقسم يجوز فيه الأصران.

فالأول ضربان: أحدهما مشروط بثلاثة شروط أشار إليه وإليه بقوله: (إن كان متحرك الأوسسط أصلاً)، أي في أصل الوضع، (و) كان (المحذوف هو اللام، ولم يعوض هَمْزة وصل<sup>(٢)</sup>).

وثانيها مشروط بشرطين أشار إليها وإليه بقوله: (أو كان المحذوف فاءً)، والمطرده منه المصدر الذي فاؤه واو تحذف في مضارعه، كمدة وزنة وشية، (وهو معتل اللام وجب رده)، أي رد ذلك<sup>(٣)</sup> المحذوف، (كأبيوي وأخوي وسعبي): هذه أمثلة للضرب الأول، أعني ما تحرك أو سطره وضعا، فإن أصلها: أبو، وأخو وسعته، وإنما وجب رد اللام فيه لئلا يلزم

(١) هم: اسم منقوس: وأصله: همي وثم أهل إملال فاس بحذف يائه.

(٢) في متن الفايه شرح الرضي (٦٠/٢): ولم يعوض هَمْزة وصل.

(٣) في مخطوطة (ص) لم يرد لفظ (ذلك).

الإحجاب في البلية بحذف اللام ، وحذف حركة العين ، إذ هذه الكسرة لأجل ياء النسبة ، مع أن المحذوف في الآخر الذي هو محل التغيير هو : **أقال** : ( في ست ) **ثلاثا** يلتبس بالمنسوب إلى **سه** « بحذف العين » ، فإنه لا يجوز فيه رد المحذوف ، ومموم كلامه يقضى بأن النسبة تجوز إلى فم برد المحذوف أيضا ، فيقال : **فوهي** ، إذ هو محذوف اللام ، ساكن الأوسط في الأصل ، إذ أصله : **فوه** ، وينسب إلى فوزيد مثلا : **فوهي** ، لكن الرضي <sup>(١)</sup> قال : يقال في النسبة إلى : **فوزيد** : **فهي** ، ونقل عن سيدييه أنه يقال في النسبة إلى فم : **فهي وفوي** ، ولم يذكر غيره .

( وَوْهِيَوِي فِي رِشِيَةِ ) : هذا مثال للضرب الثاني ، إذ أصله : **وشية** ، حذفت الفاء ، فإذا نسبت إليه وجب رد المحذوف ، إذ ليس في الكلمات العربية الثمانية ما ثانيه حرف علة وكانت التاء تامة مقام اللغات ، فلم يمكن قبل حذفها على حرفين ، فلما حذفت للنسبة بقي على حرفين ، فلما احتجج إلى ثالث كان المحذوف هو الأولي بأن يؤتى به ، وبقيت كسرة الشين على حالها ، ولم تجعل ساكنة كما كانت في الأصل ، لأن الفاء وإن كانت أصلا <sup>(٢)</sup> إلا أن ردها هنا للضرورة ، وهي ما ذكرنا ، وهذه الضرورة عارضة في النسبة فلم يعتد بها ، فلم يحذف كسرة العين اللازمة لها عند حذف الفاء ، **فصار وشيبي** **كأبلي** ، ففتح العين كما في **إبلي** ، وقلبت الياء **واو** كما في : **حيوي** ، ولعلك

(١) نص عبارة الرضي في شرحه ( ٦٣/٢ ) : **الآن ترى أنك تقول : ذومال وفوزيد**

**فلا ترد اللام من ذو ، ولا تبديل عين فواميا ، فإذا نسبت قلت : ذووي وفني .**

(٢) لفظة ( أصلا ) غير واردة في مخطوطة ( س )



تقول : بقى قسم لم يعلم حكمه ، وهو ما كان المحذوف منه هو معتل اللام !  
فتقول : ذلك غير موجود ، إذ لم تحذف العين إلا فى : سه اتفأا، ومذ على قول ،  
(وقال الأحمق) ردد العين إلى سكونها الأصل لما ردد الفاء ، فيقال : (وشيبى  
على الأصل) كقضى ، ولا تستعمل الياءات لأجل سكون العين .

والثانى : ضرب واحد أشار إليه بقوله : ( وإن كانت لأمه صحيحة  
والمحذوف غيرها ) من فاء أو عين ( لم يرد كعدي ) فى عدة ، (وزنى )  
فى زنة ، والمحذوف فيها الفاء ، إذ أصلها : وعدة ووزنة ، فلا ترد الفاء فى  
النسبة لكون اللام صحيحة (1) ، وعدم كون المحذوف فى محل التغيير ، (وشيبى  
فى شيبه) ، والمحذوف فيه العين ، إذ أصله سته ، فلا ترد العين لذلك أيضا ،  
(وجاه) فى عدة عن ناس من العرب (عديوى) شاذا ، (وليس) هذا (بردد)  
للمحذوف كما ذهب الفراء ، وماذا لو كان ردا لرد فى موضعه ، بل هذا زيادة  
وأتوفى موضع التغيير على غير قياس كالعوض عن المحذوف ، قيل : أو قلب  
بجمل الفاء موضع اللام ، وفيه أنه لا قلب إلا مع الراء ، وإن أراد ليس برد  
فقط ، بل هو ردد مع قلب ، فالظاهر أنه ليس مراد المصنف ، إذ ذلك عين  
مذهب الفراء كما قرره الرضى ، والظاهر أن المصنف أراد بقوله وليس برد :  
الإشارة إلى رد كلامه ، فتأمل .

والثالث : ما أشار إليه بقوله : (وما سواهما) ، أى ما سوى ما يجب  
فيه الراء وما يمتنع ، وهو ثلاثة أضرب :

(١) ن مغلطة (س) صحيحا .  
(م) (١٠٠ - الناهل الصافية)

ما لم يكن متحرك الأوسط أصلا من المحذوف اللام.

وما كان متحرك الأوسط منه ، وعروض<sup>(١)</sup> فيه همزة وصل.

وما كان ساكن الأوسط<sup>(٢)</sup> منه وعروض فيه همزة الوصل.

(بجوز فيه الأمران: كَفَيْدِي<sup>(٣)</sup> وَغَدَوِي) كَجَدَيْلِي ، في المنسوب إلى فَيْدٍ ، هذا مثال الأول ، إذ أصله : قَدَوُ كَفَيْسِي ، فإن شئت لم ترد المحذوف ، لأن أصله ساكن العين ، فلا يلزم من ترك الرد إخلال بالكلمة ، بخلاف أب مغللا كما تقدم ، وإن شئت رددت ، لأن اللام قابل للتغيير ، (وابن وبنوي) في المنسوب إلى : ابن ، هذا مثال الثاني ، فلك الاكتفاء بالعروض لقيامه مقام العروض ، فتقول : ابني ، ولك الرد إلى الأصل وحذف العروض ، لئلا يجمع بينه وبين العروض ، فتقول : بنوي ، وإنما قلنا : إن الهمزة عوض عن اللام لمعاقبها إياها ، إذ لا يجمعان ، وهذا حكم مطرد في كل ثلثي محذوف اللام في أوله همزة وصل ، (وَحَرِيْرِي وَحَرِيْرِي) كَيْتَيْبِي ؛ في المنسوب إلى حَرِيْرٍ ، وهذا أيضا مثال للأول ، ولو وصله بالمثل الأول لكان أولى ، وإنما مغل للآخرين لئلا يفتقد أحدهما من المعتل اللام ، وما نبيها<sup>(٤)</sup> من صحيحه .

وأعلم أنك إذا نسبت إلى ما أصل عينه السكون «برد اللام» ، فإنك تفتح عينه إذا لم يكن مضاعفا ، لأن العين صارت لازمة للحركة الإعرابية ، فلما رددت المحذوف قصدت أن لا تجردها عن بعض الحركات تنبيها على لزومها

(١) لفظة ( فيه ) غير واردة في مخطوطة (س).

(٢) في مخطوطة (س) الأوسط .

(٣) في متن الشافية بشرح الرضى ( ٦٠ / ٢ ) : نحو غَدِي .

(٤) في مخطوطة (س) : والثاني .

للحركات قبلُ ، والفتححة أخفها ففتحها ، ( وأبو الحسن ) الأخف ( يُمكن  
ما أصله السكون ) رداً إلى الأصل ، ( فيقول : قد روى ) كغالب  
( وحرّج ) كحرّج .

ولم يذكر الثالث مثلاً ، ومثاله : اسمي وسموي في المنسوب لله اسم .

( وأخت و بنت ) ونحوها مما أبدل فيه من اللام في الثلاث التاء ، وهي  
الأسماء المعدودة التي تقدم ذكرها في التصغير ( كإخ وابن هند سيويه )  
فينسب إليها بحذف التاء ورد المحذوف ، وذلك لأن في التاء وإن كانت  
بدلاً من اللام - راحة من التأنيث ، لاختصاصها بالمؤنث فتحذف للنسبة ،  
فاذا حذفت رجعت إلى صيغة المذكر ، لأن جميع ذلك كان مذكراً في الأصل ،  
فلما أبدلت التاء من اللام غيرت الصيغة بضم الفاء من أخت ، وكسرهما في بنت  
وثلاث ، وإسكان العين فيها تنبيها على أن هذا التأنيث ليس قياساً كما في :  
ضارب وشارب ولأن التاء ليست لمحض التأنيث ، بل فيها راحة منه ، فتقول  
في أخت : أخوي ، وفي بنت : بنوي ، وفي ثمتان : ثنوي ، ( وعليه ) أي  
على قياس مذهبه في نحو (١) أخت يقال في المنسوب إلى كلتا : ( كاسوي )  
كغالب ، لأن التاء فيه عنده بدل من اللام ، ولما لم يكن لصريح التأنيث  
سكن ما قبلها ، وجاز الإتيان بعدها بألف التأنيث ، وتوسط (٢) التاء ، ولم يكن  
فذلك جمعا لعلامتي تأنيث ، لأن التاء ليست لمحض التأنيث ، بل فيها راحة  
منه - كما عرفت - ، فكلماته كجبل : الألف فيه لتأنيث لا يعرف للمعرفة  
ولا نكرة ، فاذا نسبت إليه رددت الكلمة إلى صيغة المذكر كما في نحو  
أخت ، فيصير : كاسوي « بفتح العين » فيجب حذف ألف التأنيث كما في :

(١) لفظه ( نحو ) غير وأردت في مخطوطة ( من ) .

(٢) في مخطوطة ( من ) وتوسط .

جَزَى ، ( وقال يونس ) : يجوز أيضا في المنسوب إلى أخت و بنت : ( أختي و بنتي ) نظرا إلى أن التاء ليست للتأنيث وهي بدل من اللام ، ( وعليه ) ، أي وهي قياس تمجيزه أختي و بنتي يجوز في المنسوب إلى كلتسا : ( كلتي و كلتوي و كلتاوي ) ، كحجلى في المنسوب <sup>(١)</sup> إلى : حبلى ، فإنه يجوز فيه الأوجه الثلاثة كما تقدم .

هذا حكم ماله ثالث حذف ، وأما ليس له ثالث أصلا ، فإن نسبت إليه من غير جملة علما لغير اللفظ ضعت تائه نحو <sup>(٢)</sup> : الكعبة واللبية واللوية ، وإن نسبت إليه بعد جملة علما لغير اللفظ بقي على حاله قبل النسبة نحو : منى وكى ، بتخفيف النون والميم .

#### — النصب للمركب —

( والمركب ) إذا أريد النسبة إليه ، أي مركب كان لا يبق الجزآن جميعا في النسبة للاستئصال ، بل غير المضاف ( ينسب إلى صدره ) ، ويحذف جزؤه ، لأن الثقل منه نشأ ، وموضع التغيير الآخر ، والتصدير <sup>(٣)</sup> يحترم ( كحجلى ) في المنسوب إلى : بلبك ، ( وتأبطى ) في المنسوب إلى : تأبط شرا ، وسبى في المنسوب إلى : سيوبه ، ( وخمسي في خمسة عشر علما <sup>(٤)</sup> ) ، ولا ينسب إليه عددا ، لأن النسبة إليه بلا حذف شيء منه مؤدبة إلى الاستئصال ، ولا يجوز حذف أحدهما ، لأنهما في المعنى : معطوف ومعطوف عليه ، إذ خمسة عشر : خمسة وعشر ، ولا يقوم واحد من المعطوف والمعطوف عليه مقام الآخر . ( و ) أما تركيب ( المضاف ) ، أي الإضافة فيفصل فيما يحذف

(١) عبارة : ( في المنسوب إلى حبلى ) غير واردة في (س) .

(٢) الكعبة في : كم ، واللبية في : لم ، واللوية في : لو .

(٣) في مخطوطة (س) : والصدر .

(٤) لفظة ( علما ) غير واردة في مخطوطة (س) .

منه فيقال: (إن كان) الجزء (الثاني) وهو المضاف إليه (مقصودا) بأن يكون هيئا معروفا يتعرف به المضاف (أصلا)، أي في أصل الوضع سواء كان معروفا في الحال<sup>(١)</sup> أيضا (كان الزبير)، فإن الزبير معروف في الأصل، إذ أصل «أين» ألا يضاف إلا إلى الأب أو الأم، وفي الحال أيضا إذ هو اسم لشخص معروف، أو لم يكن معروفا في الحال، (و) ذلك مثل (أبي عمرو) إذا شئى به المولود فإن الثاني في مثله مقصود في الأصل، لأن هذه السكبي على سبيل التناؤل، فكأنه ماش إلى أن ولده ولد، وسمى بذلك، والثاني وإن لم يكن مقصودا في الحال، ولا معروفا للأول، إلا أنه مقصود في الأصل، إبقاء الأصل أن لا يقال: «أبو عمرو»<sup>(٢)</sup> إلا لمن ولده ولد اسمه عمرو، (قيل) في النسبة إليه: (زبيرى وحمزى، وإن كان) تركيب الإضافة (كعبد مناف وأمرئ القيس) مما لم يكن المضاف إليه مقصودا في الأصل، إذ ليس واحد من القيس ومناف معروفا حتى يقصد فيتعرف به المضاف (قيل) في النسبة إليه (عبدى ومزنى) «بفتح الراء»، لأنك لما حذفت همزة الوصل على غير القياس بقيت حركة الراء بحالها، وهى تابعة لحركة الهمزة، والهمزة لزمها الكسر لأجل بقاء النسبة، فكسرت الراء أيضا، فصار: مزنى كعمري، ثم فتحت كما في نمرى فيلبيح إلى الجزء الأول منهما على القياس.

واعترض على المصنف بأننا لانسلم أن الثاني في نحو: عبد مناف وأمرئ القيس ليس مقصودا في الأصل، إذ الأصل أن لا يقال: «عبد مناف» إلا في شخص هو عبد لمن اسمه: مناف، ولا «أمرئ القيس» إلا في شخص بينه وبين شئى معروف اسمه القيس ملابسة، وأيضا بم علت أن منافا والقيس غير معروفين، مع أن منافا اسم للنعم، والقيس للهدنة؟ فيسكون

(١) قوله (في الحال) غير وارد في المخطوطة (س).

(٢) قوله (أبو عمرو) غير وارد في المخطوطة (س).

الأول بمعنى عبد لهذا الصم ، والثاني بمعنى : أمرى الشدة ، أى رجل الهدوء لصبره عند حدوثها .

وقال نهم<sup>(١)</sup> الأئمة في التفصيل في المركب من المضاف والمضاف إليه : إن القياس هو النسبة إلى الجزء الأول ، فإن كثرت الالتباس بالنسبة إلى المضاف ، بأن تسمى أسماء مطردة والمضاف في جميعها لفظ واحد ، والمضاف إليه مختلف ، كقولهم في السكى : أبو زيد ، وأبو علي ، وأبو الحسن ، وأم زيد ، وأم علي ، وأم الحسن ، وكذا : ابن عباس وابن الزبير ، فالواجب النسبة إلى المضاف إليه نحو : زبيرى فى : ابن الزبير ، وبكرى فى : ابن بكر ، إذ السكى مطرد تصديرها بأب وأم ، وكذا تصدير الأعلام بإبن كالمطرد ، ولو قلت فى الجميع : أبوى وأمى وابنى ، لا طرد اللبس ، وإن لم يطرد ذلك بل كثر نحو : عبد الدار وعبد مناف وعبد القيس ، فالقياس النسب<sup>(٢)</sup> إلى المضاف نحو : عبدي فى : عبد القيس ، وقد ينسب للالتباس إلى المضاف إليه نحو : (منافى) فى : عبد مناف .

قال : وهذا الذى ذكرنا تقرير كلام سيبويه ، وهو الحق .

تليه : ما ذكر فى النسبة إلى المركب هو الغالب ، وقد ينسب إلى الثاني فى المركب الزوجى ، نحو : «بكيى» فى : بعلبك ، وقد بينى هاذا مسموماً من جزءى المركب فعمل «بفاه كل منها وعينه» كعبشم<sup>(٣)</sup> فى : عبد شمس ، فإن اجتمعت عين الثانى كأمرى القيس وعبد الدار ، كـالبناء بلام الثانى كـمـر قـس وعبد ر ، ويلسب<sup>(٤)</sup> إليه فيقال : عبد حى ومرقحى ،

(١) ورد ما ذكره الفارح فى شرح الرضى (٧٥/٢) مع اختلاف يسير فى صياغة

بعض العبارات .

(٢) فى مخطوطة (س) : النسبة إلى

(٣) يقال فى النسبة إلى عبشم : عبغى ، وسياق بعد قليل .

(٤) فى مخطوطة (س) : لايها .

وعبد ذي ، وربما نسب اليهما معاً من الا تركيبهما نحو : يعلى بكى في : بطلبك ،  
وباقياء على حاله نحو : بعلبكى .

— النسب للجمع —

ولما اُخرج من حكم النسبة الى المفرد والمثنى وجمع السلامة المذكور ، بين حكم  
غيرها فقال : ( والجمع ) إذا نسب إليه ( يرد إلى الواحد ) إن كان له واحد ،  
لأن أصل المنسوب إليه والأغلب فيه أن يكون واحداً ، كالوالد  
أو المولود أو البلد أو الصنعة ، فخل على الاغلب ، ( فيقال <sup>(١)</sup> في :  
كُتِبَ وصُخِفَ ومساجد وفرائض : كتابي وصَحَفَ ) كخني ، (ومسجدي  
وفرضي ) كخني ، وسواء كان ذلك الواحد واحد المعنى كما ذكر ، أو متعدده  
كاسم الجمع ، فيقال في النسبة إلى أقوام : قومي ، لأن واحده : قوم ، وهو  
اسم جمع ، وإلى نساء : نسوي ، لأن واحده : نسوة ، وهو اسم جمع <sup>(٢)</sup> ،  
وكذا اسم الجنس ، فيقال في النسبة إلى قوم : تمري ، وسواء كان واحداً له  
بغير واسطة كما ذكر ، أو بواسطة ككلب فإنه واحد لأكالب بواسطة أنه  
واحد لواحد أكالب ، وهو أكطب ، فأراد بالواحد : المفرد الكامل ، وهو الواحد  
حقيقة ، أعني المفرد ، لا ما يسمى واحداً ، ولو كان جمعا كأكاب بالنسبة إلى  
أكاب ، وقلنا : إن كان له واحد ليخرج مالا واحداً كعباديد بمعنى :  
متفرقين ، فإنه ينسب إليه فيقال : عباديدي ، ولا يرد إلى ما قياسه أن يكون  
واحداً ، كعبدودي ، أو عبديدي ، أو عباددي ، ومثله : أعرابي ، لأن  
أعرابا جمع لا واحداً له من لفظه ، وأما العرب فليس بواحدة ، لأن الأعراب  
ساكنة البدو ، والعرب تقع على أهل <sup>(٣)</sup> البدو والحضر .

(١) في متن الشافية بشرح الرضي ( ٧٧/٢ ) : يقال .

(٢) عبارة ( وهو اسم جمع ) : لم ترد في مضطوطة (م) .

(٣) لفظه ( أهل ) لم ترد في مضطوطة (م) .

وأما إذا كان له واحد فهو قياسي كحظن في سجع : حسن ، فقيل : يرد إلى واحد فيقال : حسنى وهو ظاهر إطلاق المصنف ، وقيل : إلى لفظه (١) فيقال : محاسنى .

هذا حكم الجمع إذا كان باقيا على معناه ، وأما إذا سمي به فكالمفرد ، وإليه أشار بقوله : (وأما مساجدُ علماء فساجدى<sup>(٢)</sup> كأنصارى) في المنسوب إلى الأنصار ، إذ صار بالغلبة علماء لجماعة معينين ، وكلاهما في المنسوب إلى كلاب<sup>(٣)</sup> .

### — شواذ النسب —

ولما فرغ مما هو القياس في النسبة أشار إلى أن ما جاء على غير ما ذكر شاذ ، فقال : (وما جاء على غير ما ذكر فمأذ) ، فما لم يغير فيه ما حقه التغيير ، وما غير فيه ما حقه عدم التغيير شاذ ، والشواذ كثيرة ، بعضها تقدم ذكره بالتبعية كجذى وقرشى وسليبي ، وبعضها لم يذكر كقولهم : بصرى (بكسر الباء) ، في المنسوب إلى البصرة .

### — النسب بغير الياء —

ولما كان النحاة قد ذكروا أن بعض<sup>(٤)</sup> ما صورته صورة اسم الفاعل الذي للبالغة وهيره وهو الذى بمعنى ذى القى ، أى صاحب القى ،

(١) أى : يرد إلى لفظه وهو : محاسن .

(٢) عن متن الشافية كما ورد في شرح الرضى (٧٧/٢) : وأما باب مساجد علماء فساجدى ككلاهما وأنصارى .

(٣) زادت مخطوطة (س) عبارة : علم قبيلة .

(٤) لفظه (بعض) غير واردة في مخطوطة (س) .



مما ليس فيه معنى الحديث وضعا ، كما هو شأن اسم الممثل بمعنى المنسوب إلى ذلك الشيء الذي هو صاحبه ، أشار إليه المصنف فقال (١) :  
 (وكثير مجيء فعل في الحرف) جمع حرفه ، وهي الصناعات وبحورها (كيتيات) لياض البت وهو الأوكس ، (وعواج) لصاحب العاج ، وهو عظم الفيل ، (ونواب) لصاحب الثياب ، (وجمال) لصاحب الجمال ، (وجاء فاعل أيضا) وإن لم يذكر ككرة فعال (بمعنى ذى كذا) قيد لها معا من جهة المعنى أى أنه جاء فعال كثيرا ، وظل قليلا بالنسبة إليه بمعنى : ذى كذا ، أى ذى شيء ، فكذا هنا كناية عن الشيء (كقامر) ، أى ذى عمره (ولابن) بمعنى ذى لبن ، (ودارح) بمعنى ذى درع ، (وكنابل) (٢)  
 بمعنى ذى نبل ، فهنا متدرجان في أن كل واحد منهما يكون بمعنى : ذى كذا إلا أن فصلا لما كان في الأصل لمبالغة فاعل ، لم يجيء فعال الذي هو بمعنى ذى كذا إلا بمعنى صاحب شيء يزاوئ ذلك الشيء ، وينالجه ويلازمه بوجه من الوجوه ، إما من جهة البيع كالبغال (٣) ، أو من جهة القيام بحاله كالجمال والبغال ، أو باستعماله كالسياف أو غير ذلك ، وفاعلا يكون لصاحب الشيء من غير مبالغة ، وكلاهما محمولان على اسم الفاعل وبناء مبالغته ، وقد يستعمل اللفظان جميعا في الشيء الواحد كسياف وسياف ، وقد يستعمل أحدهما دون صاحبه ، كقوامن وقرآن ، وليس شيء منهما بقياسي ، فلا يقال لصاحب البر : برار ، ولا لصاحب الفاكهة : فسكاه ، ويعرف أنه ليس باسم فاعل

(١) في متن الثانية يشرح الرضى (٨٤/٢) ونابل ، وكذلك في مخطوطة (ق) .  
 (٢) يترجم القاموس المحيط للكلام عن كلمة البغال لمرجين لأبي زيد في كتابه (٣٣٣/٤) : والبغال ببيع الملاكولاءه والذامة تقول بهغال .  
 والمرة الثانية عند شرحه لكلمة (بغل) قال (٣٣٦/٣) والبغال ببيع الأطمعة عامية والصحيح البغال .

إما بأن لا يكون له فعل ولا مصدر ، كقابل ويقال ، أو يكون بمعنى المفعول كما دافع ، إذا لم يحمل على الجان ، أو يكون مجرداً عن التاء كعائض وطاق ، (ومنه) أى من الذى هو بمعنى النسبة مما ذكر «راضية» (١) فى (هيئة راضية) أى ذات رضى ، إذا الهيئة مرضية لا راضية ، (وطاهم ككاس) .  
أى ذو طعم وكسوة ، وذلك إن أرادوا أن له طعماً وكسوة لنفسه وهو مما يذم به ، أى ليس له فعل إلا أنه يطعم ويكسى ، قال الخطيب :

دع المكرم لا تنهض (٢) لبيتها وأقصد فانك أنت الطام الكاسى

قال الرضى (٣) : ولا ضرورة إلى جعل طاهم بمعنى النسبة ، بل نقول إنه اسم فاعل من طعم يطعم مطروباً عنه معنى الحدوث ، وأما كاس فيجوز أن يقال فيه ذلك ؛ لأنه بمعنى مفعول ، كما دافع ، ويجوز أن يراد الكاسى نفسه ، والأظهر الأول ، لأن اسم الفاعل المتعدى إنما أطلق فالأغلب (٤) أن فعله واقع على غيره .

(١) قوله : راضية فى لم ترد فى مضطوطة (س) ، وقد جاء الاستعمال القرآنى ذلك فى قوله تعالى : فهو فى هيئة راضية (الآية ٢١ من سورة المائدة) .

(٢) روى البيهق (لا ترحل) بدل (لا تنهض) ، وهو من بحر البسيط لا وهو من هجينة يهجو فيها الخطيب الزبرقان بن بدر ، وأولها :

علام كلفى مجد ابن عمك  
والهيس تخرج من أملاهم أو طاس .

والبيهق شاهد على أن كلام من كسى : الطام الكاسى من باب النسبة وقد وجدته فى بعض كلامه إلى ما يناسبها .

(٣) عبارة الرضى (٢/٨٩) : ولا ضرورة لتأنيده جعل طاهم بمعنى النسبة ، بل الأول أن نقول : هو اسم فاعل من طعم يطعم مطروباً عنه معنى المفعول ، وأما كاس فيجوز أن يقال فيه ذلك ، لأنه بمعنى مفعول ، كما دافع . ويجوز أن يقال : المراد الكاسى نفسه ، والأظهر هو الأول لأن اسم الفاعل المتعدى إذا أطلق فالأغلب أن فعله واقع عليه .

(٤) فى مضطوطة (س) : فالغالب .

هذا الفهرس هو من إعداد الأستاذ الدكتور محمد عبد الوهاب...  
الطبعة الأولى: ١٩٦٥م - ١٩٤٥هـ  
الطبعة الثانية: ١٩٦٥م - ١٩٤٥هـ

# الفهرس

٣	جهود علماء اليمن في علوم العربية
٥	العلامة لطف الله بن القياث
٧	كتاب « المناهل الصافية »
٨	المباحث التي تضمنتها « المناهل الصافية »
١٠	منهج « المناهل الصافية »
١٠	أولاً : لغة الشرح
١٢	ثانياً : طريقة ( المناهل ) في عرض قضايا التصريف
١٤	ثالثاً : التفصيل بمد الإجمال
١٥	رابعاً : الدقة في عرض مسائل التصريف
١٧	خامساً : المناهل وقضية القياس
٢١	سادساً : التعليل وتعدد الآراء
٢٤	مخطوطات الكتاب
٢٨	تعريف التصريف
٢١	أنواع الأبنية
٢٧	الميزان الصرفي
٢٩	المطلب المسمى وحالاته
٤٥	الصحح والمعلل
٤٧	أبنية الأسم الغلاني
٥٦	أبنية الأسم الرباعي
٥٧	أبنية الخماسي والمزيد فيه

المنفعة

مجموع

٥٦	أبنية الماضي المجرد الثلاثي
٥٧	الماضي الثلاثي المزيد فيه
٦١	معاني الأفعال الثلاثية
٦١	٣ فعل
٦٣	٤ فعل
٦٤	٥ فعل
٦٧	أثر الزيادة في الأفعال
٦٧	معاني أفعال
٦٩	معاني فَعَل
٧٠	معاني فاعَل
٧٢	معاني تفاعل
٧٥	معاني تفاعل
٧٤	معاني انفعال
٧٥	معاني افتعل
٧٦	معاني استفعال
٧٨	مجرد الرباعي ومزيده
٧٨	المضارع وأبوابه مع الماضي
٧٩	باب فَعَل
٨٣	باب فَعِل
٨٤	باب فَعُل
٨٤	مضارع غير الثلاثي
٨٧	الصفة المصيبة
٨٩	المصدر

الصفحة	
٩٥	المصدر الميمي
٩٨	اسم المرة
١٠٠	اسما الزمان والمكان
١٠٢	اسم الآلة
١٠٣	التصغير
١٢٢	تصغير الترخيم
١٢٢	تصغير المبنيات
١٢٦	باب المنسوب
١٢٥	النسب لما آخره ألف
١٢٦	النسب لما آخره ياء
١٣٧	الياء والواو الساكن ما قبلهما
١٣٨	النسب لما آخره ياء متعددة
١٤٠	النسب إلى الممدود
١٤٢	النسب لما آخره واو أو ياء قبلهما ألف
١٤٣	النسب إلى ما جاء على حرفين
١٤٨	النسب للمركب
١٥١	النسب للجمع
١٥٢	هوذا الجمع
١٥٢	النسب بغير الياء

1875

1876

1877

1878

1879

1880

1881

1882

1883

1884

1885

1886

1887

1888

1889

1890

1891

1892

1893

1894

1895

1896

1897

1898

1899

1900

1901

1902

1903

1904

1905

1906

1907

1908

1909

1910

1911

1912

1913

1914

1915

1916

1917

1918

1919

1920

1921

1922

1923

1924

1925

1926

1927

1928

1929

1930

1931

1932

1933

1934

1935

1936

1937

1938

1939

1940

1941

1942

1943

1944

1945

1946

1947

1948

1949

1950

# تصويب الأخطاء

تصويبه	الخطأ	سطر	صفحة
والحديث	وتلحديث	٢١	٤
تنتقل	تنتقل	١٣	١٠
الحاجب	الحاجب	١٦	١٥
المادة	لمادة	١٧	١٧
اعلم	أعلم	٥	٢٢
الجاربردى	الجاربرى	١٦	٣٦
ووجه	ووجه	٧	٤٠
يخفف	يخفف	١	٥١
جُخذَ با	جُخذَ با	٣	٥٢
الأخضر	الأخرص	٣	٥٢
واقْتدروا استخراج	واستخرج	٦	٦٠
هو التنبية	هو البنية	١٣	٦٦
أن يأتى	أن يأتى	٤	٩٢
المعنى	المعنى	٧	١٠٠
موجل	موحل	١١	١٠١
لعدم	لهدم	١١	١١٠
أحراج	أحراج	٢	١١١
وتثبت	وتثبت	١٩	١١٥
وأدير	وأدير	٤	١١٩
الفقير	الفقير	٢٣	١٢١
الاسم	الاسم	١٦	١٢٢
مَلَى	مَلَى	١٢	١٣١

# والصحة التي هي

رقم الكتاب	العنوان	المؤلف	العدد
١	...	...	...
٢	...	...	...
٣	...	...	...
٤	...	...	...
٥	...	...	...
٦	...	...	...
٧	...	...	...
٨	...	...	...
٩	...	...	...
١٠	...	...	...
١١	...	...	...
١٢	...	...	...
١٣	...	...	...
١٤	...	...	...
١٥	...	...	...
١٦	...	...	...
١٧	...	...	...
١٨	...	...	...
١٩	...	...	...
٢٠	...	...	...
٢١	...	...	...
٢٢	...	...	...
٢٣	...	...	...
٢٤	...	...	...
٢٥	...	...	...
٢٦	...	...	...
٢٧	...	...	...
٢٨	...	...	...
٢٩	...	...	...
٣٠	...	...	...

رقم الإيداع بدار الكتب ١٩٨٤/٥١٢٣٥

دار الكتب والوثائق القومية

١٠٠ شارع الخليلي، القاهرة

تليفون: ٨٨٦٥٥٣